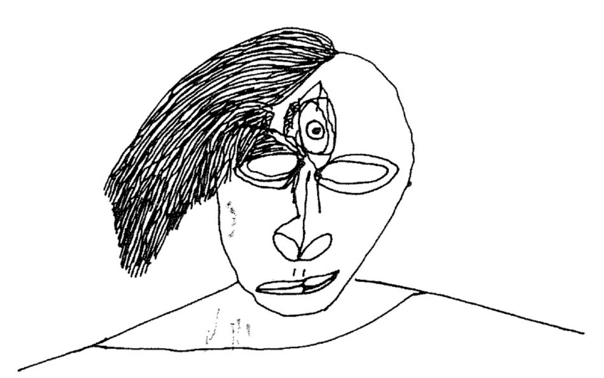
طفولة الشيء

المخاضات الأولى لحقوق الإنسان في العالم العربي



اعداد: د. هيثم منّاع

منشورات الجمل

طفولة الشيء

المخاضات الأولى لحقوق الانسان في العالم العربي

طفولة الشيء

المخاضات الأولى لحقوق الانسان في العالم العربي

إعداد تقديم

د. هيثم منّاع

منشورات الجمل

هيثم مناع: من مواليد حنوب سورية ١٩٥١، درس الطب في دمشق وفرنسا وحاز علـــى الدكتوراه في الانثروبولوجيا في باريس. عضو مجلس امناء مركز القاهرة لدراسات حقـــوق الإنسان والمجلس الاستشاري للبرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان. هيثم مناع هو النـاطق الرسمي باسم اللجنة العربية لحقوق الإنسان.

من مؤلفاته: انتفاضة العامية الفلاحية (دمشق ١٩٧٥)، المرأة في الاسلام (بـيروت ١٩٨٠)، المجتمع العربي الاسلامي من محمد إلى علي (باريس١٩٨٦)، انتاج الإنسان شرقي المتوسـط، العصبة والقبيلة والدولة (بيروت١٩٨٦)، عالم النوم (اللاذقيـــة ١٩٩٠)، جـــدل التنويـــر (بيروت١٩٩٠)، الضحية والجلاد (القاهرة ١٩٩٥)، حقوق الإنسان في الثقافـــة العربيـــة الاسلامية (القاهرة ١٩٩٦)، المواطنة في التاريخ العربي الاسلامي (القاهرة ١٩٩٧)، اســلام وهرطقات: هوس التحديف (بالفرنسية عن لارماتان، باريس ١٩٩٧)، ســـلامة النفــس والجسد: التعذيب في العالم العربي في القرن العشرين (جماعي بالعربية والفرنســـية ١٩٩٨)، الاصوليات الاسلامية وحقوق الإنسان. صدر له عن **منشورات الجمل**: المـــرأة! (١٩٨٩)، الحجاب (١٩٩٠) وتحديات التنوير (١٩٩١). شارك في عدة مؤلفات جماعية عـــن المـــرأة وحقوق الإنسان والتنوير في العالم العربي وله اكثر من ١٥٠ مقـــال ومحـــاضرة بالعربيـــة والفرنسية والانجليزية.

طفولة الشيء: المخاضات الأولى لحقوق الانسان في العالم العربي

اعداد وتقديم: د. هيثم منّاع

الطبعة الأولى، كولونيا - المانيا

Postfach 600501
50685 Köln . Germany
Tel: 0221 736982 . Fax: 0221 7326763

تقديم

ما الذي يجمع ادمون رباط ورئيف خوري، فرح انطون واسماعيل مظهر وسعاد الحكيم أو شارل مالك ومحمد مندور؟

وجود أمثولة ما، انشودة تبحث عن نفسها بين العدالة والحرية، محاولة رفض كل مسّكن عصبي يحجم الحلم، البحث عن الذات في مجتمع منشود يتحاوز تسلط الحاضر وسلاسل الماضي.

لم يكن للأقلام التي اخترناها مسارها المشترك، بل على العكس بعضها عرف الزنزانة وبعضها الآخر اختار الوزارة، منها من كان راديكاليا في نضاله وقلمه ومنها من هادن بل وأخطأ في العديد من خياراته..

كذلك لا تعبر هذه الاقلام في خياراتها أو كتاباتها بالضرورة أبدا عن وجهات نظر المجمّع لها.

الا أنها جميعها حاولت ان تدلي بدلوها في وقفات من عمرها أو خياراتها، في قضية أصبحت مركزية في عالمنا هذا القرن، قضية حقوق الإنسان. ولذا سعت بشكل أو بآخر في بلورة رأي فيها أو الدفاع عنها أو دفع عجلتها إلى الأمام.

ليست هي الوحيدة، وليست هي النخبة، ولكنها تشكل الموزاييك الضروري الذي يجمع من ناصر هذه الكلمة من مختلف التيارات ليبرالية كانت



أم ماركسية، مستقلة أم حزبية، معارضة كانت أم ممثلة لبلدها في الأمم المتحدة. وتؤكد على فكرة ادركناها منذ زمن بعيد ودافعنا عنها بقوة: حقوق الإنسان عالم غير متجانس فيه مدارس وتيارات مختلفة متعايشة في ظل تفسير كل منها الخاص للشرعة الدولية.

هذا الخيار يحتم علينا العودة إلى هذا القرن الغني بمخاضاته والكثيف باخفاقاته، لنشير إلى الآخرين الذين ادلوا بدلوهم في دخول المبادئ الاساسية الحديثة لحقوق الإنسان إلى هذه المنطقة من العالم.

* * *

كان القرن الماضي قرن التلاقح الالزامي بين المفهوم الغربي للحقوق والمفهوم الاسلامي للتشريع. فالغرب الذي دخل العالم العربي مهيمنا بالبضاعة والمدفع والمطبعة، سعى لاعادة استعمال النظم الحقوقية التي يعرفها بشكل جيد، أي نظم بلدانه لاتينية كانت أم انجلوساكسونية، وقد طعّمها غالبا بالأقوى من الأعراف والقوانين المحلية لتصبح أكثر قبولا. ومن النتائج الايجابية لهذا التلقيح الالزامي صدور قرارات للباب العالي تنسجم أكثر مع حقوق الإنسان والمواطن منه مع نظام الملل التمييزي بين الناس على اساس دينهم. كذلك صدور الدستور العثماني في ١٨٧٦ وفيه قفزة هائلة في الغاء العقوبات الجسدية ورفض التعذيب واعلان المساواة الكاملة بين العثمانيين بغض النظر عن دينهم ومعتقدهم.

الا أنها عسكرية بدأت خلافة بني عثمان وعسكرية انتهت. فقد جمد الدستور بعد صدوره وعادت لغة الاستبداد ناظما لعلاقة الحاكم والمحكوم،

الأمر الذي صعّد معارضة القوميات غير التركية لهيمنة الاتراك واستبدادهم. وبذلك دخلت تركيا القرن بمحاولة اصلاحات تركية أكثر منه عثمانية في تمييز واضح بين الاتراك وغير الاتراك في المؤسسات والحكم والجيش. وكان ذلك من عوامل تقوية الحركات التحررية غير التركية وموضوعنا هنا العربية منها.

ففي صفوف هذه الحركات بدأت افكار الحرية والدستور وحقوق المواطن، وفيه كانت دعوات دولة عربية دستورية وقد احتضنت مصر، وبشكل أقل باريس حركة التحديد هذه التي عايشت محاولات الاصلاح الديني في بداية القرن العشرين.

افتتح فرح انطون هذا القرن بترجمة اعلان حقوق الإنسان والمواطن إلى العربية مطالبا بتعليم حقوق الإنسان في المدارس[1]. الحرية، الحقوق، والديمقراطية والسيادة كلمات تتكرر عند الكواكبي الذي اغتيل من قبل العثمانيين في ١٩٠٢. وان بدأت طلائع الديمقراطية في مصر وتركيا والعراق وسورية ولبنان وايران تتحدث عن الحقوق الطبيعية للانسان، خاصة في صفوف الاتجاهات الدستورية الناشيءة، فقد بقيت قضية حقوق الإنسان محصورة بأقلام متنورة أكثر منه اتجاها ثقافيا أو اجتماعيا عاما. وقد تركزت اطروحات المدافعين الأوائل على مناهضة الاستبداد والدفاع عن الديمقراطية والوحدة العربية وحرية التعبير وحقوق المرأة بحدود تختلف بين المثقف والآخر.

من الضروري فهم واقع العرب في مطلع القرن عندما كتب قاسم أمين

---

[1] نشر في مجلته الجامعة في عام ١٩٠١، أعيد نشره في رواق عربي، العدد ٤، اكتوبر ١٩٩٦، ص ١٤٨-١٥١.

"المرأة الجديدة" ليعزز ما جاء في كتابه "تحرير المرأة". ففي الجزيرة العربية كان آل سعود وتحالفهم القبلي يسعون لبناء مملكة سعودية وهابية المذهب وكانت النجف تمنع تعليم الفتيات باسم الدين ويغلق سلطان صنعاء أبواب المدينة على رعاياه. وفي هذا الجو كتب شاعر العراق جميل صدقي الزهاوي مقالته المشهورة "المرأة والدفاع عنها صوت اصلاحي في العراق" (المؤيد، ١٩١٠ العدد٦١٣٨) يقول: "ان سيادة الرجل ليس لها ما يبررها، فان كانت القوة البدنية فإن هناك من الحيوان ما هو أشد نابا وأوسع رفسا، وان كانت القوة العقلية فإن الرجال أنفسهم يختلفون في المستوى العقلي.. " ويصف حال المرأة "في بيتها ضائعة الحقوق وهي في المجتمع كذلك مهضومة لأنها تعد نصف انسان وشهادتها نصف شهادة وهي في الحياة مقبورة في حجاب كثيف"[٢]. سيدفع الزهاوي ثمن آرائه فصله من وظيفته مع حملة شرسة من السلفيين. يجب التذكير بأن تعليم المرأة بقي موضوعا محرما في السعودية حتى ١٩٥٦ وأن رجال الدين الشيعة حاربوا فتح أية مدرسة للبنات في النجف حتى عام ١٩٢٩.

طرحت مسألة الفصل بين الدين والدولة كاحدى مقومات الدولة العربية

---

[٢] انظر: الحجاب، اعداد هيثم مناع، منشورات الجمل، ١٩٩٠: فصل الحرية في المسلواة. ما زلنا نعتقد بأن كلمة "دور" للشاعر تملك معنى حقه الكامل في التدخل للدفاع عن كرامة بني جنسه دون أن ينال ذلك من حريته الكاملة في خياره الشعري ونهجه. ان موقف محمد مهدي الجواهري في معركة تعليم المرأة في العراق يعطي المثل لشموخ الشاعر الذي لا يقبل بأن يساوم مجتمع بأكمله، وفي حقبتنا شعراء يمارسون الرقابة الذاتية مراعاة للترزق. أحيل القارئ إلى قصيدتي علموها و"ليقرأها الرجعيون" للجواهري في كتاب الحجاب.

الجديدة عند نجيب العازوري وشبلي شميل وعدد من شهداء ٦ أيار في سورية ولبنان ١٩١٦. وفي مصر نشأ تيار دستوري ديمقراطي قوي في بداية القرن اخذ ابعاده السياسية والفكرية مع الحركة الوطنية في ١٩١٩.

في لبنان طرح بطرس البستاني تصوره لدولة ديمقراطية حديثة من أولى معالمها التحرر من سلبيات الخلافة وفصل الدين عن الدولة: "مادام قومنا لا يميزون بين الأديان، التي يجب أن تكون بين العبد وخالقه، والمدنيات، التي هي بين الإنسان وابن وطنه أو بينه وبين حكومته، والتي عليها تبنى حالات الهيئة الاجتماعية والنسبة السياسية، ولا يضعون حدا فاصلا بين هذين المبدأين الممتازين طبعا وديانة، ولا يؤمل نجاحهم في أحدهما ولا فيهما جميعا"[٣]. كذلك اعتبر امين الريحاني فصل الدين عن الدولة ضرورة لا مناص منها لأن "حجر العثرة في سبيل الوحدة القومية، انما هو التحزب الديني"[٤].

وقد اصدر جميل معلوف كتابه "حقوق الإنسان وتركيا الجديدة" في ساو باولو عام ١٩١٠ في حين نجد في "الجريدة" التي عني بتحريرها لطفي السيد (١٩٠٧-١٩١٤) ومجلة السفور المطبوعة في مصر اثناء الحرب العالمية الاولى، دفاعا عن حقوق اساسية للافراد والجنسين والحقوق المدنية والسياسية في اشارات خاطفة هنا وهناك لاعلان حقوق الإنسان والمواطن. وفي العشرينات والثلاثينات نقرأ اكثر من مقالة لاسماعيل مظهر وسلامة موسى ومي زياده

---

[٣] عن عصام خليفة، في معترك القضية اللبنانية، بيروت، ١٩٨٥، ص ٦٣-٦٤.

[٤] انظر ايضا: فيوليت داغر، الزواج المدني في لبنان: حق وضرورة، تقرير صادر بالعربية والفرنسية عن اللجنة العربية لحقوق الإنسان، أواخر ابريل، ١٩٩٨، باريس.

تتعرض للحريات الاساسية وحقوق الإنسان[٥]. وقد تناولت نبوية موسى ومنيرة ثابت في مصر حقوق المرأة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في نفس الحقبة[٦]. وفي الثلاثينات صدر أول كتاب باللغة العربية عن حقوق الإنسان لمؤلفه رئيف خوري في دمشق[٧]. وتشكلت في القاهرة والدار البيضاء لجنتان لحقوق الإنسان وفي أهم المدن العربية لجانا لمناهضة الفاشية. وقد استقطبت لجان مناهضة الفاشية والنازية عددا كبيرا من الحقوقيين كانوا من رموز الدعوة إلى اتحاد عربي للمحامين وآخرين شكلوا منابر ديمقراطية في سورية وفلسطين ومصر ولبنان.

وفي هذه الحقبة، صعدت ثلاثة أسماء للاصلاح الاسلامي لم تأخذ للأسف رغم قدراتها الذهنية الكبيرة وجهودها الاجتهادية المتميزة حقها في عالم

---

(٥) منذ كتابه مقدمة السوبرمان، يفتح سلامه موسى النقاش حول الفرد ودوره وحقوقه، في حين كانت السفور مجالا خصبا للديمقراطيين المصريين. وقد اعدنا في باريس نشر اكثر من مقالة لاسماعيل مظهر في ١٩٨٦ حول حقوق المرأة وحق العمل وحق الانتخاب.

(٦) كتاب نبوية موسى " المرأة والعمل" هو اول محاولة في موضوعه بالعربية صدر في مصر، اما افكار منيرة ثابت الاولى فنجدها في مجلتها الأمل بالعربية والفرنسية التي بدأت في الصدور عام ١٩٢٥. وكانت هدى شعراوي تصدر بالفرنسية مجلة "المصرية" منذ العشرينات. ونجد وشائج الصلة بين ما يجري في مصر وعموم المشرق من اصرار كتّاب وشعراء مثل الزهاوي مثلا على خوض معاركهم انطلاقا من القاهرة كتلك المتعلقة بحرية المرأة وحقوقها في ١٩١٠.

(٧) رئيف خوري، حقوق الإنسان من أين والى أين، دار ابن زيدون، دمشق ١٩٣٧.

العرب: الشيخ عبد الله العلايلي في المشرق، الشيخ محمود محمد طه في السودان ومستحق لقب أول مناضل لحقوق المرأة والإنسان في المغرب الكبير الطـــاهر حداد.

مازال عالم حقوق الإنسان لا يعرف الكثير عن الطاهر الحـــداد (١٨٩٩-١٩٣٥). فصاحب كتاب "امرأتنا في الشريعة والمجتمع" لم يأخذ حقه كإحدى قمم الاصلاح في هذا القرن. فرغم وفاته في ريعان العمر، يمثل مدرسة متمـيزة في الحكمة والتحديد، كذلك نجد عنده لونا متميزا في الشعر وهو القائل:

ولكنني مهما يكن لست يائسا فلا   بد للأفهـــام أن تتبلـــورا
وان كان حتما أن يطول انتـــظارنا   فلا بد حتما أن نجد ونصبرا

وقوله في الجديد:

سأتركهم بالرغم مني كما اشتهـــوا   يعيشون دهرا في الظلام مديدا
وأرعاك يا قصدي وحيدا كما ترى   عسى تظهر الأيام منك جديدا

وفي كتابه "خواطر" يقول في الحرية: "لا وجود للحرية مادام الإنسان حـرا في تسخير الإنسان لنفسه يعطيه بعض العلف ليستمر في خدمته"، كثـــيرا مـــا نتظاهر محتجين لفائدة الحرية ولكننا كثيرا ما نقتلها في أنفسنا بحجـــة احـــترام التقاليد، فما الذي صنعنا؟"

ويقول في المرأة: "نحب المرأة ونكرهها: نحبها فريسة بين أيدينا وان هدمت وجودنا، ونكرهها حرة رشيدة معنا، لأننا نعرف كيف نحصل على اللذة مـــن إثارة جوارحنا، ولكننا لا نعرف كيف نحصل على اللذة من اثـــارة ارواحنـــا وأفكارنا". وقد كان الحداد في موقفه من الحجاب صارما إذ يقول: "ما أشـبه

ما نضعه على وجه المرأة من البراقع بالكمامة نضعها على أفواه الكلاب كي لا تعض المارين". ومما قال في الدين: "قد خلقنا في الاسلام سواء ... التهويل لا ينفعكم والتظاهر بالحماس للدين أمام عموم الأمة لا يروج طويلا حتى ينكشف... الاسلام كتر لا يفنى وبحر لا يحيط به الإنسان والقرون ولا الأحقاب وانما يغترف الناس منه في كل عصر ما يفي بحاجتهم ويروي من غلتهم وهذا سر خلوده ومصدر فيضه العميم ... لا شيء مقدس عند الجميع سوى الحجة في القول والصدق في العمل فهما الميزان الذي يقضي بالعدل"[٨].

ويكتشف المشرق العلايلي في كتابه "دستور العرب القومي" الذي يضع فيه أسس بناء دولة قانون على قاعدة الاستقلال واعتبار حقوق الإنسان حقوقا طبيعية لا يزال يكتشفها ويقرها النظام المدني. وفي هذا الكتاب يطرح فكرة العقد بين الدولة والمجتمع وبين الفرد والجماعة مؤكدا على حق الحياة وحق الارتزاق (العمل) وحق الحرية وحق المساواة والحقوق السياسية وحق التعليم والملكية والتعاقد والعقيدة والطفولة[٩].

لقد خاض الشيخ طه (١٩٠٩-١٩٨٥) قبل أربعين عاما من وفاته معركة الختان وحقوق المرأة والديمقراطية. وأسس في ١٩٤٥ الحزب الجمهوري الذي اضحى لاحقا حركة الاخوان الجمهوريين للدفاع عن الفكر الحر والاستقلال واقامة حكومة ديمقراطية حرة في السودان. ومن سجن البريطانيين إلى تمم

---

[٨] جملة الاستشهادات مأخوذة من العدد الخاص الذي خصصته مجلة "نساء" التونسية للطاهر الحداد في عددها الرابع، نوفمبر ١٩٨٥.

[٩] عبد الله العلايلي، دستور العرب القومي، مكتبة العرفان، ١٩٤١، أعيد نشره حديثا من قبل دار الجديد في ١٩٩٦، بيروت، انظر صفحات ١٨٩-٢١٧

الاسلاميين جرت عدة محاولات تصفية جسدية وتكفير لم تؤثر على عزيمة الشيخ طه في العمل من أجل طرح مبدأ تطوير الشريعة في خط متنور أعطى نظريته المعروفة في زمنية تشريع المدينة وعالمية مبادئ الحقبة المكية فيما يسمح للتفسير الاسلامي للشريعة بالخطو نحو الانتماء الفعلي والحر إلى الحاضر والمستقبل. ومن مساخر ومآسي هذا القرن، أن يكون اعدام هذا العالم الكبير على يد جنرال أرعن اتخذ من العقوبات الجسدية وسيلة تنصبه "أميرا للمؤمنين" لرفض طه تطبيق هذه العقوبات في السودان[10].

أعطت الحرب العالمية الثانية هامشا أكبر للدول العربية المستعمرة، بل تحولت القاهرة في مطلع الأربعينات إلى عاصمة ثقافية عالمية المستوى أممية الطموح عبر جيل جديد تخطى شعارات العشرينات إلى طموح أكثر جذرية. وتلخص مقدمة العدد الأول من مجلة "التطور" هذه الطموحات الحالمة: "نحن نؤمن بالتطور الدائم والتغير المستمر. نحن نقاوم الأساطير والخرافات ونكافح القيم المتوارثة التي وضعت لاستغلال قوى الفرد في حياته المادية والروحية ".

---

[10] اعادت المنظمة السودانية لحقوق الإنسان طبع كتابه "الرسالة الثانية من الاسلام" في ١٩٩٦ ونقرأ في هذا الكتاب المتميز للاستاذ طه: "من الخطأ الشنيع أن يظن انسان أن الشريعة الاسلامية في القرن السابع تصلح بكل تفاصيلها، للتطبيق في القرن العشرين، ذلك بأن اختلاف مستوى مجتمع القرن السابع، عن مستوى مجتمع القرن العشرين، أمر لا يقبل المقارنة، ولا يحتاج العارف ليفصل فيه تفصيلا". وقد عرفت بالمفكر السوداني مجلة "رواق عربي" في عددها الرابع في مقالة لعبد الله بولا، كذلك نشرت "سواسية" في العدد ١٤/فبراير ١٩٩٧ صفحة تعريفية به اعدها محمد الفاتح عبد الوهاب (اصدارات مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان).

ونقرأ في جمل موجزة طموحات جيل: "مجلة التطور تحارب الرجعية وتثور على القديم، تدافع عن حقوق الأفراد وتنادي بحق المرأة في الحرية والحياة"، نحن لا نريد منك أن تتبعنا وانما نريد أن تشق معنا الطريق" (...)"الدولة التي لا عدالة فيها خير لها إلا تكون" (...) "لسنا أحرار مادامت هناك سجون" يجب وضع حد أدنى للأجر وحد أقصى لساعات العمل"، الخ[١١].

وفي ١٩٤٤ تشكل في دمشق اتحاد المحامين العرب بطموحات وطنية ديمقراطية كأول تعبير عربي حقوقي للدفاع عن مبادئ الحق والعدالة. وبرزت اسماء عربية للدفاع عن حقوق الإنسان مثل محمد مندور ومحمود عزمي ورياض شمس الدين في مصر، ادمون رباط وسامي الكيالي ونجاة قصاب حسن في سورية، وشارل مالك ورئيف خوري وسليم خياطه في لبنان وعلي الوردي في العراق[١٢].

وبعكس منطق الأشياء، كان عام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في العالم العربي عام النكبة بولادة دولة اسرائيل مع ما رافق ذلك من خلق حالة شك عامة بالامم المتحدة ومؤسساتها في الشارع العربي.

فمنذ نشأتها وحتى يومنا هذا، كانت الأمم المتحدة أسيرة الصراع بين تصور حقوقي انساني للعالم وجد متنفسا ضيقا له في هذه الهيئة عبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة حقوق الإنسان المنبثقة عنه، ومقاربة جيو

---

[١١] صدرت المجموعة الكاملة لمجلة "التطور" حديثا في القاهرة.

[١٢] من المفيد مراجعة مجلات تلك الفترة مثل "الحديث" الصادرة في حلب و"الطريق" الصادرة في بيروت و"المجلة الجديدة" و"التطور" في مصر، الخ.

استراتيجية للدول العظمى تسعى منها لفرض تصور يتناسب مع مصالحها على الصعيد العالمي وتنعكس جيدا في تصرفات مجلس الأمن. وتعكس مواقف هذا المجلس من العالم العربي في خمسين عاما مدى استهتاره بالمبادئ الاساسية للاعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الخاصين بالحقوق السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. الأمر الذي استغل بنجاح من قبل جملة القوى الانغلاقية الرافضة لبناء تصور أممي جديد للعلاقات بين الإنسانية.

الا أن الافكار الديمقراطية وحقوق الإنسان لم تغب مع صعود حركة قومية لم تأخذها كثيرا بعين الاعتبار.

بانطون فرح نبدأ النصوص وبأعز اصدقائه نقولا حداد ننهي قراءتنا وبالتحديد في كتابه "الديمقراطية مسيرها ومصيرها"، كتاب يصفه صاحبه محقا: بحث اجتماعي سياسي اقتصادي أخلاقي[١٣]. يحاول الكاتب التقدمي المعروف التأكيد على المبادئ الرئيسية للنظام الديمقراطي مع الاشارة لأن الديمقراطية السياسية تحتاج إلى مكمل اسمه الديمقراطية الاجتماعية يمنحها شكلا انسانيا وحديثا. وهو يركز على ثلاثي الحرية والحقوق والمساواة باعتباره اس التغيير للمجتمعات المعاصرة. يقول في تعريفه للديمقراطية: "الإنسان في بنيان هذا النظام حر أن يفعل ما يحق له أن يفعله لا أكثر، ويقدر أن يفعله، وأن يتمتع بما يحق له أن يتمتع به لا أكثر إذا كانت المتعة حاصلة (...) هنا ينتصب أمام أعيننا شبح الحق سائلا: من يعين ما يحق للانسان أن يفعله. فنحن اذن في الموضوع الثاني: حقوق الإنسان:

---

[١٣] نقولا حداد، الديمقراطية، مسيرها ومصيرها، المقتطف، القاهرة، ١٩٥٠.

من يعين حقوق الإنسان؟ الملك عيّن للسيد من رعاياه حقوقا ليست للعبد، وللمالك حقوقا ليست للعامل. للعبد حقان: يأكل ويشرب ويلبس ويتزوج أمة. إلى هنا هو حر. ولكن لا يحق له أن يتزوج سيدة، كأن طينته ليست طينة انسانية. وللمالك حق بأن يستعفى من الجندية بأن يقدم عبدا أو أي انسان فقير بديلا عنه بأجر، ولكن ليس للفلاح أو العامل أن يستعفي منها، لأنه لا يملك أجرة ذلك البديل (أو البدل العسكري كما هو نظام الجندية في مصر إلى أمس). فذاك حر أن يستعفى من الجندية، وهذا ليس حرا. وهناك أمثلة عديدة على اختلاف حقوق الأفراد بحسب فئاتهم أو طبقاتهم لا محل لسردها. فمن يعين إذن "الحقوق"؟

على هذا السؤال يجيب: "طبيعة الاجتماع تعينها. لا يمكن أن تكون حقوق الافراد منحة من فرد غير ممتاز على سواه بالإنسانية، حتى يحق للملك أن يتصرف فيمنح هذا ويحرم ذاك. وانما هي حقوق طبيعية بيولوجية شذبتها الطبيعة الاجتماعية فحذفت منها ما يتعارض به الأفراد. وأبقت ما لا يتعارضون فيه. مثلا الطبيعة الحيوانية الفطرية أذنت للفرد أن يقاتل غيره لكي يأكل طعامه. ولكن طبيعة الاجتماع تحظر على الفرد إلا يأكل إلا ما جنت يداه، فحظر عليه أن يأكل من جني غيره مجانا. فطبيعة الاجتماع، لا السلطة الحاكمة، تعين "حقوق الإنسان" و"حقوق الإنسان" طبيعية اجتماعية، لا طبيعية بيولوجية. اذن النظام الاجتماعي العام هو مصدر الحقوق"[١٤].

في هذا الكتاب نجد موقفا واضحا لتصنيف حقوق الإنسان لا باعتبارها

---

[١٤] نفس المصدر، ص ٥٠.

ذات مصدر سلطوي أو غيبي وانما باعتبارها الابن الطبيعي للمجتمع.

في ١٩٥٩ عقد في لبنان مؤتمر في غاية الأهمية نظمته الجمعية اللبنانية للعلوم السياسية حول الديمقراطية في العالم العربي، وقد تناول المؤتمر ابحاثا حول مفاهيم الديمقراطية، الديمقراطية في لبنان، الديمقراطية في العالم العربي والديمقراطية والمجتمع بمشاركة عدد هام من المثقفين العرب.

وان اخترنا من مداخلات هذه الندوة دراسة المؤرخ الحقوقي ادمون رباط، فاننا ننصح القارئ بالاطلاع على جملة مداخلاتها، خاصة تلك التي اعدها اشخاص لعبوا دورا هاما في حركة حقوق الإنسان فيما بعد. فمن المعروف ان مداخلة المحامي جوزيف مغيزل، في هذه الندوة عن العروبة والعلمانية وكتابه الجرئ "ضد الطائفية"(١٩٦٠) شكلا الاساس النظري لخياراته السياسية التي جمعت بين تصور تقدمي علماني وديمقراطي للوحدة العربية والحقوقية في اطار الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان التي أسسها في ١٩٨٥.

في حين كان العالم يعاود اكتشاف روابط حقوق الإنسان لم تتشكل اية منظمة عربية حتى بداية الستينات[١٥] وظهور الجيل الثاني من المدافعين الذي حاول اعادة طرح التوازن بين الوطن والمواطن والديمقراطية وقضية التحرر الوطني. إلا أن هذا الجيل الذي شكل الرابطة السورية لحقوق الإنسان في ١٩٦٢ والجمعية العراقية لحقوق الإنسان والعصبة المغربية لحقوق الإنسان

---

[١٥] انظر حول هذا الموضوع هيثم مناع: عرض تاريخي لحقوق الإنسان في العالم العربي، مقدمة الكتاب الجماعي: سلامة النفس والجسد، التعذيب في العالم العربي في القرن العشرين، الذي سيصدر في ١٩٩٨/١٢/١٠.

واللجنة القومية لحقوق الإنسان في السودان لم يستطع الوقوف في وجه تيار بل يمكن القول: جيل ضحى بقضية الحرية باسم التحرر والمواطنة باسم الوطن.

كانت الحركة الوطنية في نشأتها قد تداخلت مع معركة النهضة ثقافيا وتصور ديمقراطي للدولة المستقلة المنشودة، عربية كانت أو قطرية. وبهذا المنظور فإن التعايش مع مبادئ حقوق الإنسان كان شبه عادي عند العديد من رموزها الذي نجد في كتاباته تناول للحقوق والحريات أو الحقوق والواجبات كسعي لاعادة طرح المفاهيم ومحاولات لاستنباط جديدها. ومنذ اختزل المشروع الثقافي إلى المشروع الحزبي وخنق المجتمع في بوتقة الدولة أصبح الشعار الوطني عاريا إلا من تمجيد زعيم هنا وقائد روحي هناك، وقد ادرك مخاطر هذا التوجه العديد من مبدعي الاربعينات الذين عادوا يتحدثون عن الحرية، كحنين ومشروع، باستعارة تعبير جورج حنين. إلا أن الأرياف قد زجت إلى عالم المدن بقراءات اختزالية للعالم والتاريخ والحاضر جاعلة من الخطاب الايديولوجي الضحل ثقافة لأجيال مكبلة بتسلط الاستبداد الحديث. وبعد فترة اختلطت فيها خمرة هزائم نصبت انتصارات مع هذيان الحزب الواحد والملك الواحد والقائد الواحد والعشيرة الواحدة. عاد من يذكر بأن وحدانية البشر ان صارت للقوم شريعة فالله وحده واحد وهو العادل والقوي والقادر والرحمن. جاء المذكر هذا يستحث العقول على البحث من جديد والعودة من بعيد إلى عالم لم يوفر بعد ألف باء الكرامة الإنسانية لابنائه ولا يتورع عن تسمية كبواته وغفواته ثورات.

لقد اصابت لوثة الاستبداد المعاصر في الصميم القدرات الخلاقة، حاصرة ثقافة المقموع في بضاعة رد فعلية على القامع. وهكذا ولد الجيل الثالث

لنشطاء حقوق الإنسان في بحر حالة تسلطية عربية حطمت المكونات المستقلة للمجتمع الذي لم يعد له الحق بالبقاء أهليا مع دولنة كل شيء من النادي الرياضي إلى النقابات والاحزاب والجمعيات. ولهذا مبحث آخر.

ان كان هذا الكتاب يهدف إلى شيء، فهو فتح الطريق نحو محاولات تقييم عام وموضوعي لحركة حقوق الإنسان العربية، وللقيام ببحث كهذا لا بد من العودة للتعريف بأولى ارهاصات دخول الفكرة والدفاع عنها عبر استرجاع ذاكرة الأمس التي شكلت تراكما هاما للأجيال اللاحقة، بل وفي العديد من الأحوال تقاطعت معها في الخبرة والتجربة.

*يود معد الكتاب أن يتقدم بجزيل الشكر إلى الأصدقاء البير داغر وحاك الجراح وناصر الغزالي لمساعدتهم القيمة في إعداد هذا الكتاب.



فرح انطون

حقوق الإنسان لا يجوز أن يدوسها إنسان

ووجوب أن يبث المعلمون والأساتذة روحها في نفوس تلامذهم

للإنسان ثلاثة أدوار. الدور الأول دور الفطرة وكان فيه الإنسان على فطرته كما كان آدم وحواء في بدء حياهم على ما جاء في الكتب الدينية. أي أن الإنسان كان في هذا الدور لا يعرف خيراً ولا شراً بل كل همه مصروف إلى المعيشة براحة وهناء في أحضان الطبيعة أمه ومصدر لحمه ودمه. والدور الثاني دور الوحشية وكان الإنسان فيه كقبائل الإسكيمو أو متوحشي أفريقيا. أي أن قلة رزقه في الأرض وما أفضت إليه هذه القلة من التزاحم عليه وتداخل أفراده بعضها بين بعض نقلته من حالة الفطرة الطيبة إلى حالة الوحشية التي هي عبارة عن الاجتماع بلا ضابط ولا رابط غير القوة البدنية. والدور الثالث ائتلاف البشر عيالاً فقبائل فممالك "وتمدنهم" أي اتخاذهم المدن سكناً. ولاريب أن الدور الأول أحلى أدوار البشر وأهناها إذا كان ما وصفه به الواصفون صحيحاً. ومن أكبر هؤلاء الواصفين جان جاك روسو المشهور. ومما قاله في هذا الشأن إنك إذا نظرت إلى الطبيعة وجدت النظام مستتباً في كل عنصر من عناصرها ورأيت كل شيء في موضعه منها. فالماء يجري سلسبيلاً والنسيم يهب بليلاً والأرض تخرج أثماراً وبقولاً والحيوان يرعى فيها ناعم البال طرب الروح مهللاً تمليلاً. أما القلق والاضطراب والخلل والعذاب والظلم والوهم والدناءة والفوضى فلست تجدها إلا في الجمعية البشرية.

هل نظرت في الطبيعة مخلوقاً يقعد وثلاثون أو أربعون مليوناً من جنسه تسعى لخدمته. هل نظرت فيها مخلوقاً دنيئاً جباناً طماعاً يولوه رئاسة لخدمة أبنائها فيتخذ رئاسته ذريعة لإشباع بطنه وإرضاء طمعه وإحتلاب رعيته دون أن يقوم بحق خدمته

هل شاهدت فيها مخلوقاً يطعم كلابه اللحم المسمن مع أن رفاقه يموتون جوعاً. أو مخلوقاً بليداً جاهلاً في صدر الهيئة مع أن العقلاء والفضلاء في عتبتها؟

هل شاهدت فيها أن الذين يسرقون وينمون ويتسافهون ويخدعون يغتنون وينجحون ويتنعمون خلافاً للذين يصدقون؟

كلا إن كل هذه الأمور الشائنة لا تراها في الطبيعة لأن الله سبحانه وتعالى وضع لها نظاماً تجري عليه ولا تقدر أن تخرج عنه. ولكنك تراها في الجمعية البشرية التي خرجت عن النظام الذي سنه الباري لها.

فأعظم عمل يقوم به الشارعون وأنفع ما يخدمون به الهيئة البشرية الحاضرة إعادتها إلى النظام الإلهي الذي وضع للعالم منذ إنشائه.

وهذا النظام معدوم الآن قي العالم من سوء حظ العالم وإنما اصلح الممالك وأفضلها هي التي تكون أشد قرباً منه من باقي أخواتها. على أن العالم سائر إليه من حسن الحظ سيراً حثيثاً وهذا معنى قولهم أن العالم يتدرج في مراقي الكمال شيئاً فشيئاً.

ومن هذه "المراقى" التي رقت بالعالم درجة في سلم الكمال ما يسمونه

"حقوق الإنسان" وهي التي ذكرناها في الصفحة الأخيرة من ملزمة الرواية في هذا الجزء. وبيان حقيقتها بوجه الإجمال أن الحكومة الفرنسوية قبل سنة ١٧٨٩ كانت حكومة مطلقة لا رابط لها غير هوى الملك واستبداده. وكان الشعب محسوباً كبقرة حلوب يغذي دره نبلاء الأمة والاكليروس والبلاط ومقربيه. وكانوا يسجنون الناس لعلة ولغير علة. وكانت الرشوة القاعدة الأولى في الأحكام. والحكام يمتصون دم الرعية كما يمتص العلق الدماء من الأجسام. وكان أبناء الشعب لا يجوز لهم أن يتعلموا في مدارس الحكومة بل لم يكن يجوز لهم أن يتعلموا لأنهم أنعام سائمة. وإنما كانت وظيفتهم أن يدفعوا الضرائب لملء الخزانة والذهاب إلى الحرب كلما ساقهم الملك إليها. وكانت هذه الحالة عامة الدنيا كلها لا فرنسا وحدها. فلما شبت نار الثورة الفرنسوية واجتمع نواب الشعب لسياسة المملكة وضعوا سبع عشرة مادة وأودعوها حقوق الإنسان التي لا يجوز نقضها وبنوا عليها الدستور الفرنسوي منذ ذلك الحين. وقد رأينا أن ننشر هنا هذه المواد السامية لتكون ذيلاً لما جاء في الصفحة الأخيرة من الرواية في هذا الجزء فإن الفائدة لا تكمل إلا بها. وهذا نصها:

المادة الأولى

يولد الناس ويعيشون أحراراً متساوين قي الحقوق. ولا يمتاز بعضهم عن بعض إلا فيما يختص بالمصلحة العمومية (أي أن نفع الجمهور هو قاعدة الامتياز).

المادة الثانية

غرض كل اجتماع سياسي حفظ الحقوق الطبيعة التي للإنسان والتي لا يجوز مسها. وهذه الحقوق هي: حق الملك وحق الأمن وحق مقاومة الظلم والاستبداد.

المادة الثالثة

الأمة هي مصدر كل سلطة. وكل سلطة للأفراد والجمهور من الناس لا تكون صادرة عنها تكون سلطة فاسدة.

المادة الرابعة

كل الناس أحرار والحرية هي إباحة كل عمل لا يضر أحداً. وبناء عليه لا حدٌ لحقوق الإنسان الواحد غير حقوق الإنسان الثاني. ووضع هذه الحدود منوط بالقانون دون سواه.

المادة الخامسة

ليس للقانون حق في أن يحرّم شيئا إلا متى كان فيه ضرر للهيئة الاجتماعية. وكل ما لا يحرمه القانون يكون مباحاً فلا يجوز أن يُرغم الإنسان به.

المادة السادسة

إن القانون هو عبارة عن إرادة الجمهور. فلكل واحد من الجمهور أن يشترك في وضعه سواء كان ذلك الاشتراك بنفسه أو بواسطة نائب عنه.

ويجب أن يكون هذا القانون واحداً للجميع. أي أن الجميع متساوون لديــــه. ولكل واحد منهم الحق في الوظائف والرتب بحسب استعداده ومقدرتــــه ولا يجوز أن يُفضل رجل على رجل في هذا الصدد إلا بفضيلته ومعارفه.

المادة السابعة

لا يجوز إلقاء الشبهة على رجل أياً كان ولا القبض عليه ولا سـجنه إلا في المسائل التي ينص عليها القانون وبموجب الطرق التي يذكرها. وكل من يغـرى أولى الأمر بعمل جائر أو كل موظف يعمل عملاً جائراً لا ينص عليه القــانون يُعاقب لا محالة. ولكن كل رجل يُدعى أو يُقبض عليه بإسم القانون يجب عليه أن يخضع في الحال. وإذا تمرد استحق العقاب.

المادة الثامنة

لا يجوز أن يعاقب القانون إلا العقاب اللازم الضــــروري. ولا يجــوز أن يُعاقب أحد إلا بموجب نظام مسنون قبل الجرم ومعمول به قانونياً قبله.

المادة التاسعة

كل رجل يُحسب بريئاً إلى أن يثبت ذنبه. وإذا مست الحاجة إلى القبــض عليه فيجب أن يُقبض عليه بلا شدة إلا متى دعت الحاجة إلى ذلك. وكل شدة غير ضرورية يُعاقب صاحبها.

المادة العاشرة

لا يجوز التعرض لأحد لما يبديه من الأفكار حتى في المسائل الدينية علــــى شرط أن تكون هذه الأفكار غير مخلة بالأمن العام.

المادة الحادية عشرة

إن حرية نشر الأفكار والآراء حق من حقوق كل إنسان. فلكل إنسان أن يتكلم ويكتب وينشر آراءه بحرية. ولكن عليه عهدة ما يكتبه في المسائل التي ينص القانون عليها.

المادة الثانية عشرة

إن السهر على حقوق الناس يستوجب إنشاء قوة عمومية إي هيئة حاكمة. فهذه الهيئة تنشأ إذا لمنفعة الجميع.

المادة الثالثة عشرة

بما أن الهيئة الحاكمة تحتاج إلى نفقات لإدارة الشؤون فيجب وضع ضريبة عمومية على جميع الوطنيين. أما مقدار هذه الضريبة فيجب أن يكون مناسباً لحالة الذين يدفعونها.

المادة الرابعة عشرة

لكل الوطنيين الحق في أن يراقبوا أموال الضريبة سواء كانت المراقبة بأنفسهم أو بواسطة نوابهم. ولهم أيضاً البحث عن الوجوه التي تنفق فيها وتعيين مدة جبايتها.

المادة الخامسة عشرة

للهيئة الحاكمة والمحكومة الحق في أن تسأل كل موظف عمومي عن إرادته وأعماله وأن تناقشه الحساب فيها.

المادة السادسة عشرة

كل هيئة لا تكون فيها حقوق الأفراد مضمونة ضمانة فعليـــة بواســطة السلطة العمومية ولا تكون فيها السلطة التشريعية (أي البرلمــان) والســلطة التنفيذية (أي الحكومة) منفصلتين الواحدة عن الأخرى انفصالاً تاماً تكـــون هيئة غير دستورية.

المادة السابعة عشرة

بما أن حق الامتلاك من الحقوق المقدسة التي لا تُنقض فلا يجوز نزع الملكية من أحد إلا إذا اقتضت المصلحة العمومية ذلك اقتضاءً صريحاً وفي هذه الحالــة يُعطي الذي تُنزع منه ملكيته تعويضاً كافياً.

هذه ترجمة حقوق الإنسان. وقد أقام المجمع الوطني وقتاً طويلاً يبحـــث في كل كلمة من كلماتها ويقلبها بطناً لظهر قبل الموافقة عليها. ولما وافق المجمـــع على هذه الحقوق قرر أذاعتها في جميع أقطار فرنسا فأُقيمت حفلات عظيمـــة لقراءتها على الشعب فكان لها تأثير عظيم تقصر الأقلام عـــن وصفـــه. فـــإن الشعب صار يبكي حين تلاوتها عليه وصار أبناؤه يتعـــانقون ويتصـــافحون ابتهاجاً بخلاصهم من ذلك الأسر القديم. وبعد حفلات القراءة أقيمت حفلات المآدب فحمل الشعب طعامه وشرابه وجلس في أبواب المنازل وعلى قارعـــة

الطريق وفي الحدائق يأكل ويشرب في مأدبة الطبيعة احتفالاً بذلك اليوم العظيم الذي أعلنت فيه الهيئة الاجتماعية أن أبناءها أحرار وأخوة متساوون. ومنذ ذلك الحين صارت هذه الحقوق أساساً للهيئة الاجتماعية في كل البلاد المتمدنة.

ولما حدث الجدال الشديد في مجلس النواب الفرنسوي منذ عدة شهور بشأن النظام الجديد الذي سنته الحكومة للرهبان الفرنسوية طلب مقاومو هذا النظام من المجلس أن يقرر نشر "حقوق الإنسان" على جدران المدارس لاعتبارهم أنه مخالف لبعض بنودها.فيحسن بحضرات المعلمين والأساتذة أن يسطروا هذه البنود في صدور تلامذتهم ويفسروا لهم كل عبارة وكل كلمة منها ليكونوا رجالاً عارفين بما لهم وما عليهم في الهيئة الاجتماعية بدلاً من أن يشبوا ويبلغوا الرجولية وهم بأجسام الرجال وعقول الأولاد.

رئيف خوري

حقوق الإنسان من أين وإلى أين المصير؟

مختارات

انحلال الإقطاعية ونهضة الطبقة الوسطى المتمولة

... وأما الشعب فله أسلوب من التفكير مناقض لهذا الأسلوب الأوتوقراطي. جوهره: أن الشعب هو مصدر السلطة وأن له الحق إن لم ينفرد بها كلياً أن يشترك فيها مع ملوكه على الأقل، وأن يقيد من غلواء حكمهم المطلق.

عندما نتكلم عن الشعب في كفاحه ضد ملوكه، في هذه المرحلة التي نحن بصددها من التاريخ، ينبغي أن نتوقف قليلاً لنعني عناية خاصة بطبقة ناشئة من الشعب آنذاك، صاعدة في السلم الاجتماعي، وعليها مظاهر الصحة والنشاط، تشتد شوكتها وتحتل مركز القيادة على رأس الشعب المكافح يوماً أكثر من يوم. تلك هي الطبقة الوسطى المتمولة - الطبقة الرأسمالية أو البورجوازية إذا شاءت فيما بعد.

يمكن رد تاريخ هذه الطبقة إلى القرون الوسطى، إلى تجار المدن الكبيرة الذين آثروا وقووا مدنهم ووطدوا استقلالها؛ بينما الباباوات والأباطرة والأشراف آخذون بخناق بعضهم.

كانت مدن القرون الوسطى مدمجة في النظام الإقطاعي الشامل للدنيا

حولها. كانت هذه المدن تنشأ حول قصور الأشراف الحصينة والأديرة القائمة جميعاً بكبرياء على رؤوس الآكام، المشرفة بسلطان على ما يجاورها من قرى الزراعة الإقطاعية تحرس أجساد الفلاحين الاقنان[1] بينما الأديرة القريبة من القصور تسهر على أرواحهم. وكان سكان هذه المدن من اصل الفلاحين الاقنان، منزلتهم لا تختلف كثيراً عن منزلة الفلاحين الاقنان أنفسهم: يفرض عليهم القصر أو الدير المجاور لهم ضرائبه الباهظة ويعاملهم على هواه.

اخذ هؤلاء الاقنان المدنيون -إذا صدق التعبير -يقومون بشيء من التجارة على أسلوب المقاوضة. يحملون بضائع بسيطة على ظهورهم في أنحاء ضيقة؛ والمستهلكون الرئيسيون لبضائعهم قصور الأشراف وأديرة الرهبان على الآكام.

برغم الضرائب الباهظة، الناهبة لأتعاب هؤلاء التجار الصغار، كانت تجارتهم تنمو. وكانت لتوسع الأنحاء الضيقة التي يتنقلون فيها ببضائعهم. والأشراف والرهبان راضون عنهم حامون لهم -أولاً-لأنهم قد اخذوا ثمن رضاهم وحمايتهم غالياً -وثانياً -لان هؤلاء التجار يحملون لهم بضائع طريفة تعودوها وأصبحوا لا يطيقون الاستغناء عنها.

جنباً إلى جنب مع نمو التجارة وتوسعها كانت تنمو المدن نفسها، وتنمو بسائط الصناعة بحيث اصبح التجار صناعاً أيضاً. وظهرت أيضاً طلائع النقود، إذ أن التجارة لما توسعت إلى أنحاء متباعدة وكبرت وكبرت مقادير البضائع

[1] الأقنان جمع قن، وهو الفلاح المربوط بالأرض يباع ويشرى معها "Serf"

أخذت تستحيل على التحار طريقة المقاوضة في جميع معاملاتهم، واتفقوا على مقياس يجرون معاملاتهم على أساسه.

وهكذا صار من غير النادر أن ترى في أيديهم قطعاً براقة من الذهب يتداولونها، وان ترى في المدن هنا وهناك -خلف الموائد الخشبية -أشخاصاً من يهود وسواهم أمامهم القطع الذهبية يقرضونها ويعيشون بفوائدها (طلائع البنوك الحديثة) وسرعان ما أصبحت هذه القطع الذهبية في يد الطبقة الجديدة الناهضة، التي تجد في حفر القبر لطغيان أشراف الإقطاع الدنيوي والكنسي، قوة وسؤدداً ليس بعدهما قوة وسؤدد. حتى كتب كولومبس "الذهب شيء عجيب، من يملكه يصبح سيد ما يحتاج أليه؛ بالذهب يمكن حتى فتح الطريق إلى الفردوس"؛ وحتى هتف الشاعر متغنياً: "يا ذهب! يا أصفر يا متلألئ يا ثمين يا ذهب! قليل من هذا يجعل الأسود أبيض، القبيح جميلاً، الظلمة حقاً، الدنيء شريفاً، الشيخ فتى، الجبان جسوراً. ما هذا يا آلهة! إلا تدرون؟ هذا سيسحب كهنتكم وحشمكم من قربكم، سيخطف مخدات الرجال السمان من تحت رؤوسهم. هذا العبد الأصفر سيعقد ويفكك الأديان، يبارك الملاعين، يجعل البرص الأبيض معبوداً، ينصّب اللصوص ويسوق لهم لقباً وخضوعاً وإعجاباً، ويجلسهم شيوخاً على الكرسي. هذا هو الذي يجعل الأرملة المنطفئة تتزوج ثانية!"[٢].

اشتدت شوكة المدن -م دن إيطاليا: فلورنسا وجنوى وفينيسيا قبل غيرها -وامتدت مصالحها التجارية إلى أن تجاوزت بلاداً إلى بلاد، وتخطت الغرب

---

[٢] منسوب إلى شكسبير.

إلى الشرق. أما أمراء الإقطاع فلبثوا يفرضون الضرائب على التجار حيث يستطيعون. وحيث يشعرون بعجزهم عن فرض سلطتهم، يؤلفون عصابات اللصوص لقطع الطرق على قوافل التجارة براً، وقد لا يتركون سفن البحر تنجو من شرهم فيلاحقونها بأشكال قرصان.

على أن التاريخ كان قضاؤه ظاهراً ومبرماً ضد أمراء الإقطاع بجانب المدن، لأنها قوة تقدمية وهم قوة رجعية. الحوادث إثر الحوادث كانت تجري مؤدية إلى إضعاف أمراء الإقطاع وتقوية المدن. وإذا لم نذكر شيئاً عن هذه الحوادث مفصلاً، فلا بد لنا من ذكر لمحة عن الحروب الصليبية على الأقل...

دعنا من قشور الأكاذيب والتفسيرات الخاطئة التي أحاطت بالحروب الصليبية، وتولدت من العصبيات الممقوتة وولدت العصبيات الممقوتة. الحروب الصليبية في قشرتها السطحية الرقيقة يمكن أن تسمى دينية فقط؛ ولكنها في حقيقة أمرها حروب اقتصادية في سبيل الفتح التجاري واستيراد البضائع الشرقية الفاخرة. وان يكن للأشراف والمتشردين والمعدمين وطلاب الغزو من كل نوع شركة فيها، فان اشد مثيريها هي مدن القرون الوسطى التي نتحدث عنها آنياً وعن امتداد مصالحها التجارية.

كثيرون من الأشراف قضوا نحبهم في هذه الحروب. والذين سلموا رجعوا ليجدوا أنفسهم مدينين أو مقيدين بعهد من العهود. لمن؟ ولماذا؟

سيدنا الإقطاعي قبل أن ينحدر من قصره الحصين على الأكمة، وينطلق إلى الشرق الرومانطيقي حيث يمرن فروسيته بذبح الأطفال والنساء، ويفسق ويشرب الخمر باسم إنقاذ قبر المسيح؛ كان قد اقترض كثيراً أو قليلاً من القطع

الذهبية لسد نفقته ونفقة أصحابه. وكان شخص من الجالسين خلف الموائد الخشبية قد قرضه إياها، أو عضو نقابة حرفية من الصناع، أو تاجر الخ...واحد من الطبقة الوسطى المتمولة التجارية. آياً كان الشخص القارض فلا بد له من أن ينتزع من سيده الإقطاعي فائدة أو رهناً لجزء من أرضه، أو عهداً بحق صيد السمك في البركة أو الساقية المجاورة لقصر فخامته.

وهكذا اصبح الإقطاعيون ينحطون في السلم الاجتماعي، ويتخلون عن سيادتهم المطلقة بجاذب اقتصادي لا قبل لهم بدفعه. عارك الإقطاعيون عراكاً عنيفاً قبل أن تخلوا عن سيادتهم: حاولوا أن يأكلوا القطع الذهبية التي استدانوها، أن لا يؤدوا فوائضها، أن ينكثوا عهودهم مع دائنيهم، أن يبقوا المدن خاضعة بالقوة الغاشمة لضرائبهم وحراسة قصورهم وحراسة الأديرة على الهضاب. غير انهم فشلوا.

لبثوا يحتاجون إلى القطع الذهبية من المدن، والمدن تترع منهم لقاءها أراضيهم ومثياقاً، بحق من الحقوق، اثر ميثاق: تارة حق إنشاء مجالس بلدية والاستقلال بإدارة شؤونها، وطوراً حق تشييد بناية عامة في قلب المدينة ذات برج يخزن فيه السكان المواثيق التي انتزعوها من السيد الإقطاعي، ويضعون في راس البرج حارساً ينذرهم بكل خطر داهم -خصوصاً خطر هجوم مفاجئ من السيد الإقطاعي وحاشيته المسلحة إذا هو حاول إعادة سيطرته بالقوة. وأخذت المدن بسبب اضطرارها المتزايد إلى الأيدي العاملة، تفتح أبوابها للفلاحين الاقنان الناشزين عن أمرائهم وكرابيجهم، وأنشأت تعاون الملوك على محق استقلال الأمراء بإقطاعاتهم، ولو استبد الملوك بالسلطة موقتاً وانقلبوا طغاة اوتوقراطيين؛ وذلك رغبة في بناء دولة ممركزة توطد أمن البلاد لحسن

سير التجارة -حتى تمزقت سيادة الأمراء أشلاء ورأوا قصورهم الحصينة تتطاير غباراً أمام الأسلحة النارية المخترعة حديثاً التي قضت على تفوقهم الحربي ومناعة قصورهم في رؤوس التلال العالية، وحتى أصبحت المدن وطبقتها الوسطى المتمولة التجارية انشط طبقات المجتمع وطليعته التحررية، ضد اوتوقراطية الملوك أنفسهم...

العراك ينشب بين الملوك الاوتوقراطيين والطبقة الوسطى المتمولة

ان الملوك بعد أن خضدوا شوكة الإقطاعيين بقوة الشعب وحصروا زمام السلطة في أيديهم لم يسلكوا سلوكاً منصفاً مع الشعب. بل هم على العكس شيدوا القصور الفخمة وجذبوا إليها الأمراء الإقطاعيين أعداءهم بالأمس، يعززون بهم سلطانهم. وحشدوا حولهم رؤساء الدين يستعينون بهم على ترسيخ دعائم عروشهم. كل ذلك احتماء من الشعب وخوفاً من أن يفرض أرادته عليهم.

كان الشعب -طبقة المدن المتمولة على الأخص -يبدوا فريسة سمينة مغرية للملوك المتقلبين في افانين الترف، المحتاجين إلى نفقات لا تنقطع من اجل ترفهم وحروبهم. كانت القطع الذهبية البراقة تبهر أبصار الملوك ويسيل لها لعابهم. و لم يكونوا بادئ بدء أقوياء، بسبب توزع السلطة بينهم وبين أمراء الإقطاع وأسياد الكهنوت، ليستطيعوا الاستيلاء على هذه القطع الذهبية بغير موافقة الشعب. فكانوا يدعون الشعب -الطبقة المتمولة منه- إلى اجتماعات نقاش في شؤون الدولة لم يكن يحضرها من قبل إلا الأشراف والأحبار. وهذه الاجتماعات هي نواة البرلمانات الحديثة التي مازالت تتقوى فيها الطبقة

الوسطى المتمولة حتى استولت عليها أخيراً وجعلتها الاداة التي انتصرت بها على سيادة الملوك والأشراف ورؤساء الدين.

إلا أن الملوك لما استقروا في عروش الحكم وشعروا بثقة من أنفسهم، لم يلبثوا أن حاولوا ابتزاز القطع الذهبية من أيدي الشعب -كما يشاؤون- بالضرائب الثقيلة وهم متسلحون بسلاح "حق الملوك الإلهي"، سلاح الاوتوقراطية.

هنا لم يكن بد من نشوب العراك بين الملوك وشعوبهم ومن أن تهوي الشعوب بمطارقها الصلبة على أم راس الاوتوقراطية وحق الملوك الإلهي.

إن أول ضربة للملوك الاوتوقراطيين يعود شرفها إلى شعب الأراضي المنخفضة[٣] فانهم، في سنة ١٥٨١، عقدوا اجتماعا لبرلمانهم المؤلف من ممثلي طبقة المدن الوسطى، ومن رؤساء الدين والأشراف. فطرد ممثلو المدن رؤساء الدين والأشراف، وخلعوا ملكهم الشرعي فيليب الثاني الأسباني، وأعلنوا استقلالهم في شكل "جمهورية الأراضي السبع المنخفضة" وجعلوا لهم مبرراً نظرياً، مقابل نظرية الحق الإلهي، أشبه بما يلي: أن الملك نقض ميثاقه، فالملك يخرج من وظيفته كأي خادم غير أمين...

جن جنون فيليب وهاج فيه عرق البطش، وهدد ونفذ تهديده إلى أقصى ما قدر في حرب وحشية ضد الأراضي المنخفضة وشعبها الصغير الباسل. ولكنه انقلب على أعقابه خائباً خاسراً، ونمت البذرة التي زرعتها الطبقة الهولندية الوسطى نمواً هائلا، ونمت لها أصوات في سائر أوروبا زرعتها هناك الطبقة

---

[٣] هولانده

الوسطى المتمولة أيضاً، وقصت رقبة ملكين كبيرين: شارل الأول الإنكليزي، ولويس السادس عشر الفرنسي.

اتخذ نمو هذه البذرة أشكالا نظرية مختلفة، معتدلة ومتطرفة، ولكنها لبثت واحدة في جوهرها. ويمكن إطلاق اسم "نظرية الميثاق" عليها، وهي السلاح الذي تسلحت به الطبقة الوسطى الباسطة يدها للاستيلاء على دفة الدولة، أو للاشتراك في إدارة دفتها على الأقل.

وهذه النظرية، ككل الظاهرات الفكرية، وإن تبلورت بشكلها النهائي في المرحلة التاريخية التي نتحدث عنها، فهي أشبه ببركة تسربت أليها دفقات فكرية جاءت قبلها خلال العصور (دفقات الفلاسفة الرواقيين، ومن هيجو كروشيوس الهولندي الخ. واشهر دعاتها هوبز ولوك الإنكليزيان، وروسو الفرنسي؛ وان يكن هوبز تلاعب بها وعوجها لتبرير اوتوقراطية الملوك) واهم ماتنبني عليه هذه النظرية النقاط التالية:

- اتى على الإنسان دور غارق في أبعاد التاريخ كان عائشاً فيه على الفطرة بحالة وحقوق طبيعية (بعض المفكرين يرون في الحالة مثلا أعلى كروسو، وبعضهم يقبحونها كهوبز).
- مع تطور الحياة الاجتماعية وتعقدها ألغى الناس، بالاتفاق الصادر عن العقل، هذه الحالة الطبيعية، ووكلوا سياسة أمورهم إلى سلطة. فالسلطة حسب هذه النظرية مصدرها الناس وعقلهم، وليس مصدرها السماء كما يزعم الملوك الأوتوقراطيون.
- بين السلطة والناس عقد متفاهم عليه هو وليد اتفاقهم، يفصل الحقوق

من الواجبات؛ إذا نقضت السلطة هذا العقد فأنها تفقد صلاحيتها في أن تبقى سلطة.

* * *

لابد لنا ونحن في غمار حديثنا السريع، حديث نهضة الطبقة الوسطى وثوراتها على ملوكها الأوتوقراطيين وتثبيت دساتيرها وسيطرة برلماناتها -من أن نلتفت إلى ثلاث ثورات عظمى قادتها الطبقى الوسطى، لأنها تعتبر الثورات الديموقراطية الكلاسيكية وهي: الإنكليزية، والأميركية، والفرنسية الكبرى.

الثورة الإنكليزية البرجوازية

أما الثورة الإنكليزية فظهرت طلائعها في عريضة الحقوق التي رفعها البرلمان البريطاني إلى الملك شارل الأول سنة ١٦٢٨. وكان شارل قد فرض على الشعب قرضاً إجبارياً وسجن من أبوا الدفع. وفي هذه العريضة ينبه البرلمان الملك إلى انه يغتصب من الشعب أموالا غير مشروعة، ويسلب امانهم وطمأنينتهم على أملاكهم بعملائه الغلاظ. ثم يبسط البرلمان أمام الملك ثلاثة مطاليب أساسية:

أ - من الآن فصاعداً، لا يكون على إنسان أن يؤدي عطاءً أو قرضاً أو أنعاماً أو ضريبة أو أي تكليف من نوع هذه التكاليف بدون موافقة البرلمان.

ب - لا يسجن إنسان حر أو يجري عليه عقاب إلا بحسب قوانين الدولة

ونظمها كما هو منصوص في (العهد الكبير)[٤].

ج - لا يفرض على الشعب إسكان الجنود مهما كانت الدواعي.

بلع شارل الأول هذه المطالب آنياً وان كانت شـــائكة علـــى كبريائـــه، واستمرت المكافحة بينه وبين البرلمان بشكل ترقب للفرص. ثم آنس من نفســـه قوة لحل البرلمان العاصي، فحله في السنة الثانية، ١٦٢٩، واستغنى عنه وعـــاد سيرته الأولى يبتز من الشعب أمواله. من جملة ذلك: "أموال المراكب "، وهـــي فريضة حاول جمعها من كل الأهالي ليبني بها أسطولا خاصاً به. وكانت العادة أن تقدم الموانئ الأسطول عند الحاجة أليه وان لا يتكلف ذلـــك إلا ســـكان الشواطئ، فتمرد واحد من الأهالي وابى دفع المقسوط عليه من فريضة أمـــوال المراكب: عشرين شلناً. وقد اكسبه تمرده خلود اسمه في التاريخ وهو "جـــون همبدن". حوكم همبدن أمام محكمة الملك وحكم عليه، ولكن بأكثرية قليلة من القضاة -مما دل على نفسية اشمئزاز منتشرة من أعمال شارل. وزاد الطين بلـــة عناد، ديني القشرة، حاول به شارل توطيد كنيسة للدولة، إلزامية للامة جميعاً، تدعو له طبعاً وتكون وتدا من أوتاد عرشه بين الجماهير. ولكن ذلك ســـاق النفوس إلى التمرد وفجر ثورة في اسكوتلاندا البرسبيترية.

لم يكن شارل يستطيع أن يستغني عن البرلمان طويلا وهـــو أمـــام ثـــورة الاسكوتلانديين مضطر إلى قمعها، ومضطر إلى المال. ألقى يده على مركـــب

---

[٤] العهد الكبير (Magna Charta) هو العهد الذي عقده الأشراف الإنكليز بينهم وبـــين الملك حنا سنة ١٢١٥ لخدمة مصالح أمراء الإقطاع. إلا أن فيه مبـــادئ حقوقيـــة عامـــة إستطاعت البورجوازية الإنكليزية أن تتمسك بها للدفاع عن مصلحتها.

من مراكب شركة الهند الشرقية - تلك الحزمة الاستعمارية التي كانت قد بدأت البرجوازية الإنكليزية تسيرها إلى قلب الهند والشرق - وباع المركب ليحصل على شيء من المال، إلا أن ذلك لم يكن ذا جدوى عظيمة، فدعا أخيراً، سنة ١٦٤٠، البرلمان المعروف "بالطويل" إلى الانعقاد.

صرف البرلمان نظره عن الاسكوتلانديين وثورتهم وبدأ أعماله بالتصويت على قانون الثلاث سنوات، الذي منح للبرلمان حق الانعقاد مرة على الأقل كل ثلاث سنوات، وان لم يدعه الملك. ووقع البرلمان أيضاً عريضة قاسية اللهجة عدد فيها ما اقترفه شارل من أخطاء، وهي تعرف بعريضة "التتويج الكبير" وفيها يطلب أن يكون وزراء الملك مسؤولين أمام البرلمان. وطبع هذه العريضة ونشر منها النسخ العديدة، في طول البلاد وعرضها.

كان هذا اشد مما يستطيع شارل هضمه. فرد بان عزم القبض على بعض أعضاء البرلمان تخويفاً وتهويلاً. فكان عزمه هذا نذيراً بان الاصطدام المسلح بين الملك والبرلمان واقع لا بد منه، ولم تلبث أن نشبت حرب أهلية طويلة بدأت سنة ١٦٤٢ بين جنود الملك الارستوقراطيين الطوال الشعور وسائر مناصريه، وبين جنود البرلمان الشعبيين الحليقي الشعور وعلى رأسهم كرومويل. وتمت الغلبة أخيراً للبرلمان ولكرومويل، وقبض على شارل وطرد من البرلمان الأعضاء الذين كانوا يدعون إلى تفاهم مع العرش؛ وحوكم الملك وتدحرج رأسه تحت فأس الثورة الظافرة سنة ١٦٤٩ م.

قضت إنكلترا فترة تحت حكم كرومويل وهي بلا ملوك. ثم عاد أليها الملوك، ومنهم جيمز الثاني الذي حاول أن يبعث شيئاً من الاوتوقراطية الأولى،

الفقيدة المأسوف عليها كثيراً (منه طبعاً لا من غيره)، ولكنه اضطر إلى الهرب، سنة ١٦٨٨، وجاء مكانه من يفهم حدوده ويلزمها. وأصدر البرلمان توكيدا لسيادته من جديد، عريضة كررت سرد حقوق الأمة الإنكليزية الرئيسية والشروط التي يتقيد بها العرش، وهي نسخة قريبة من عريضة الحقوق الأولى التي وجهها البرلمان إلى شارل الأول.

الثورة الاميركية وإعلان الاستقلال

أما الثورة الاميركية فهي ليست ثورة صرفاً من شعب ضد ملك، و لم تكن هي قضية داخلية فحسب، وإنما لها صفة قومية ضد استعمارية. إلا أنها مع ذلك تبقى ثورة شعب ضد سلطة تريد أن تكون اوتوقراطية، فهي والحالة هذه محسوبة في عداد الثورات الديمقراطية التي نبحثها.

سرعان ما استقر المهاجرون الذين دفعهم الاضطهاد من إنكلترا "في إنكلترا الجديدة" عبر المحيط الاطلنطيكي، واخذ يتعزز عددهم بمهاجرين جدد من جميع الأنحاء، ويكتشفوا غنى الأرض الجديدة التي هم عليها، ويشرعوا في استغلالها حتى شاءت إنكلترا أن تقاسمهم غنى أرضهم الجديدة وغلة أتعابهم بحلقات من الضرائب الجائرة.

بدأت حلقات هذه الضرائب بضريبة الدمغة، سنة ١٧٦٥، التي فرضت على المستوطنين في أرضهم الجديدة أن يدفعوا ثمن تمغة يلصقونها على كثير من عقود معاملاتهم لتصبح نافذة معتبرة عند الحكومة. فاغتاظ الشعب واجتمع ممثلون له في نيويورك، سنة ١٧٦٥، أعلنوا قانون التمغة: "اتجاهاً واضحاً

للانتقاص من حقوقهم وحرياقم".

غير أن الحكومة الإنكليزية مضت في غلوها الاستبدادي الاستعماري، وطبقت قوانينها الجائرة في الملاحة. وهي قوانين قصدتها بريطانيا في البداية ضد المراكب الهولندية، مدفوعة بالحسد التجاري. ثم استعملتها وأضافت إليها حواشي ضد الشعب الاميركي. مثلاً - كان أحد هذه القوانين يقضي بأن جميع المنتجات الآسيوية والأفريقية والاميركية لا يجوز أن تستورد إلى إنكلترا أو مستعمراقما إلا على مراكب إنكليزية فقط. وكان قانون ثان يقضي بأن المنتجات الأوروبية يجب أن تستورد إلى المستعمرات بواسطة عملاء إنكليز، وعلى مراكب مصنوعة في إنكلترا أو في المستعمرات. وكان قانون ثالث يقضي أن المسموح ببيعه للأجانب من منتجات المستعمرات يجب أن يصدر على مراكب إنكليزية. فضلاً عن أن كثيراً من منتجات المستعمرات الهامة كان لا يسمح ببيعها إلا للإنكليز. وكان ممنوعاً على شعب المستعمرات أن يتعاطوا صناعات من شأنها أن تزاحم صناعات إنكليزية من نوعها، كصناعة الفولاذ مثلاً. وبكلمة مختصرة - كانت هذه القوانين تمنح امتياز احتكار شديد للتجار الإنكليز ومراكبهم، ولأصحاب الصناعة الإنكليزية.

ولكن الشعب الاميركي وجد من الضروري لحياته أن لا يراعي هذه القيود، فأهمل وجودها واستمر في نموه الاقتصادي، فقابلت منه السلطة الإنكليزية ذلك بضرائب فوق ضرائب. تسحب نوعاً منها لتستعيض عنه بنوع، وتقيم جنوداً في المستعمرات لتسهر على عبوديتها، حتى كانت ضريبة الشاي - القشة التي قصمت ظهر الجمل كما يقولون...

في سنة ١٧٧٣صعد بعض الشباب الهائج في مدينة بوسطن إلى مركب من مراكب شركة الهند الشرقية الإنكليزية محملاً شاياً، وقذفوا بحمولته في البحـــر. وانتشر على الإثر الشعار الثوري في البلاد، شعار: "لا ضرائب بلا تمثيـــل!". فردت السلطة البريطانية بتدابير دلت على نية قمعهم بالقوة المسلحة. فـــانعقد مؤتمر من المستعمرات في فيلادلفيا سنة ١٧٧٤، قرر أن تقطع كل تجارة مـــع إنكلترا ريثما ترفع جميع قيودها وتعوض عن إساءاتها الماضية وتعطي برهانـــاً على حسن نيتها. ولكن نفسية إنكلترا كانت بعيدة عن كل ذلك – فنشـــبت الثورة المسلحة سنة ١٧٧٥، بان هاجمت ميليشيا الشعب الثوريـــة، بقيـــادة واشنطون، الجنود الإنكليزية في ليكزنفتون وقهرتها، وانعقد مؤتمر ثان من ممثلي المستعمرات مشبع بروح القنوط من كل تفاهم مع بريطانيا، وقرر وجـــوب الاستعداد للحرب، وأذاع في ٢ تموز سنة ١٧٧٦ "إعلان الاستقلال" الشـــهير الذي يستحق وقفة خاصة عنده لأنه صفحة مجيدة من كتاب الحرية.

تقع هذه الوثيقة التاريخية في قسمين رئيسيين:

القسم الأول – يحتوي على الأسس النظرية التي دعم بها الثائرون قضيتهم. ويصف الثائرون هذه الأسس بأنها "حقائق واضحة من ذاتها". وهي تجري على هذا النحو:

- يخلق جميع الناس متساوين، ويهب لهم خالقهم حقوقاً لا يمكن فصلـها عنهم: حق الحياة، الحرية، السعي وراء السعادة.
- من اجل حفظ هذه الحقوق تقام الحكومات مستمدة سلطتها العادلـــة من رضى المحكومين.

• أي شكل من أشكال الحكومة يصبح متلفاً لهذه الحقوق، فالشعوب لهم حق تبديل أو إلغاء هذا الشكل من الحكومة، وإقامة شكل آخر جدير بان يكفل للشعب سلامته وسعادته.

(هذه أفكار أكثرها مستمد من لوك، وقد تبيناها في نظرية الميثاق).

والقسم الثاني من "إعلان الاستقلال" فيه لائحة طويلة من شكاوى المستعمرات ضد ملك إنكلترا، جورج الثالث. ولا حاجة بنا إلى سرد هذه الشكاوى، فقد المنا بالأسباب التي حركت الشعب الاميركي إلى الثورة قبلاً.

ويبلور إعلان الاستقلال روحه التي تسيل خلال سطوره بهاتين العبارتين: "الملك لم يعد صالحاً لان يكون حاكم شعب حر". و"هذه الولايات المتحدة هي حرة ومن حقها أن تكون كذلك!".

خاتمة قصة حرب التحرر الاميركية معروفة. استمرت هذه الحرب حتى سنة ١٧٨٣ وفازت فيها الولايات المتحدة، مع مساعدة لا يستهان بها من فرنسا، منافسة إنكلترا وعدوها اللدود واعترفت إنكلترا باستقلال الولايات المتحدة وانفصالها نهائياً عنها.

* * *

الثورة الفرنسية وحقوق الإنسان

أما الثورة الفرنسية الكبرى فان رياحها كانت ولا تزال اشد هذه الثورات عصفاً وأبعدها مدى في الهبوب وأعمقها تأثيراً.

كانت فرنسا في القرن الثامن عشر ترزح تحت أعباء قاصمة للظهر من الملكية المطلقة وامتيازات الأشراف ورؤساء الدين. وحين يقول الفرنسي "النظام القديم"(٥) فانه يعني بهذا الاصطلاح مظالم، كان يتألم منها جداً: الملكية المطلقة، السجن بغير محاكمة، الضرائب الجائرة، الرقابة الصارمة على الطباعة والنشر والكلام والاجتماع، وتكاليف باقية نسلاً بغيضاً من صلب العصر الإقطاعي المنحل.

تتجسد اوتوقراطية الملك الفرنسي، قبل الثورة، بتلك الكلمات التي كان ينطق بها لويس الرابع عشر وسبق لنا أن نقلنا شيئاً منها، وبهذه الكلمات التي تفوه بها لويس السادس عشر نفسه، رغم دبيب الثورة المحسوس حوله في البلاد: "السلطة العليا تنحصر في شخصي فقط. لي فقط سلطة التشريع بدون اتكال على غيري أو معاونة. الأمن العام بكامله منبثق مني وأنا حاميه الأعلى. شعبي مدغم فيَّ. حقوق الأمة ومصالحها هي حتماً واحدة مع حقوقي ومصالحي - وهي غير موضوعة في يدي!".

كان الملك يفرض الضرائب بيد مطلقة، وينفق بلا حساب على بلاطه الفخم وحاشيته الكثيرة من نبلاء وكهان ومحظيات، مما أوقع الميزانية في عجز مستمر وحمل الحكومة على الاقتراض الدائم للتغطية. وكان الملك يسجن من أراد من الأمة بغير محاكمة. يرسل إليه كتاباً من "الكتب المختومة"(٦) وذلك يكفي لزجه في غياهب الباستيل، أو البساتيل المنتشرة في طول البلاد وعرضها.

---

(٥) L'Ancien Régime

(٦) Lettres de cachets

وكان رؤساء الدين يتنعمون بثروات ضخمة كدسوها خلال العصور السالفة. مثلاً - فوق ثلث أراضي البلاد كان في قبضتهم، وكان هذا المقدار الهائل معفى إعفاءً تاماً من الضرائب.

وكان الأشراف يعيشون حياتهم ببذخ فاحش مستفحل في قصر فرسايل وباريس، أكثرهم على حساب الخزينة، وفي قصورهم المنتشرة في الأرياف حيث لا يزالون يتمتعون بامتيازات متحدرة من زهوة دور الإقطاع تخولهم ابتزاز الفرائض والمكوس المختلفة من الفلاحين، ووطء حقولهم وتخريب مواسمهم وإتلاف مبذوراتهم طلباً للقنص وشغفا بتربية الحمائم في الأبراج وترك الغزلان والأرانب تسرح وتمرح.

وكان الأشراف والاكليروس لا يؤدون ضريبة الأعناق ولا يساهمون في السخرة على الطرقات. وكانت الوظائف العالية في البلاط والكنيسة والجيش تكاد تكون احتكاراً تاماً للنبلاء.

بينما جماهير الأمة - الطبقة الثالثة كما يسمونها وعدد أفرادها يبلغ حوالي خمساً وعشرين مليوناً - رازحة تحت جميع هذه الأثقال القاصمة للظهر، وليس (فنلون) على مبالغته في سواد الصورة التي يرسمها عن فرنسا كاذباً حين يقول عن بلاده أنها أصبحت "مستشفى عظيماً مملوءاً بالويلات، فارغاً من القوت".

حالة كهذه لا يمكن أن تستمر بدون دفع الناس إلى الاستياء وإحراجهم إلى طلب المخرج مما يحيط بهم من شباك المظالم. كان الناس يتنسمون أريج الحرية ونفحاتها من الجمهورية الأمريكية الصبية التي ساعدوا هم مادياً على صون حياتها من مخالب أعدائها الأقوياء، ويسمعون من (منتسكيو) و(فولتير) حديث

الملكية الدستورية في إنكلترا ويتلقون من فلاسفتهم ومفكريهم - برغم التضييق المرهق على النشر والكلام والاجتماع - أشعة تنيرهم، تبحث لهم المظالم الفاتكة بهم، وتنفخ لهم في بوق الإصلاح والثورة، وتجهر بمبادئ هي وليدة يقظة الأنفة الإنسانية: البشر بحكم الطبيعة متساوون، جميعهم لهم الحقوق الطبيعية في السعي وراء السعادة، في حماية أنفسهم والتصرف بأشخاصهم وأملاكهم، وفي مقاومة الظلم والتعبير الطليق عن آرائهم، الشعب هو السلطان، وكل حكومة ليست قائمة على رضى الجماعة هي اغتصاب.

وهكذا تشبعت الجماهير يوماً اكثر من يوم بروح النقمة والثورة. وشعر الأسياد بانتشار هذه الروح شعوراً جلياً، فقال أحد وزراء لويس السادس عشر: "قوة خفية لا خزينة لها ولا حرس لا جيش كانت تخيم على باريس والبلاط - اجل على قصر الملك نفسه" وقال لويس السادس عشر ذاته: "يخيل إلي أن الكون يريد أن ينقض علي!".

ولئن كان لويس الخامس عشر هتف مستهتراً: "بعدنا الطوفان"، فان الأسياد جميعاً لم يكونوا على هذا القدر من الاستهتار المنكر بل حاولوا شيئاً من الإصلاح - ولكن الإصلاح بدا مقصاً مخيفاً يقتطع من امتيازاتهم ؛ وهم، لتيبس أدمغتهم وتحجر قلوبهم، يرفضون أن يقتطع ولو بعض حواشي تلك الامتيازات.

كان ظاهراً لكل ذي عينين أن الخزينة الزاحلة إلى هاوية الإفلاس يمكن أن تلطف كثيراً من حراجة الموقف بتوفير في نفقات البلاط، من عهد لويس الرابع عشر، عندما باع وكيل التوفير في البلاط نصف الخيول من الإسطبلات

الملكية، قال فولتر بتهكمه الفج: "كم كان اقرب إلى المعقول لو صرف نصف الحمير الذين يعج بهم البلاط الملكي!".

فلما تسلم (تيرغو) وزارة المالية، سنة ١٧٧٤، كان بنده الإصلاحي الأول: إلغاء أو تخفيض الوظائف والمعاشات والنفقات التي لا ضرورة لها. ونستطيع أن نتصور كم كان يعود هذا التدبير بالفائدة على الخزينة لو نفذ، إذا عرفنا أن الملك والملكة والأمراء الذين يجري في عروقهم الدم الملكي كانوا يذهبون بما يعادل ١٢ مليون دولارا، والملك وحده أيضاً يبدد ١٢ مليوناً أخرى إنعاماً على حاشيته ومحظياته! وكان بند تيرغو الإصلاحي الثاني: تعديل نظام الضرائب وتخفيفها عن كاهل الشعب باشراك أصحاب الامتيازات المعفين منها سابقاً.

إلا أن تيرغو اصطدم بصخرة صماء أقامها في وجهه كل الذين خافوا شره على جيوبهم، وخرج من الوزارة معزولاً مكسوفاً سنة ١٧٧٦.

جاء بعده الوزير (نكر). فتجنب طريقته وترك القديم على قدمه، ولجأ إلى الطريق السهلة المشهورة: طريقة التغطية بقرض بعد قرض، حتى لم يعد يستطيع الحصول على قروض أخرى فزاد الطين بلة. وخدم الثورة في تقريره المالي الذي رفعه إلى الملك، سنة١٧٨١، بأن يسر للناس الإطلاع على كيف يتبخر دخل الحكومة العظيم من الضرائب التي تسلخها من لحمهم الحي.

وجاء بعد نكر (كالون). فوجد أن لا مناص من السير في سياسة إصلاحية أشبه بسياسة تيرغو. اصدر للملك تقريراً مالياً مشيراً إلى التدابير التي يمكن اتخاذها لدرء الخطر المعلق بشعرة كسيف ديموكليس البتار فوق رأس النظام

القائم، وكان كالون يرى أوضح من الصبح أن أعند ما يصطدم به هو حمل أصحاب الامتيازات على التنازل عن امتيازاتهم فيما يخص إعفاءهم من الضرائب. وكان يأمل أن يستدرجهم إلى القبول بضريبة على الأرض يدفعها الجميع. فاستأذن الملك في دعوة مؤتمر من الأعيان: الأشراف ورؤساء الدين على الأغلب – يبحثون بعض تدابير إصلاحية من شانها تحسين الحالة. فأذن له الملك.

انعقد "مؤتمر الأعيان" سنة١٧٨٦. وألقى كالون في جلسته الافتتاحية خطاباً أعلن فيه مصاب خزينة الحكومة بعجز يعادل أربعين مليون دولار سنوياً. وأكد أن طريقة التغطية بالقروض أصبحت مستحيلة، وأن التوفير لا يمكن أن يغطي العجز. ثم تساءل عن سبب الأزمة وعما يمكن اتخاذه من علاج قائلاً: "المظالم التي يجب أن تباد من اجل هناء الشعب هي اخطر المظالم المقامة حولها اشد التحصينات حماية لها، هي المظالم التي لها اعمق الجذور وأوسع الفروع امتداداً – مثلاً المظالم التي تقع بثقلها على الطبقات العاملة – الامتيازات والاستثناءات من حكم القانون الذي يجب أن يكون مشتركاً بين الجميع، والإعفاءات الكثيرة غير العادلة التي تخفف الوطأة عن بعض دافعي الضرائب بتسويء أحوال الآخرين، والحاجة العامة إلى نسق واحد في تقدير الضرائب، والفرق العظيم الملموس بين ما تؤديه المقاطعات المختلفة ورعايا الملك الواحد". وأضاف كالون: "إن إصلاح هذه المظالم لا بد أن يعود على الحكومة بثروة تستخدمها لتوطيد نظام المالية المنهار".

هز الأعيان أكتافهم وقلبوا شفاههم وذهب كلام كالون في الهواء. فصرف الملك كالون من الوزارة ثم اتبعه الأعيان، ورجع إلى سالف عهده من عقد

القروض. ولما كان الدائنون يخشون على أموالهم الضياع بسبب إفلاس الخزينة، حاول الملك أن يؤمنهم بجعل أهم مجالس المقاطعات، مجلس باريس، يصدق على عقد القروض سنة ١٧٨٧. إلا أن الملك اصطدم بخيبة مرة، إذ أن مجلس باريس رفض التصديق و لم يكتفي بذلك فأعلن: "ان الأمة فقط مجموعة في مجلس طبقاتها"[٧] يمكنها أن تعطي موافقتها على إنشاء ضريبة دائمة وزاد في إعلانه: "ان الأمة فقط بعد اطلاعها على حقيقة حال المالية يمكنها أن تمحق المظالم وتفتح مصادر جديدة للدخل".

وقف لويس السادس عشر وراء المتراس القديم - متراس "الحق الإلهي" -، وجعل مستشاره يصرح لمجلس باريس وهو حاضر: ان السلطة العليا هي للملك وحده، وان الحساب عن حسن قيامه بسلطته يؤديه الله الخ وتمتم بين أسنانه، حين احتج المجلس وأصر على رفض التصديق: "سيان عندي!... انه قانوني لأني أريده!".

غير أن متراس "الحق الإلهي" لم يكن ليغني عنه شيئاً. وبدأت الاضطرابات، طلائع الثورة، تنشب في أماكن عديدة. واضطر أن يعلن موافقته على دعوة مجلس ممثلي طبقات الأمة إلى الانعقاد في أيار سنة ١٧٨٩، كما طلب مجلس باريس، بعد إجراء الانتخابات.

مجلس ممثلي طبقات الأمة لم يكن قد اجتمع منذ سنة ١٦١٤، أي منذ ١٧٥ سنة. و لم تكن الجماهير تعرف عنه إلا الشيء القليل أو لا شيء على الإطلاق. وهو في حقيقته مجلس أو ثلاثة مجالس بالأحرى، تتحدر من أواخر

---

(٧) Etats Généraux

الزمن الإقطاعي، كل مجلس يضم ممثلين متساوين في العدد لطبقات الأمة الثلاث: الأشراف، الاكليروس، جماهير الشعب أو الطبقة الثالثة. و لم يكن ممثلو كل الطبقات يجلسون أو يصوتون سوية.

فاتضح للشعب منذ البداءة أن مجلساً يكون فيه ممثلو الأشراف ورؤساء الدين ضعفي ممثليهم لن يستطيع أن يحقق ما ينشدون من إصلاح؛ لأن الأشراف ورؤساء الدين قد دلوا فيما مضى على تشبث فظيع بامتيازاتهم. وأي حق للأشراف ورؤساء الدين في هذا العدد من الممثلين والشعب أضعاف أضعافهم.

"ما هي الطبقة الوسطى؟" تسائل الأب (سييه) الثائر في إحدى كراريسه "هي كل شيء!" "ماذا كانت حتى الآن في النظام السياسي؟" "لا شيء!" "ماذا تريد في أن تكون؟" "تريد أن تكون شيئاً!".

اجل، كانت الطبقة الوسطى، قائدة الشعب المكافح إذّ ذاك، تريد أن تكون شيئاً. وقد انتصرت، وانتصر معها الشعب، في مسألة عدد ممثليها في البرلمان، لان الوزير نكر، الذي استرجعه الملك آملاً أن ينجح في تنظيم المالية، وافق على أن يكون للطبقة الثالثة عدد من الممثلين مساوياً لعدد الطبقتين الباقيتين جميعاً.

بقيت مسألة التصويت. هل يصوت ممثلو كل طبقة على حدة أم يصوتون جميعاً؟ لبثت هذه المسألة معلقة، لان نكر لم يوافق على تصويت الممثلين جميعاً كهيئة واحدة، مع أن الشعب، في الكراريس التي أوعز إليه بتحضيرها وبسط رغباته فيها، كان صريحاً في طلب تصويت الممثلين جميعاً.

ويجدر بنا القول أن الشعب في هذه الكراريس كان صريحاً أيضاً في طلب الدستور، وفقاً لما جاء في إحدى الكراريس: "بما أن السلطة المطلقة قد كانت منبع كل الشرور المبتلاة بها الدولة، فان رغبتنا الأولى هي إنشاء دستور وطني، دستور يحدد حقوق الجميع ويسن القوانين لصيانة هذه الحقوق".

أخيراً في ٥ أيار سنة ١٧٨٩ اجتمع مجلس ممثلي طبقات الأمة. ونشب تطاحن عنيف كان لا بد أن ينشب حول مسألة التصويت: هل يصوت الممثلون بالأفراد. أم بالطبقات؟ رفض ممثلو الشعب طريقة التصويت على حدة بالطبقات، وبعثوا الدعوات إلى ممثلي الأشراف والاكليروس لينضموا إليهم، فأبت ذلك أكثريتهم. وكان الحماس العام وراء ممثلي الشعب فتشجعوا وأعلنوا الجمعية الوطنية في ١٧ حزيران سنة ١٧٨٩ م، وعزموا على استلام مهام الحكم، بالأشراف والاكليروس أو بدونهم، طالما هم يمثلون ٩٦ بالمئة، مع ترك الباب مفتوحاً على مصراعيه لمن يريد الانضمام إليهم.

واقسوا قسمهم الشهير، في ٣٠ حزيران، في الساحة: وكان القسم يقضي: "أن يجتمعوا حيثما تتطلب ذلك الظروف حتى تتأسس أركان الدستور".

في ٢٣ حزيران، عقد الملك جلسة جامعة لممثلي الطبقات الثلاث، وأملى صفحات طويلة من إصلاحات في نيته تحقيقها. ثم أمر النواب أن يتفرقوا ليعودوا إلى طريقة الاجتماع القديمة على حدة. فأطاعه فريق كبير من علية الأشراف والاكليروس. ومكث الباقون في مقاعدهم. فأمرهم الآمر أن يطيعوا الملك، فجاء جواب ميرابو راعداً: "نحن هنا بإرادة الشعب، ولن نتفرق إلا على رؤوس الحراب".

ظهر تماماً أن الجمعية الوطنية قد اكتسحت الموقف، وأن الشعب قد هب لتحطيم نيره. وامتدت الثورة المسلحة إلى المناطق الريفية وشملت بعاصفتها الفلاحين، فطفقوا يثبون على قصور الأشراف ويلقحون النار ما يجدون فيها من صكوك الفرائض السنوية على الفلاحين ويصيحون بالأشراف: إن زمان امتيازاتهم يلفظ أنفاسه. فعقدت الجمعية الوطنية جلسة تاريخية ليلة ٤ آب وسطرت لائحة الإصلاحات المتعلقة بالفلاحين وتوجتها بهذه العبارة: "إن الجمعية الوطنية ألغت النظام الإقطاعي إلغاءً باتاً".

وفي ١٤ تموز سنة ١٧٨٩، قام الشعب بالعمل الرمزي الكبير: "هدم الباستيل وبعث القائد لافاييت بمفتاح السجن الإرهابي المظلم إلى واشنطون القائد المحرر الأمريكي رمزاً لما غنموه من أسلاب الاستبداد". - أي رمزاً لانتصارهم التاريخي العظيم.

لسنا بحاجة إلى أن نتوغل في تفصيل حوادث الثورة وتاريخ فرنسا، وإنما نلتفت إلى ما أنتجته الثورة من مبادئ ثورية في الحكومة والدولة. هناك وثيقة يجب أن يقف عليها كل من يريد الاطلاع على ثمرة الثورة الفرنسية وروحها. وهي وثيقة خالدة في تاريخ الإنسانية. ولئن كان بعض النقاد يحاولون التقليل من قيمتها بحجة أن ما فيها هو حلم جميل - حلم جميل فقط! - فينبغي لهؤلاء النقاد أن يعلموا أن الأحلام الجميلة هي عامل في تاريخ الإنسانية، وأن من أدلة حب الإنسان للتكامل هذه الأحلام الجميلة نفسها، التي تسبق واقع الأمور بمئات وألوف السنين.

انتهى نص حقوق الإنسان بشكله الأخير في ٢٦ آب سنة ١٧٨٩ وأذاعته

الجمعية الوطنية على الشعب قائلة في ندائها: "إن حقوق الإنسان قد أسيء تصورها وأهينت مدى أجيال كثيرة. وإن حقوق الإنسان ستوطد دعائمها للإنسانية جميعاً في هذا الإعلان الذي سيظل صرخة حرب دائمة في وجه جميع الظالمين!".

وفيما يلي خلاصةً لأهم بنود الإعلان:

* يولد الناس أحراراً ويلبثون كذلك متساوين في الحقوق. والحقوق هي: الحرية، الملكية، الأمن، مقاومة الظلم.

* حد الحرية أن يباح للإنسان عمل كل ما يريد شرط أن لا يؤذي غيره.

* التفاضل الاجتماعي لا يمكن أن يقوم إلا على أساس المصلحة العامة.

* الشرائع هي ظاهرة منبثقة من الإرادة العامة. وحق لكل مواطن أن يشترك شخصياً أو عن طريق نائبه في سنها، ويجب أن تكون سواء للجميع.

* كل المواطنين في حكم الشرائع سواء. ولذلك يمكن لجميعهم الدخول في المناصب والوظائف على قياس كفاءتهم وذكائهم.

* لا يمكن أن يتهم شخص، أو يقبض عليه، أو يسجن إلا في حالات محصورة في القانون، وطبقاً لأساليب مشروحة فيه.

* كل المواطنين لهم الحق أن يقرروا شخصياً أو عن طريق نوابهم، فيما إذا كانت الإعانات العامة ضرورية أم لا، ولهم الحق أن لا يدفعوا الإعانات إلا عن حرية، وأن يعلموا في أي الوجوه سيجري إنفاقها. ولهم الحق في أن يحددوا نسبة الضرائب وأسلوب تقديرها وحجمها ومدى دوامها.

* حق الملكية مقدس لا يستطيع أحد نزعه ما لم تستوجب ذلك المصلحة العامة، وما لم تكن الحاجة إليه ثابتة ثبوتاً قانونياً لا مناص منه، وما لم يكن قد

عوض عن الملكية المتروعة بثمن عادل.

* الهيئة الاجتماعية لها الحق في أن تطلب من كل موظف حساباً عن سيرته في الإدارة.

* لا يجوز أن يُزعج أحد بسبب عقائده – دينية وغيرها – بشــــرط أن لا تكون المجاهرة بها مخلة بالأمن العام الذي أثبته القانون.

* إن التبادل الحر فيما يخص الأفكار والآراء لمن اثمن حقوق الإنسان. بنـــاءً عليه، كل مواطن له أن يتكلم ويكتب ويطبع بحرية مع العلم انه مسؤول عـــن إساءة استعماله هذه الحرية حسب ما ينص القانون.

* من مبادئ الثورة أن تكون السلطة للامة. وشعارها: الحرية، الإخـــاء، المساواة!.

إن هذه الحقوق التي أعلنتها الثورة الفرنسية للعالم هي: الجنى الذي أثمرتـــه شجرة الديمقراطية في إبان ازدهارها. والآن نتقدم إلى فصل ثان، ونعـــود إلى مرافقة التطور التاريخي تمهيداً لفهم آفاق جديدة من الحقـــوق فتحـــها أمـــام الإنسان.

خاتمة – نحن وحقوق الإنسان –

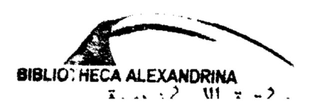
الديموقراطية شعارنا!

١ – *الموقف العالمي في خطوط عريضة*

ضروري أن نجعل أمامنا قبل كل شيء، حالة العالم الآن فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وإن استدعى ذلك منا بعض التكرير، كي نستطيع على ضوء تقدير الموقف العالمي أن نكون على بينة من قضيتنا التي نخطئ إذا حسبناها منعزلة، ولم نحسبها مشتبكة بمجرى الأمور في العالم سواء أشيءنا ذلك أم أبينا، إذ العالم الآن، بفعل نضوج الثورة الصناعية هذا النضج الهائل قد قرب من بعضه كثيراً واصبح مرتبطاً كله بصلات قوية حتى لتكاد تتأثر كل زاوية منه بما يحدث في الزاوية الأخرى تأثراً مباشراً أو غير مباشر.

الموقف العالمي الآن هو: موقف حياة ونمو لحقوق الإنسان أو موت واضمحلال. هو موقف صراع بين الديمقراطية المخلصة والاشتراكية من جانب، والفاشستية وديكتاتورية أصحاب الملايين من جانب آخر. نحن نعيش في غمار ثورة تحرير الإنسانية تحريراً كاملاً، اجتماعياً وقومياً من جانب، ونعيش في قلب الردة الرجعية لاستعباد الإنسانية استعباداً كاملاً قومياً واجتماعياً من جانب آخر. والجانبان، ونحن نكتب هذه السطور، يتبادلان الرصاص في أسبانيا والصين، ونأمل أن تنجح قوى الإنقاذ في درء الفواجع التي تهدد العالم.

فيجب أن نعين موقفنا إلى أي جانب هو. ولكن على أساس فهم الحالة



العالمية هذا الفهم العام لا يمكننا أن نعين موقفنا ونرى بصفاء خطة العمل أمامنا ما لم نفهم حالتنا الداخلية أدق فهم بكل صغيرة وكبيرة فيها.

نحن أبناء لبنان وسوريا وفلسطين والعراق ومصر، وكل قطر من هذه الأقطار التي تنطق العربية الجميلة ويجمعها اسم الشرق العربي، نقع في صف خاص بين الأمم توسم بالضعيفة وتشمل سلسلة قوميات على درجات مختلفة من القوة والتطور كالصينيين والهنود والأحباش الخ ولكنها جميعاً: إما مهضومة الحقوق هضماً كاملاً، أو مقيدة الإرادة بنفوذ أجنبي عامله السياسة أو الاقتصاد أو المركز الجغرافي. وإن أمم الأرض اليوم (عدا الاتحاد السوفياتي) لتقع في صفين عظيمين يمكن وضع الحد الفاصل بينهما بسهولة: الأمم ذات الدول القوية المدججة بالأسلحة من أم رأسها إلى أخمص القدم - الأمم الاستعمارية - والأمم الضعيفة التي نحن منها. وموقف الأولى من الثانية موقف استيلاء واستعمار واستثمار بشكل من الأشكال، وموقف الثانية من الأولى موقف خضوع ونقمة. ولقد أشرنا سابقاً كيف أن البرجوازية تحتاج إلى الاستعمار، إلى إخضاع الأمم الضعيفة، سعياً وراء المواد الخام والوقود لصناعاتها، والأسواق لتصريف بضائعها، والمشاريع لتشغيل رساميلها الفائضة.

٢- البرجوازية تعيث فساداً في مستعمراتها ولا تعرف فيها الديمقراطية

والبرجوازية في الوقت الذي تهدم فيه الإقطاعية والاوتوقراطية وسيادة رؤساء الدين، وتتسامح بالحقوق والحريات الديمقراطية في داخل وطنها، وتقضي على أساليب الإنتاج العتيقة بأساليب صناعية حديثة - في الوقت الذي تفعل فيه البرجوازية جميع ذلك في داخل وطنها نراها في الأمم الضعيفة

التي تخضع لسلطانها - أي في مستعمراتها - تتبنى الإقطاعية وشكل الحكم الاوتوقراطي وسيادة رؤساء الدين، وتحارب الحقوق والحريات الديمقراطية وتحرص على استبقاء أساليب الإنتاج العتيقة، وتستخدم كل عصبية من العصبيات السامة - طائفية كانت أو عائلية أو شخصية وغيرها - التي تمزق شمل القومية، وتضعف مقاومة الشعب، وتلعب على مخاوف الأقليات وشكوكها، كل ذلك لتبقي المستعمرات على مستوى متأخر سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وثقافياً، فترسخ دعائم سلطتها وتمكن كلاليب استعمارها.

البرجوازية الإنكليزية تنسى كل شيء عن هذه الديمقراطية التي تتمجد بها في داخل إنكلترا عندما تطأ أقدامها ارض مصر والهند وفلسطين مثلاً. وإذا هب المصريون والهنود وعرب فلسطين تحت علم الديمقراطية مستعملين حق حرية التعبير مثلاً، مصرحين بشعورهم الطبيعي نحو غاصبي حريتهم فما نصيبهم إلا السجون والمنافي والمشانق.

والبرجوازية الفرنسية الضخمة، التي قلمت من أظافرها الجبهة الشعبية الآن، تقبر مبادئ الثورة الفرنسية العظيمة حينما تجد نفسها في سوريا ولبنان، فتسلط قنابلها على دمشق، وتسن قوانين منع التجمهر وقيود الصحافة مما لا يزال إرثاً بغيضاً لنا من العهد البائد.

زبدة القول أننا الآن نفيق على أنفسنا وقد عاثت بنا البرجوازيات الاستعمارية. فنجد أننا ضحايا مساوئ ومظالم تعرقل مطامحنا التقدمية. نجد أنفسنا نتأذى كثيراً من بقايا إقطاعية منحلة كان ينبغي أن تكون لو شبت

قديماً، ومن شهوة إلى الحكم الاوتوقراطي تتحرك بما صدور من نرفعهم إلى كراسي الحكم، ومن سيادة يتمتع بها رؤساء الدين لا يستعملونها استعمالاً نزيهاً، ومن انعدام الحقوق والحريات الديمقراطية، أو من وجودها كسيحة، ومن عتق أساليب الإنتاج الزراعي والصناعي، ومن العصبيات السامة بشتى صورها، ومن مخاوف الأقليات وشكوكها التي لعبت عليها البرجوازيات الاستعمارية لعباً لئيماً إجرامياً.

فما السبيل لإزالة هذه المساوئ والمظالم التي تعرقل مطامحنا التقدمية ونتأذى منها بشدة؟

٣- علاجنا الديمقراطية الصحيحة

لنا سبيل واحد هو الديمقراطية، ولو بشكلها البرجوازي زمان كانت البرجوازية ثورية تقدمية وقبل أن أصبحت رجعية كما هي اليوم في عهدها الرأسمالي الاحتكاري تريد افتراس الديمقراطية، وإعلان الديكتاتورية الفاشستية.

في ظل الديمقراطية تعيش للمواطنين حقوق وحريات هي حقوق وحريات الإنسان التي ما زلنا نتكلم عنها، والتي هي حيوية جداً لنمونا ونجاحنا في كل ناحية من نواحي حياتنا. لان الحريات هي بمثابة منافذ بروز لقوى نشاطنا المكبوحة التي كبحها الاستعمار المستبد بسد منافذ بروزها عليها آناً بالسلاح وآناً بغيره.

في ظل الديمقراطية وحقوق المواطنين وحرياتهم تنكسر شوكة الاضطهاد والتشريد، وترتفع الأصوات بشرح ما هو جار في البلاد وبطلب ما هو

ضروري من الإصلاح آمنة مطمئنة. فيصير في قدرة كل عضو من المجتمع أن يكون على وعي مما يدور حوله، ومما يعوزه ويعوز أمته.

في ظل الديمقراطية وحقوق المواطنين وحرياتهم نستطيع أن نشيد معقل اقتصادياتنا الذي خربته البرجوازيات الهاجمة علينا بفيض بضائعها ورساميلها. نستطيع أن نفسح المجال لذوي الأموال[٨] والهمم أن يبعثوا نشاطاً صناعياً زراعياً تجارياً، مع مساهمة الحكومة في بعث هذا النشاط وفي حماية اقتصادياتنا من أذى المزاحمات الأجنبية الشديدة.

في ظل الديمقراطية وحقوق المواطنين وحرياتهم المطلقة على اختلاف هيئاتهم نستطيع أن ننتظم في ألف شكل من أشكال التنظيم: العمال والفلاحون في نقاباتهم، الشباب في فرقهم الكشفية والرياضية وحفلاتهم ورحلاتهم وتمثيل الروايات للشعب، المثقفون في أنديتهم ومشاريع محو الأمية وإصدار الكراريس والمجلات وفتح غرف القراءة..الخ - بدون أي اعتبار للطائفية والعائلية وما أشبه، فتضمحل منا بفضل هذه الأعمال العصبيات السامة ومخاوف الاقليات وشكوكها، وتنهار دعائم الجدران التي تفصلنا عن بعضنا، وتموت ذكرى الجهالات والحماقات الماضية. يموت هذا الداء الوبيل

---

[٨] قد يعجب القارئ من أننا ندعو الآن إلى فسح المجال لذوي الأموال منا كي يقوموا بالمشاريع مع ما عرفه خلال الكتاب من معارضة شديدة للرأسمالية، ولا مجال للعجب، فنحن إذا عارضنا الرأسمالية، فإنما نعارض الرأسمالية الأجنبية الإستعمارية القوية، التي تتمتع عندنا بالإمتيازات والإحتكارات وتستبد بنا وتنهبنا. ولسنا نعارض رأسماليتنا المستقلة الناشيءة الضعيفة، لأننا في مرحلة تستوجب تعزيز رأسماليتنا وحمايتها اذ بذلك ينهض وطننا ويكتسب مناعة لكيانه ضد هجوم الإستعمار وتأسيس الدعامات المادية لتحرره الناجز في المستقبل.

الذي ينهكنا – داء انعزالنا عن بعضنا وقلة المخالطة بين مختلف أوساطنا. يموت بقوة تعاوننا على القيام بالأمور المفيدة. لقد كنا حتى الآن نخاطب بعضنا بعضاً عن المنابر، فمنذ الآن يلزمنا نحن الشعب: العمال والفلاحين والشباب، أن نشترك اشتراكاً فعلياً في أعمال يومية معينة على أساس الديمقراطية: أي المناقشة الحرة وإقناع بعضنا، وتعليم أنفسنا بأنفسنا، وتقرير المسائل وفقاً لإرادة الأكثرية. فإذا عشنا حياة الديمقراطية في حلقاتنا المحدودة، وتملكنا زمام إدارة مشاريعنا الخاصة الصغيرة بأسلوب ديمقراطي، تكاثر عندئذ عدد الديمقراطيين المدربين وأصبحنا أقدر على إسناد الوظائف العامة إلى من هم ديمقراطيون بالفعل، بادئين بمعلم ومختار الحي أو القرية، فأعضاء المجالس البلدية، فالنواب، فارضين رغبتنا على جميع الجهاز الحكومي.

يجب أن يكون لنا الآن شعار واحد هو الديمقراطية سواء أكنا من الذين يؤمنون بالوحدة السورية أو بالانفصال، بالوحدة العربية أو باحتفاظ كل قطر عربي بشكل من كيان خاص. إن خصوماتنا حول هذه الأمور لجديرة بان تنحط إلى خصومات حول الجغرافيا، فضلاً عن أن الديمقراطية كفيلة بفض مشاكلنا. إن نشأة على قواعد ديمقراطية صحيحة ينشأها لبنان وسوريا، وتؤمن لكل عضو من المجتمع السوري واللبناني حقوقاً وحريات ديمقراطية مطلقة متساوية، وتوجد مستوى ثقافياً متناسباً متلائماً تكون هي عاملاً حاسماً في محو عدم الثقة من النفوس وبذر بذور الالفة، وتكون بمثابة حجر الأساس لبناء مشترك يبنيه البلدان بتعاون حر وإخاء.

وكذلك إن تربية على قواعد ديمقراطية صحيحة تترباها الأقطار العربية كلها، وتضمن لكل فرد منها حقوقاً وحريات ديمقراطية مطلقة متساوية،

وتقارب بين درجات تطورها تكون هي امتن رابطة تربط هذه الأقطار وتسهل عليها تفاهماً واتحاداً ديمقراطياً في المستقبل يتخذ اشد الأشكال موافقة للظروف التي يتحقق فيها.

٤- وأولئك المخدوعون بالديكتاتورية!؟

بقي علينا أولئك الشباب الذين غرهم صنم الديكتاتورية فأرادوا عبادته وإحراق البخور له. إن هؤلاء ليقعون في فئتين: فئة المغشوشين، وفئة مأجوري الديكتاتوريات الاستعمارية الأجنبية - فئة مأجوري الفاشستية الإيطالية والنازية الألمانية الذين يريدون تسليمنا إلى أوحش ضرب من ضروب الاستعمار.

فأما الفئة الأولى فهم مغشوشون. لان كلمة ديكتاتورية قد خلطت عليهم الأمور خلطاً. يشاهد هؤلاء ما نتأذى منه من مساوئ ومظالم فتاكة، يشاهدون هذه الأحزاب الكثيرة القائمة على دعائم طائفية وعائلية وطمع شخصي تتطاحن على مصالحها الأنانية، يشاهدون صورة من الديمقراطية ويشاهدون قليلاً من الديمقراطية نفسها، قليلاً من الحكم طبقاً لما تريد أكثرية الشعب. فيقولون: حبذا لو تنهض قوة غلابة تضرب بيد من حديد على هذه الأحزاب التي تقسمنا حول طوائف وعائلات وأشخاص، وتتلاعب بنا وتنبذ مصالحنا ظهرياً! ويسمون هذه القوة الغلابة التي تضرب بيد من حديد الديكتاتورية. وغايتهم الحقيقية من وراء قيامها هو القضاء على العناصر المضرة بمصالح الشعب، وتوحيد صفوف الشعب وفسح الحرية لتحقيق إرادة الأكثرية. هذه هي حقيقة الغاية في نفوسهم عندما يطلبون الديكتاتورية. انهم يطلبون

ديكتاتورية الشعب ضد أعداء مصالحهم، ويطلبون انتصار إرادة الشعب على إرادة أقلية تنصب أنانيتها فوق الجميع. فبكلمة أخرى: هم يريدون الديمقراطية عندما ينطقون بلفظة الديكتاتورية، لان الديمقراطية الحقة لا تعني شيئاً إذا لم تعن ديكتاتورية الشعب - أي نفوذ إرادة أكثريته وعلو مصلحته فوق كل مصلحة.

فإذا كنا نطمح إلى الديمقراطية ونحن نقول الديكتاتورية، فلماذا لا نقول الديمقراطية رأساً؟ إن قولنا الديكتاتورية فقط - لا ديكتاتورية الشعب - جدير أن يفسره ذوو الأغراض بأننا نريد ديكتاتورية فرد أو أفراد، لا ديكتاتورية جماعات الشعب، والفرق شاسع جداً.

في ديكتاتورية الفرد أو الأفراد تموت حرية البحث والإطلاع وتنقطع الصلات بين الشعب وبين حقيقة ما يجري في حلقة حكامه الضيقة المسيجة.

في ديكتاتورية الفرد أو الأفراد يصبح النقد جريمة، لان الدكتاتور يصير أشبه بإله، ومن حوله أشبه بأفراخ آلهة.

في ديكتاتورية الفرد أو الأفراد يتسع المجال لشتى المفاسد من رشوة وظلم في جهاز الحكم حتى تبلغ أقصى حدها، لان كل شكل من الرقابة الشعبية على حلقة الحكام الضيقة قد أزيل، فيتمكن الحكام من ارتكاب مفاسدهم، مع الحرص على تستير بعضهم، لأنهم شركاء في الجريمة ضد الشعب (وليس معنى انكشاف فضائح الرشوة في أمريكا وفرنسا بأنها غير حاصلة في ألمانيا وإيطاليا. ولكن سبيل ظهورها أمام الشعب في ألمانيا وإيطاليا مسدود بعناية خاصة).

في ديكتاتورية الفرد أو الأفراد تظل البلاد عرضة لخطر الفتن والمذابح

خصوصاً عندما يموت الدكتاتور المتأله، وينشب الخصام حول خلفه، ويجد الاستياء المكبوت في نفوس الناس، والانقسام الذي خلفه الدكتاتور في صفوف الشعب إبان حياته حتى استطاع الحكم، مجالاً للانفجار.

فهل نريد نحن شيئاً من ذلك؟ هل نريد ديكتاتورية فاشستية على نمط إيطاليا وألمانيا، ديكتاتورية فرد وأفراد حوله في حلقة الحكم يستندون إلى طبقة قابضة على خناق الأمة برساميلها الاحتكارية؟ كلا!

هذا فضلاً عن أن الديكتاتورية الفاشستية بمعناها في المجتمع الغربي الصناعي في إيطاليا وألمانيا - أي ديكتاتورية الرأسمال الضخم الاحتكاري - لا يمكن أن تتحقق عندنا. لان الصناعة والرأسمال ضعيفان عندنا جداً. والرأسمال الضخم الاحتكاري لا وجود له البتة - إلا بشكل شركات احتكارية أجنبية هي ليست منا بل هي بلايا الاستعمار التي رمانا بها، وأشواكه التي غرزها في قلبنا والتي نريد قلعها.

فمن الواضح إذا أن ديكتاتورية فاشستية تنبني على قاعدة صناعية رأسمالية منا أنفسنا لا يمكن أن تتحقق. كل ديكتاتورية فاشستية عندنا، في أحوالنا الحاضرة، يتحتم أن تكون عبدة لاستعمار أجنبي، لديكتاتورية فاشستية أجنبية، لا وظيفة لها إلا أن تسهر، ككلب الحراسة، على حماية قيود عبوديتنا من أن نحطمها بأيدينا، وعلى حماية تلك المساوئ والمظالم فينا التي ذكرناها سابقاً وعرفنا كم هي حجر عثرة في طريق هدفنا المنشود.

وهنا نقف وجهاً لوجه أمام أولئك الذين يدعون إلى ديكتاتورية فردية عندنا على أساليب فاشستية، وهم ليسوا من فئة المغشوشين بل ممن يعرفون جيداً ماذا يبيتون. صحيح أن هؤلاء قليلون جداً: صحافيون كاسدون ومغرورون أنانيون وما أشبه، ولكنهم على قلتهم ورخصهم خطرون يجب أن نفتح عيون الأمة عليهم فتحاً كبيراً، فانهم سلاح سام في أيدي الفاشستية الاستعمارية التي تبث الدعاية لاستعمارها هنا وفي كل مكان.

هل نحن في شك من أن الفاشستية تبث الدعاية لاستعمارها؟ لقد مر زمان قال فيه موسوليني: "الفاشستية هي نتاج إيطالي خاص"، وقرر أنها لا يمكن أن تعيش أو تصدر إلى خارج إيطاليا. ولكنه ما لبث أن قال: "إن الفاشستية هي جيش هاجم... إننا نحارب عالماً منحطاً" وبالأمس فقط، اجتاح ذلك الجيش الهاجم بلاد الحبشة اجتياحاً دموياً. على أن السنيور دبتو غراندي كان أصرح من موسوليني في هذا الباب، حيث قال: "القنصل هو العنصر الضروري الأساسي في توسع إيطاليا، في الميدان السياسي والاقتصادي والثقافي. القنصل هو الرائد في المدنية الجديدة التي أنشأتها الفاشستية". بكلمة أخرى خالية من الطلاء واللف والدوران: القنصل عند الفاشستية هو آلة الدعاية والتمهيد لفتوحها الاستعمارية. والذي يقدره الصحافي الأمريكي، جورج سلدس، إن إيطاليا تنفق ٣٠٠ مليون لير على دعايتها الاستعمارية، ومن يلق نظرة على خريطة الإمبراطورية الرومانية التي رسمتها يد الفاشستية، وعلقت منها ألوف

النسخ على الجدران أمام أعين الأطفال لتهيج فيهم جنون الحرب والغزو، يجد الأقطار العربية جميعها مدرجة في الخريطة وموضوعة على لائحة مطامع الفاشستية.

والنازية الألمانية فرس رهان مع الفاشستية الإيطالية في هذا المضمار. وجريدة (فولكيشر بيوباختر) التي يحررها الفيلسوف الزائف روزنبرغ، بوق الدعاية النازية الاستعمارية تعتز علناً في أحد أعدادها (٢٧أيلول ١٩٣٤) بانتشار النازية في البلدان العربية، وبتأليف فرقة قمصان خضراء فاشستية الخ...

اجل إن الفاشستية لترمقنا بعيون يقدح منها شرر شهوة الافتراس. هي تطمع فينا، في بسط استعمارها الذي هو أوحش أشكال الاستعمار علينا. ولكننا نبغض الاستعمار، ونريد الاستقلال والسيطرة على مقدراتنا ومرافقنا بأنفسنا. ونحن جنود الديمقراطية وحقوق وحريات الإنسان في أوطاننا، كما نحن جنود في خارج أوطاننا أيضاً - في الدنيا بأسرها لان مصيرنا لن ينعزل عن مصير غيرنا. وما اصدق العربي الذي قال: "أنا أدافع عن دمشق في خنادق مدريد!" وإباؤنا واعتزازنا القومي لا يعنيان مطلقاً إننا لسنا مستعدين للتعاون على مشاكلنا ومشاكل العالم اجمع مع الأمم الديمقراطية الحقة - أي: الأمم التي تعترف لنا بحريتنا وتعاملنا على أساس الإنصاف، ولا يجول في ذهنها أننا من طينة أحقر من طينتها خلقنا لكي نطأطيء لها الرؤوس!.



يحيا الفن المنحط

من المعروف ان المجتمع الحاضر ينظر بعين الاشمئزاز إلى كل خلق جديد في الفن أو في الأدب طالما يهدد النظم الثقافية التي تثبت قدم المجتمع سواء أكان من ناحية التفكير أم من ناحية المعنى.

ويظهر هذا الشعور بالاشمئزاز جلي في البلاد الاوتوقراطية النزعة، وخصوصا في المانيا حيث يتجسم التعدي الشنيع ضد الفن الحر الذي دعاه هؤلاء الغشم "الفن المنحط".

فمن سيزان إلى بيكاسو وكل ما أنجزته العبقرية الفنية المعاصرة.. هذا الانتاج الكثير الحرية والقوي الشعور بالإنسانية، قد قوبل بالشتائم وديس بالأقدام. ونحن نعتقد أن التعصب للدين أو للجنس أو للوطن الذي يريد بعض الأفراد أن يخضع له مصير الفن الحديث ما هو إلا مجرد هزء وسخرية.

نحن لا نرى في هذه الأساطير الرجعية إلا سحونا للفكر. ان الفن بصفته مبادلة فكرية وعاطفية دائمة تشترك فيها الإنسانية جمعاء لن يقبل مثل هذه الحدود المصطنعة. في فيينا المتروكة الآن للهمج، يمزقون صور رنوار ويحرقون مؤلفات فرويد في الميادين العامة. ان ألمع منتجات كبار الفنانين الألمان أمثال ماكس أرنست وبول كلي وكارل هوفر وكوكشكا وجورج جروس وكاندنسكي قد صودرت وأحل محلها الفن النازي العديم القيمة. كذلك في روما أخيرا قد شكلت لجنة لتنظيف الأدب!! وقد قامت بمهمتها وقررت

سحب كل ما هو ضد القومية وضد الجنسية وكذلك كل ما يدعو إلى التشاؤم.

يا رجال الأدب ويا رجال الفن لنقف معا ونقبل التحدي. يجب أن نقف في صف هذا الفن المنحط ففيه كل آمال المستقبل، لنعمل لنصرته ضد العصور الوسطى الجديدة التي يحاولون بعثها في قلب أوربا مرة أخرى.

وقد وقع الفنانون والكتاب والصحفيون والمحامون على هذا البيان وأسماؤهم كما يلي:

ابراهيم واسيلي-أحمد فهمي-ادوار بولاك-ادوار ليفي-ارمان انتيس-البير اسرائيل- البير قصيري- التلمساني- ألكسندرا ميتشكويفسكا-اميل سيمون - انجلو بولو- انجلو دريز - أنور كامل - انيت فديدا - أ.بوليتس.ل- كانتي- جرمين اسرائيل- جورج حنين- حسين صبحي- أ.رافو- زكريا العزوني- سامي رياض- سامي هانوكا- اسكاليت- عبد الخالق العزوني- فاطمه نعمة راشد - سيف الدين- محمد نور- نداف سيلير- هاسيا- هنري دوماني.

القاهرة في ٢٢ ديسمبر ١٩٣٨

سعاد الحكيم

حقوق الفكر

ووراء كلمة الفكر هنا يقوم في ذهني المفكر - لا ذلك المفكر المطلق، وإنما المفكرون المختلفون على تعدد نواحي نشاطهم. فأول حقوق الفكر أن تهيأ للعالم - مثلا - جميع وسائل عمله: الآلات والمعامل والمكتبات... وكذلك ظروف الحياة التي تكفل لنشاطه الذهني والعلمي الهدوء الذي لا غنى عنه، وتكفل لشخصيته في مجموعها التفتح والاشراق. ان الكاتب اليوم ليس حرا في انتاجه وابداعه، لأن هذا الانتاج والخلق انما هو سلعة يتحكم فيها الناشر وتوجهها الأرباح التي سيحصل عليها.. مادام جمهور القراء لم يصل إلى حد كاف من التعليم والاتساع. وهذا هو الوضع بالنسبة إلى الرسام، والمثّال، والموسيقي فان تحرر انتاج هؤلاء من استعباد "الموضة" وطغيانها لن يكون إلا على يد ثقافة تتجه أكثر فأكثر نحو الشعب، ونحن نرى المسرح ذاته يقف بعيدا عن الشعب، إذ تنقصه الصالات المناسبة، وتنقصه الرحلات التي تنظم في الأرياف - هذه الوسائل التي تزيد دائرة اشعاعه وكذلك السينما انحطت من أثر الاتجاه التجاري المحض للمنتجين ولسنا في حاجة إلى أن نذكر أصحاب المهن من المدرسين، والاطباء، والمهندسين - هؤلاء الذين ينحدر مستوى حياتهم كلما ازداد زبائنهم فقرا.

اننا يجب أن نقف في وجه أولئك الذين يريدون حصر العلم أو تضييقه أو منعه عن الشعب. إننا -على العكس- يجب أن نمد نطاق حضارتنا وميزاتها

حتى تشمل كل فرد – هذه الحضارة التي مايزال، للأسف، لها محاسبيها!

لقد تميزت كل مرحلة من مراحل التقدم بأنها كانت تمد المنافع والمزايا التي خلقها الجهد الإنساني إلى فئة جديدة من الفئات الاجتماعية التي لم تكن تستمتع بها من قبل " لقد أصبح في وسع قوى الانتاج الاجتماعية أن تكفل لكل فرد في المجتمع وسائل حياته المادية عن سعة، وأن تزيد في جمال حياته هذه يوما بعد يوم. بل وأن تتيح له في الوقت ذاته استخدام جميع مواهبه البدنية والذهنية استخداما حرا – لقد أصبح هذا ممكنا اليوم لأول مرة، ولكنه أصبح ممكنا ".

إننا يجب أن نعطي الفكر حقوقه. ولكننا يجب أن نعطي هذه الحقوق أساسا وسندا من الظروف المادية والتاريخية التي تجعل هذه الحقوق شيئا ممكنا بل وشيئا ضروريا. لو أن المجتمع أراد أن يستغل لمصلحة المجموع كل ما في طاقة هذه الفترة من التاريخ أن تقدمه، ولو أراد أن يجعل منها مرحلة جديدة من مراحل الحضارة

(المجلة الجديدة، العدد، ١٤ يونيو ١٩٤٢)

محمد مندور

معركة السلام

انتهت الحرب بالامس رسميا، وستنتهي عمليا عما قريب قعقعة السلاح في كل مكان بأوربا، بل وفي البحار، ولاشك أن العالم قد تنفس الصعداء بانتهاء هذه الكارثة المنقطعة النظير في تاريخ البشر. لقد كسب العالم الديمقراطي إذن أو كاد معركة الحرب، وبقي أن يكسب معركة السلم، وهذه فيما يبدو لن تكون أقل مشقة من سابقتها. ويا ويل الإنسانية إذا لم تصل إلى اقامة عالم المستقبل على أسس تخفف من بغض الإنسان لأخيه الإنسان.

لقد استبانت اليوم لجميع الأمم اسباب الحروب الحقيقية، ولكن معرفة تلك الأسباب لا تكفي للتغلب عليها، بل لا بد من أن ينتصر الناس على شهواتهم ومطامعهم القومية والفردية، ليستطيعوا ازالة تلك الأسباب، وليس من شك في أن العالم به اليوم من مصادر الرزق، ونتائج العلم، وفهم الحقائق النفسية، ما يمكنه من أن يعيش في سلام إذا صحت نيته، واستمع إلى صوت العقل.

ان دوافع الأمم إلى مسايرة الزعماء الذين ينادون بالحروب والثورات، لا يمكن أن تعدو اعتبارات ثلاثة: العزة القومية، والتمكن من استغلال مصادر البلاد الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية بين الطبقات والافراد. وهذه هي اسباب الحروب والثورات في كافة العصور والأماكن. فاذا استطاعت الدول المنتصرة اليوم أن ترعى كبرياء الشعوب، كبيرة كانت أو صغيرة، وإذا ادركت

أن لكل أمة الأولوية في استغلال مصادر رزقها، واذا فهم افراد كل شعب أن لكل انسان الحق في ان يعيش بمجهوده، عيشة انسانية كبيرة، أمكن أن يقال أن العالم سائر نحو السلام.

لقد ألغي منذ قرن رق الأفراد، وبقي أن يلغى رق الأمم، ومظاهر هذا الرق هي: الاستعمار، والانتداب، والوصاية، والاشراف، والنصح، وضرورة بقاء الجند للمحافظة على السلام في بعض الجهات ضد خطر غير موجود. وكل هذا طبعا انما ينصب على الأمم التي أصبحت اليوم في مستوى تستطيع معه أن تحكم نفسها بنفسها، وان تدافع عن بلادها إذا أطلقت أيديدها في اعداد ما يلزمها من جند، وما تستطيع تنميته من صناعات.

لقد ألغي نظام الاقطاع واستغلال السادة لمجهودات العاملين بالاقطاعيات وبقي أن يلغى هذا النظام أو شبيهه في الأمم، فلا تحاول دولة أن تحتكر استثمار مصادر الثروة في دولة أخرى، وتحرم من ذلك السكان الأصليين، أو تتخذ من بلادهم سوقا لتجارتها ومتنفسا لصناعتها، وبخاصة عندما تكون تلك البلاد كثيفة السكان شديدة الفقر، لأن هذا العدوان يعتبر عندئذ قتلا لشعب بأكمله.

لقد تحققت إلى حد ما الديمقراطية السياسية، فنص في كثير من الدساتير على المساواة في الحقوق السياسية والمدنية، وبقي أن يسوى بينهم في الحقوق الاقتصادية، ولسنا نقصد أن يتساوى الناس في ارزاقهم فذلك ما لا يقبله عقل مادام الناس متفاوتين في مواهبهم الطبيعية، وإنما الذي نرمي اليه هو مساواتهم في التمكن من وسائل الانتاج، حتى يستطيع كل منهم أن يستغل مواهبه على أتم وجه، والرأي الذي تقول به الديمقراطية الصحيحة هو أن يوضع تحت

تصرف كل فرد ما يكفي لاستخدام ملكاته، وأن يتمتع كل فرد بما تنتجه تلك الملكات، تمتعا كاملا غير منقوص ولا معتدى عليه.

هذه هي الأسس العامة التي لو تحققت لانتفت الحروب والثورات فليس من شك في أن هتلر وموسوليني ومن نحا نحوهما من الدكتاتوريين لم تنجح دعواهم في بلادهم، إلا أنها لاقت عزة قومية مجروحة، وضنكا اقتصاديا متحكما، وأنواعا من الظلم الاجتماعي الصارخ، و لم تلبث هذه المشاعر بعد أن ضمدت أو ضمد بعضها، أن انقلبت عدوانا ورغبة في الانتقام ونزوعا إلى السيطرة والاستبداد بالغير، ولو أن المظالم الأولى لم يطل بها المهد وعولجت منذ نشأتها، لوفرت على البشرية كثيرا من الدماء والآلام.

لقد ابتهجنا بانتصار الديمقراطية في الحرب، وبقي أن نبتهج لانتصارها في السلم. وهذا أمر معلق بارادة الدول الكبرى المنتصرة ولعلها تفعل، وان لمصر لحقوقا وآمالا تدخل في نطاق ماأشرنا اليه وقد حان الحين لكي نعمل للحصول على تلك الحقوق وتحقيق تلك الآمال ورجاؤنا أن تقدر الحليفة مشاعرنا وتعمل على ارضائنا إذا أرادت أن تكسب صداقتنا الحقيقية.

نشر في جريدة "الوفد المصري" ١٩٤٥/٥/٨.



رئيف خوري

اعلان حقوق الإنسان الذي اقرته جامعة الأمم المتحدة
نواقصه، نواحيه الايجابية، واقتراح على المثقفين اللبنانيين

منذ ان اذاعت جامعة الأمم المتحدة عزمها على اعلان نص جديد لحقوق الإنسان - نص جديد عالمي- ومنذ أن وكّل "المجلس الاقتصادي الاجتماعي" هذه المهمة إلى ما سمي "باللجنة الثالثة"، ومنذ ان شرعت هذه اللجنة في وضع هذا النص والتناقش في بنوده، والدنيا بأسرها تعير شطرا عظيما من اهتمامها لما ستسفر عنه هذه المحاولة لاخراج هذه الوثيقة العالمية الخطيرة التي تعزز الإنسان وتحميه على اعتباره أثمن موجودات الدنيا.

ولعلنا نحن اللبنانيين والعرب كنا نتابع ولادة هذه الوثيقة العالمية باهتمام يفوق اهتمام غيرنا. لقيمة هذه الوثيقة في نظرنا، ثم لقيام لبناني هو الدكتور شارل مالك على رأس المجلس الاقتصادي الاجتماعي الذي تولى وضع نص هذه الوثيقة الخطيرة.

وها هو نص هذه الوثيقة في أيدينا الآن، بعد طول الانتظار...

ثماني وعشرون مادة الحقت بها مادة اضافية، لا رقم لها ... ثماني وعشرون مادة ومادة اضافية تتوخى أن تبوتق حقوق الإنسان في القرن العشرين، وقّع عليها عدد كبير من دول الأرض وفي جملتها لبنان.

وليس يعترينا ايسر شك ان في هذه الوثيقة العالمية التاريخية الخطيرة كثيرا

من المحتوى الايجابي الذي رحبنا به على شرط أن لا يعدم مغـزاه العملـي. وسننظر في هذا المحتوى الايجابي، غير أننا نؤثر ان نقدم النظر في نواقص هـذه الوثيقة وتقصيراتها فانها من عظم الأهمية بحيث لا تجوز الغفلة عن نواقصـها، كما لا تجوز عن محتواها الايجابي.

في رأينا ان كل اعلان عالمي عصري لحقوق الإنسان يجب ان يصدر عـن حقائق مبدئية أصيلة صميمة في وضع الإنسان الحديث. من هذه الحقـائق ان الإنسان إذا كان له وجود بذاته من حيث هو انسان - فله شق آخـر مـن وجوده باعتباره عضوا في أمة. ومن هذه الحقائق أيضا ان الإنسان إذا كان لـه وجود بذاته - من حيث هو انسان - فله شق آخر من وجوده باعتباره عضوا في طبقة بالاضافة إلى اعتباره عضوا في الأمة.

ثم يبقى ان كل اعلان عصري لحقوق الإنسان ينبغي له أن لا يهمل حقيقة رئيسية هي أن الوثائق في حقوق الإنسان ليست قليلة، ومع ذلك فقد ظلـت تعرض هذه الحقوق للغصب والمحق - واحيانا عن طريق القانون - بسبب عدم الصراحة أو بكثرة الغوامض والمطلقات في النصوص.

وهنا فلنسرع إلى القول ان اعلان حقوق الإنسان، هذا الذي صدر أخـيرا عن جامعة الأمم المتحدة، لا يتقيد حق التقيد برعاية الحقـائق الـتي اسـلفنا ذكرها. فليس فيه ما يومئ من قريب أو بعيد إلى أن الإنسان الحديث يكـون عضوا في أمة، وأن هذه الأمة لها الحق في تشكيل دولة خاصة وفي الاسـتقلال التام وسيادة نفسها. فمن حق الإنسان اذن - بل رأس حقوقه - أن يكـون عضوا في أمة مستقلة ومواطن دولة سيدة نفسها. أجل، وليس في هذا الإعلان

لحقوق الإنسان ما يومئ من قريب أو بعيد إلى أن الإنسان في دولة ما قد يكون عضو اقلية قومية تابعة لهذه الدولة، فمن حقه اذن - بل رأس حقوقه - ان تكون جماعة الاقلية القومية التي ينتمي اليها متمتعة بحقوق كتعليم لغتها وطبع الصحف والكتب بها واستعمالها في المراجع الرسمية، واقامة الادارة الذاتية إذا كانت الشروط مهيأة وافية..

ان في اللواء السوري السليب، في اسكندرون، مثلا اكثرية من العرب لا يمنحهم هذا الإعلان لحقوق الإنسان ضمانا ما لعروبتهم من التتريك.

وهكذا يخلو هذا الإعلان لحقوق الإنسان من كل نص يؤكد حق الأمم في ان تكون مستقلة وأن تشكل لنفسها دولا ذات سيادة، كما يخلو ايضا من كل نص يكفل حق الاقليات القومية. فهو بذلك يترك الحبل على الغارب للمستعمرين يضحون بالامم وبالتالي حقوق الإنسان، ويخلي المجال لاستبداد الدولة تتحكم بالاقليات القومية.

أما كون الإنسان أيضا عضو طبقة في مجتمعاتنا التي لا يزال أكثرها طبقيا منطويا على تناحر وصراع، فأمر لا يصح القول أن الإعلان لحقوق الإنسان يهمله كل الاهمال.

ففي المواد: ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، بنوع خاص، نصوص على حق الإنسان، رجلا وامرأة، في العمل وتأمين حاجات الحياة والتعلم والراحة. وفي المواد ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، نصوص على حق الإنسان في حرية الفكر والرأي والاجتماع والتنظيم والاشتراك في ادارة الشؤون العامة مباشرة أو بواسطة ممثلين منتخبين انتخابا حرا. على أن هذه النصوص التي يمكن الانتفاع بها

لتخفيف عبء الحرمان والجهل واحتكار مناصب السلطة واستبداد الدولة عن كاهل الطبقات المضطهدة لا تزال غير وافية. فليس فيها مثلا نص صريح يؤمن حق المرأة في خوض ميادين الحياة كلها. والمشاركة في نشاط حكوماتهن الدولي واعمال مؤسسات جامعة الامم المتحدة نفسها. كذلك تخلو هذه النصوص من نص صريح على حق كل انسان ان ينتخب وينتخب من جميع هيئات السلطة، وأن تتاح له فرصة مساوية لسائر المواطنين ان يشغل ايما منصب في الدولة أو في المجتمع في بلاده. وقد كان مثل هذا النص الصريح ضروريا، لأن كثيرا من البشر حتى في كبريات الدول يجدون مناصب الدولة والوظائف العامة مقفلة في وجوههم. يكفينا مثلا زنوج الولايات المتحدة فإن حالتهم تبلغ من السوء انهم لا يحرمون عمليا حق الانتخاب والترشيح وحسب، بل يعيشون معرضين لضرب من ضروب "التسلية" يتلهى به بعض الامريكيين يسمى "اللنسنغ" يعني "الشنق!".

بقي شيء آخر خلا منه صراحة هذا الإعلان لحقوق الإنسان وهو النص على تحريم النازية والفاشستية. ففي الوقت الذي اطلقت فيه المادتلن ١٦ و١٧ الحق للانسان في الفكر والتعبير كان يجب استثناء النازية والفاشستية على اعتبار انها همجية غابية تتذرع بحق الفكر والتعبير وسائر حقوق الإنسان لتفترس هذه الحقوق فور التمكن منها كما وقع في المانيا الهتلرية وايطاليا الموسولينية ويابان الميكادو، فكلف ذلك الأوطان من التحطيم والهدم ما لا يقدر. أجل كان واجبا النص على تحريم النازية والفاشستية، وان كان في نصوص الإعلان ما يجرم هذه الآفة تجريما ضمنيا. فليس البتة من داع لترك هذا الغموض الذي لا يفيد منه إلا ألد اعداء حقوق الإنسان.

... فاذا ابقينا نصب اذهاننا هذه النواقص والتقصيرات التي ينطوي عليها هذا الإعلان لحقوق الإنسان، استطعنا ان ننتقل الساعة إلى ما فيه من محتوى ايجابي.

تنص هذه الوثيقة العالمية الخطيرة نصا صريحا على حقوق مقدسة، أو يجب أن تكون مقدسة، للانسان فلا يخرقها خارق. نذكر في جملتها الحقوق التالية:

١- لا يسوغ اعتقال ايما انسان، أو نفيه بصورة كيفية. (المادة٩)

٢- كل شخص متهم بعمل مخالف، تفرض فيه البراءة إلى أن يتم اثبات المسؤولية عليه، بصورة قانونية، في محاكمة علنية عامة، تكون مكفولة له فيها جميع الضمانات الضرورية للدفاع عنه. (المادة ١١ البند الأول).

٣- كل شخص له الحق في مغادرة ايما وطن، مع ما في ذلك وطنه. وله الحق في العودة إلى وطنه. (المادة ١٣ البند الثاني).

٤- عند التعرض للاضطهاد، كل شخص له الحق ان يلتمس ملجأ وأن يفيد من حق اللجوء إلى وطن آخر.

الملاحقات التي تتعلق فعلا بموضوع جريمة ضد الحق العام، وبموضوع نشاط مخالف لمبادئ جامعة الأمم المتحدة وأهدافها لا تعتبر اضطهادا.(المادة ١٤ ببنديها)

٥ -كل فرد له الحق في حرية الرأي والتعبير. وهذا يستتبع حق كل فرد أن لا يتعرض للاقلاق والتكدير بسبب آرائه. كما يستتبع حق كل فرد ان يتطلب ويتلقى ويذيع المعلومات والأفكار بأيما وسيلة من وسائل التعبير، في أيما مكان، دونما اعتبارات للحدود. (المادة ١٨، وقد سبق ان اشرنا إلى نقص

فيها، هو أنها لا تسد الطريق صراحة على النشاط النازي والفاشستيّ).

٦ -كل شخص له الحق في حرية عقد الاجتماعات السلمية وفي حرية تأليف الجمعيات. ولا يسوغ اكراه ايما انسان على الانضمام إلى جمعية (المادة ٢٠).

٧- ارادة الشعب يجب أن تكون اساس سلطة السلطات العامة. ويجب أن تعبر هذه الارادة عن نفسها بانتخابات صادقة تجري ضرورة في دورات متعاقبة، اما بالاقتراع السري مع اباحة حق التصويت للجميع على التساوي، أو بطريقة أخرى معادلة ضامنة لحرية التصويت. (المادة ٢١، البند الثالث).

٨- كل شخص له الحق في العمل، وفي اختيار نوع عمله اختيارا حرا بشروط للعمل عادلة مرضية. وله الحق في الوقاية من البطالة. كل شخص له الحق أن يؤسس، بالاشتراك وسواه، نقابات. وله الحق أن ينضم إلى النقابة للدفاع عن مصالحه. (المادة ٢٣، البند الأول والثالث)

٩- كل شخص له، بوجه خاص، الحق في الغذاء والكساء والمأوى والعناية الطبية والمؤسسات الاجتماعية الضرورية. وله الحق في مستوى من المعيشة كاف لتأمين الصحة والحالة الحسنة له ولعائلته. وله حق الوقاية في حالة البطالة والمرض والعطب والترمل والشيخوخة، وفي سائر الأحوال التي ينشأ عنها فقدان وسائل اعالته، نتيجة ظروف مستقلة عن ارادته (المادة ٢٥ البند الأول).

١٠- كل شخص له الحق في الراحة والسلوى والنزهة، وله الحق في تقصير مدة العمل تقصيرا معقولا، وكذلك له الحق في فرصة دورية مدفوعة الاجرة (المادة ٢٤).

١١- كل شخص له الحق ان يشترك اشتراكا حرا في حياة الجماعة الثقافية، وله الحق ان يتمتع بالفنون ويساهم في التقدم العلمي والخيرات الناجمة عنه (المادة ٢٦، الشق الأول منها).

وقد كان باستطاعتنا ان نتوسع في نقل المحتوى الايجابي فيما انطوت عليه هذه الوثيقة العالمية التاريخية الخطيرة، لكننا إذا وقفنا عند هذا الحد لنتابع بحثنا فلا يسعنا إلا ان ننقل المادة الاخيرة، وهي من أهم مواد هذا الإعلان لانها تستهدف قطع السبيل على العابثين والمتلاعبين ان يجردوا كل هذه الحقوق الإنسانية من كل وزن وقيمة في الواقع. وهي تقول:

ليس في هذا الإعلان نص يجوز تأويله على أنه يخول لدولة أو جماعة أو فرد أي حق في القيام بنشاط أو تأدية عمل يهدف إلى هدم الحقوق والحريات الواردة فيه.

(...)

ان هذا الإعلان لحقوق الإنسان يجعل مبدأ النضال في سبيل الديمقراطية والاشتراكية والنهوض الوطني وتحرير الشخص الإنساني شيئا مشروعا. فتأليف النقابات والاحزاب والجمعيات وعقد الاجتماعات، والتعبير عن الرأي والطبع والنشر، لغايات سياسية وثقافية واقتصادية، ديمقراطية حرة، كل ذلك مباح.

وقد وافقت الحكومة اللبنانية على نص هذا الإعلان فشهدت هي بنفسها على نفسها ان اعمال الاعتقال الكيفي التي لا تنفك تتعاطاها، واقفال الجمعيات الثقافية، كجمعية العلاقات الثقافية بين لبنان والاتحاد السوفييتي والأخذ بمكافحة الشيوعية ومنع رخص اصدار الجرائد وتشكيل الندوات

الادبية – عدا تزوير الانتخابات – انما هي كلها اعمال مناقضة لحقوق الإنسان. ويزيد في هذا التناقض ان لبنانينا، ممثلا رسميا للحكومة اللبنانية هو الدكتور شارك مالك، يشغل منصب رئاسة المجلس الاقتصادي الاجتماعي التابع لجامعة الامم المتحدة. ومن هنا كنا لا ننفك نفخر بما كان للبنان عن هذه الطريق، من يد في صوغ حقوق الإنسان! فهل آن ان نقتصد في الفخر لنستبقي بعض جهد نبذله في سبيل شيء من الأمانة لتطبيق حقوق الإنسان عندنا؟ هل آن لسلطتنا أن تخرج من وحلة هذا الازدواج المقرف بين تصريحات ديمقراطية تعتز بها ووثائق ديمقراطية توافق عليها حبرا وورقا لتدوسها من ثم وتمزقها تمزيقا في السلوك والعمل؟

نحن لا يفوتنا أن كثيرين في العالم، وفي مقاعد الحكم في لبنان يريدون أن يعتبروا هذا الإعلان لحقوق الإنسان قصاصة ورق وترضية لـ "مثاليين" صغار العقول: ولا يفوتنا أن مقدار ما سيكون لهذه الوثيقة العالمية، من وزن ومغزى عملي، سيتوقف على مقدار ما تنبري الجماهير للمطالبة بتنفيذها.

فعلى المثقفين واجب ان يطلعوا الجماهير على هذه الوثيقة ومغزاها العملي ومقدار التناقض بين تصرفات الحكومة اللبنانية وبعض القوانين اللبنانية (كقانون المطبوعات) من جهة، ومغزى هذه الوثيقة ومعناها، من جهة اخرى.

بل علام لا يؤلف المثقفون اللبنانيون من محامين واطباء ومهندسين واساتذة وكتاب، لجنة وطنية للدفاع عن حقوق الإنسان تسهر على المطالبة بالامانة لتطبيق نص حقوق الإنسان وتشهير كل مخالفة لهذه الحقوق على كل منبر؟

لكن ترى هل نحن على يقين من أن الحكومة اللبنانية "الديمقراطية" توافق

على تشكيل لجنة يكون دستورها، بالضبط، هو هذا الإعلان لحقوق الإنسان الذي اذاعته جامعة الأمم المتحدة ووافقت عليه الحكومة اللبنانية نفسها، الحكومة العضوة في جامعة الامم المتحدة؟

شد ما اتيح لنا ان نرى من عجب، كأن حياتنا كلها رجب. وعلى كل حال، أي بأس في ان نرى عجبا آخر.

ملاحظة

سمحت لنفسي بذكر الترجمة المعتمدة من الامم المتحدة لاستشهاد لرئيف خوري كونها لم تكن صدرت بعد عند كتابة المقال، كذلك تدقيق بعض أرقام المواد لاعتماده على أول صيغة تم تداولها إعلاميا في حين الصيغة الحالية من ٣٠ مادة مما استوجب موائمة بعض استشهادات الكاتب حتى لا يتشتت القارئ. ويلاحَظ استعمال الكاتب لاصطلاح الاعتقال الكيفي مكان الاعتقال التعسفي.

هناك مقطع حول الاتحاد السوفييتي فيه نوع من الدفاع الحزبي عن موقف السوفييت من الإعلان وذلك عبر استشهاد الكاتب ببعض مواقف فشنسكي وبشكل خاص من قضايا المرأة وحق تقرير المصير ومنع الاسترقاق معتبرا انه لعدم موافقة المندوب السوفييتي على كل مقترحات بلده " لم ير بوسعه التصويت بالموافقة على نص إعلان الحقوق بما فيه من العلات" . هذا الموقف النابع من التزامه عضوية الحزب الشيوعي السوري واللبناني في ذلك التاريخ،

بعود عنه رئيف عند نقده للستالينية وتأييده للتيتوية في المعركـــــة بينـــهما،
ـلك تأييده لخط عدم الانحياز بعد تاريخ هذا المقال الذي نشـــر في مطلـــع
١٩٤ ، العدد الثاني من مجلة "الطريق" ، ص ٥-١١ (هــ.م)

شارل مالك

شرعة حقوق الإنسان

يرقى أمر هذه الشرعة إلى عهد الرئيس روزفلت حين أعلن حرياته الأربع خلال الحرب العالمية الثانية، حرية التعبير، حرية العبادة، التحرر من العوز، التحرر من الخوف. بهذا التعبير البسيط أجمل الرئيس روزفلت أهداف الديمقراطية في النزاع الأخير، لأن لا نصر حقيقي دائم قط إلا بتأمين حرية العقل ينطق بما يعرف ويرى، وحرية النفس تعبد الله ولا حرج، وبتحرير الإنسان من العوز المادي والقلق الكياني.

و ما أن التأمت أمم الأرض في سان فرنسيسكو لوضع ميثاق المنظمة الدولية الجديدة حتى كان الجو الدولي مشبعا بقضية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

أيجوز بعد للبشرية المنظمة أن تسمح بامكان تكرار ما ارتكبه النازيون والفاشستيون من عدوان وقح على أبسط الحقوق والحريات؟ ألم يؤد هذا العدوان ذاته بعض الشيء إلى الحرب؟ أليس اذن من مستلزمات المنظمة العتيدة الهادفة إلى منع الحرب أن تعنى أولا وقبل كل شيء بابطال أسباب الحرب؟ أيجوز بعد للشخص الإنساني أن يبقى عرضة للتهجم الاعتباطي على حرياته؟ أليس من مقتضيات السلامة الاجتماعية ذاتها أن تعين هذه الحريات والحقوق ويدمج صونها في صلب الميثاق المرجو؟

هذه بعض التساؤلات الملحة المهيمنة على جو المؤتمرين في سان

فرنسيسكو. وكان الوفد اللبناني في طليعة الداعين إلى ضرورة الاقرار الدولي بمبدأ حرية الفكر والضمي، وأن الحرب قبل أن تكون حرب سلاح وقبل أن تكون حرب مصالح هي حرب فكر وعقائد، والها لذلك لا بد واقعة طالما يفرض الفكر والعقيدة على الإنسان فرضا ولا يطلق لعقله، في جو محب مسؤول، الحرية التامة في التفكير والتمييز وفي الصيرورة الشخصية الأخيرة.

ترد عبارة "الحقوق الإنسانية والحريات الاساسية" في ميثاق الأمم المتحدة سبع مرات. وطالب الميثاق المدقق يلمح في الحال أن الامم المتحدة لا تجعل من اقرار هذه الحقوق والحريات وصيانتها غاية بحد ذاهما فحسب بل تؤكد على أن علاقات الصداقة السلمية بين الشعوب انما تنهض على أساس احترام الكرامة الإنسانية وما يمت اليها من حريات. واذن بفعل نص الميثاق ذاته خرجت مسألة حقوق الإنسان عن كوها مسألة محض داخلية تتصرف بها كل بلاد كما تشاء، ورفعت إلى صعيد المسائل المشتركة الواقعة في متناول القانون الدولي. و لم يتبق اذن إلا أن تعين هذه الحقوق تعيينا دقيقا مسؤولا وتوضع بشأها الاتفاقات الدولية المرغوبة.

وهكذا أنشأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي منذ ثلاث سنوات "لجنة حقوق الإنسان" للعناية بهذا الوضع وذاك التعيين. راحت هذه اللجنة تمحص كل دساتير الأرض وجميع القوانين المرعية بشأن حقوق الإنسان ودرست ألوف المقترحات والوثائق التي وردت عليها من المؤسسات والمعاهد والحكومات والحقوقيين الدوليين والاساتذة الاخصائيين، إلى أن انتهت اخيرا إلى براءة كاملة عرضتها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي أحالها بدوره إلى الهيئة العامة للأمم المتحدة التي التأمت في باريس في الخريف الفائت.

وبعد تمحيص دقيق جدا عدلت هذه الهيئة البراءة بعض الشيء واقرتها معدلة بثمانية واربعين صوتا وبدون أي صوت مخالف وبثمانية أصوات مستنكفين.

لعب لبنان طيلة هذه المدة دورا أساسيا في تكوين هذه الوثيقة. وقد تدرج من عضو إلى مقرر إلى رئيس مجلس إلى رئيس اللجنة الأخيرة الحاسمة، اقرارا من العالم بأن لبنان، فكرة وموقعا وتاريخا وكيانا وحقيقة، إما أنه في ذاته في هذا الحقل بالفعل معلم ومرشد أو أنه يجب أن يكون معلما ومرشدا. وبعد هذا الاقرار العالمي المسؤول لم يتبق للبنان إلا أن يبرر أو يخيب توقعات العالم منه.

* * *

اذا قابلنا بين هذه البراءة وبين "الماغنه كارته" البريطانية، أو براءة الحقوق الاميركية، أو اعلان حقوق الإنسان والمواطن الثوري الافرنسي، أو المانيفستو الشيوعية، أو أي نص بحقوق الإنسان والمواطن في أي دستور من دساتير العالم، ألفينا أنها تختلف عنها جميعا أصلا وصورة وتركيبا.

فمن حيث الأصل، كانت جميع الاعلانات السابقة تعبّر عن وضع قانوني -اجتماعي- سياسي خاص بأمة معينة أو بثقافة معينة أو بتفسير انقلابي معين لعلاقة الفرد بالجماعة والتاريخ. بينما شرعتنا نشأت من مجادلة الأمم والثقافات كلها بعضها مع بعض خلال سنوات ثلاث في التربة الروحية الناجمة عن الحرب العالمية الثانية. واذن تكونت البراءات السابقة جزئية الأصل والنشأة بينما براءتنا كلية عالمية. وان صح القول أن الاعلانات السابقة تجسيد لضمير

أمة من الأمم أو ثقافة من الثقافات فيما يمس حقوق الإنسان، فيصح القول كذلك أن اعلاننا الحاضر هو تجسيد لضمير العالم كله بقدر ما في هذا الضمير العالمي الآن من وحدة، أعني بقدر ما هو موجود بالفعل.

ومن حيث الصورة فان براءتنا قرار للهيئة العامة للأمم المتحدة، فقيمتها اذن قيمة قرار لهذه المنظمة لا غير. بينما الشرعات السابقة انبثقت من هيئات قومية أو من حركات ثورية، وفي كلتا الحالتين دمجت في الحال في دساتير البلدان التي نشأت فيها أو التي تبنتها. ولئن اختلف القانونيون الدوليون في تأويل القيمة القانونية الصحيحة لقرارات الهيئة العامة، فمما لا شك فيه في نظري ان هذه القرارات لا يمكن اعتبارها، من حيث الصورة، إلا بمثابة توصيات للدول الأعضاء لا غير.

ومن حيث التركيب، تتميز الشرعة الحاضرة عن الشرعات السابقة بالأمور التالية على الأخص:

أولا - بشرطها مسألة السلم الدولي ذاته بمسألة حقوق الإنسان،

ثانيا - بتوكيدها الصريح على أن جوهر الإنسان انما هو عقله وضميره، ولذلك كل انتقاص من حرمة العقل والضمير، وخصوصا من حريتهما في الطلب والرؤية والاعلان والصيرورة، انما هو امتهان للانسان في الصميم،

ثالثا- بتعدادها الصريح الكامل لجميع اسباب التفرقة بين البشر، كالجنس والدم والدين واللغة والقومية والأصل، وتوكيدها القاطع على ان الحقوق المعلنة تمتد إلى الإنسان من حيث هو انسان بصرف النظر عن أي من هذه

الاسباب،

رابعا- باعلانها المساواة التامة بين الرجل والمرأة في جميع هـــذه الحقـــوق وعلى الأخص في شؤون الزواج،

خامسا- باعلانها حق كل انسان بأن ينتمي إلى جنسية ما أو يغير جنسيته،

سادسا- وهذا الفرق لا يمس المانيفستو الشيوعية بنفس المعنى الذي يمـــس البراءات السابقة لها - بتوكيدها على حقوق الإنسان الاجتماعية والاقتصاديـة وعلى ضرورة تأمين اساس كيانه المادي وعلى اعتبار حاجات عائلته في هـــذا التأمين،

سابعا- بوصفها العائلة أساسا للمجتمع واقرارها حقوق الآباء الأوليـــة في التوجيه التربوي لابنائهم،

ثامنا- بتشديدها على توجيه التربية وجهة انماء الشخصية البشرية كلـــها وخصوصا وجهة تشجيع احترام الحقوق والحريات الإنسانية،

تاسعا - باقرارها أن من حق الإنسان الاساسي الاشتراك الخلاق في الحيـاة الثقافية،

عاشرا- بتوكيدها على أنه لا يحق للدولة أو للانسان ان يستخدم أيا مـــن هذه الحقوق والحريات في سبيل خنق الحرية.

في هذا البلد اللبناني وفي الشرق العربي على العموم لا شيء يرعبني ويقـض علي مضاجعي اكثر من تشكيكنا واستهزائنا بالشؤون الاخـــيرة. فنحـــن في الدرجة الاولى تجاريون عمليون نفعيون ننشد جني الفائدة السريعة مـــن كـــل

شيء. ولذا تجدنا نفتش دائما على هامش الكيان الفاعل. أما ان نقف بخشوع الأزل امام الحق ناشدين حضرته من أجل ذاته، فهذا ما لا نفقه له معنى أو على الأقل ما لم نعتد عليه. وعندما اتأمل بوضعنا هذا الحزين كثيرا ما أسائل نفسي بروح قانطة: ما هو سبب نفورنا من رؤية الحق؟ ترى أيكون سببه ان الحق ذاته سبق ونفر منا؟ أيكون سبب عدم محبتنا له انه هو لا يحبنا؟ هذا بالطبع ايها السادة اشراف على الكفر، لكن الآلام الكيانية الخفية تكاد تكفّر لولا ان الحق ذاته ينبلج في اللحظة الاخيرة فرحا ووثوقا ومحبة في القلب الكسير.

ومهما يكن من أمر فمما لا شك فيه ان التساؤلات الاتية في كل بال وعلى كل لسان: ما هي القيمة العملية لاعلان حقوق الإنسان؟ هل يعني هذا الإعلان ان الشعوب والحكومات ستمارس هذه الحقوق والحريات في الحال، أو على الاعلى ستتخذ اجراءات لتطبيقها مع الزمن؟ هل يعني هذا الإعلان انني انا وانك انت كمواطن لبناني سنمنح هذه الحقوق كلها غدا صباحا فننعم في الحال بكل ما تنادي به من خيرات وحريات؟ أليس هزءا وسخرية ان تتحاور الدول حول حقوق الإنسان مدة ثلاث سنوات وهذه الحقوق كداسة ممتهنة في كل مكان؟ هل الدول بالفعل جادة بالامر وهل هي معتزمة على احترام ما اقرته الهيئة العامة وأوصت به من حريات وحقوق؟ أليست كل هذه الجدالات والنقاشات والاعلانات كلاما فارغا لا طائل تحته واحلاما مرضية لا مسؤولة؟ أليس هو بالفعل افلاس الامم المتحدة ان تنهم لهذه الاعلانات النظرية، والسياسة العملية تسير في منطقها المألوف، منطق البطش والظلم، منطق استبداد القوي بالضعيف؟

يثير البعض هذه التساؤلات الخطيرة لا لأنهم تـوّاقون إلى الحقيقة قلقـون على الكيان بل لفنائية هدامة رافضة تعصف بعقولهم. يثيرون هذه التساؤلات والشكوك لأنهم آخر الأمر لا يؤمنون بامكان التعاون الدولي، بل يؤثـرون ان تذهب كل دولة وكل شعب مذهبه الخاص في النظر إلى الإنسان. فهم لذلـك لا يؤمنون بأن الإنسان واحد في جوهره أينما وكيفما كان، بـل يوقفـون حقيقته على البيئة والأمة التي ينتمي اليها. وهذا بالطبع يتعارض مـع الـبراءة الحاضرة التي تعلن نفس الكرامة لكل انسان في كل ظـرف. واذن لا يفيـد هؤلاء الظرفاء قلقا حقيقيا على تطبيق هذه الحقوق بل يكشـفون في براعـة شكهم عن رفضهم الأساسي للكرامة الإنسانية الواحدة.

ويثير البعض الآخر هذه التساؤلات لأنهم يفطنون في الحال إلى ان هـذه الحقوق تتعارض مع بعض العقائد التي شبوا عليها. وهذا بالطبع يقلقهم لأنهـم يعيشون، ماديا وخياليا وعاطفيا، على تأصل هذه العقائد في نفوس الغوغـاء التعسة. وبما أنهم يؤثرون الظلام على النور ولا يعرفون نعمة الطلب والوصول، نعمة نقد النفس حتى فيما ورثوا من مقدسات، تراهم يرفضون مسبقا كل مـا لا ينطبق انطباقا تاما على عقائدهم. فكأنهم هم المقياس وكأن العالم لا يتحرك إلا إذا حلك بهم، مع أن العالم والنور يسيران بثبات حتى دون معرفة وجودهم.

واذن تساؤلهم حول امكان تطبيق هذه الحقوق لا يعني ايمانا بها وبالتـالي قلقا حقيقيا محبا على تحقيقها، بل على العكس يعني انهم بـادئ ذي بـدء لا يؤمنون بها قط وأنهم لا يكرهون شيئا أكثر من كرههم تطبيقـها، لأنهـا إذا طبقت وانتشرت وحقق الإنسان بها كرامته وحريته الكاملتين، ذهبت بعـض عقائدهم هباء منثورا وتبخر كل اساس لعيشهم الغوغائي الهنئ.

ويثير البعض الآخر هذه التساؤلات لان مشاكلهم الشخصية ملحة حادة تتطلب حلا سريعا. ولذلك تراهم يرتمون على أحدث البدعات متنقلين من شعوذة إلى شعوذة عل فيها من السحر ما يفرج كربتهم ويرفع عن صدرهم الهموم.

الى هؤلاء أقول بمنتهى المحبة: ان الأمم المتحدة لا تؤمن بالسحر ولا تعنى بالشعوذة ولذلك لا يفيد اعلان حقوق الإنسان أنكم غدا ستتمكنون من تسديد ديونكم أو ستوظفون أو سينظر في هذه أو تلك من قضاياكم المعلقة. ان هذا الإعلان هو وصف نظري دقيق مسؤول لكرامتكم الإنسانية وقد اتفقت عليه الدول، بما في ذلك لبنان، فوجب عليكم أولا أن تتأملوه وتستوعبوه حتى يستقر في نفوسكم وتتيقنوا من حقيقته، وهندئذ يتوجب عليكم ان تحملوا سلطاتكم، بالطرق الاقناعية الشرعية، على تحوير قوانينكم بما يتلاءم مع نصوص هذا الاعلان.

ان براءة حقوق الإنسان هي قرار من قبل الهيئة العامة للأمم المتحدة. فهي اذن، كما تنص مقدمتها، توصية لكل فرد ولكل هيئة عامة ولكل دولة بأن يجدوا، بالتعليم واتخاذ الاجراءات القومية والدولية، في اقرار هذه الحقوق والحريات وتطبيقها. وأن تكون الثماني والخمسون أمة قد انتهت آخر الأمر دون أي صوت معارض إلى هذا التحديد النظري لكرامة الإنسان فهو بحد ذاته فوز وفائدة.

وقد اتخذت الهيئة العامة في نفس الوقت الذي صدقت فيه على هذا الإعلان قرارا خطيرا بنشره وعمل دعاوة واسعة له في العالم كله. وقد طلبت

إلى جميع الحكومات والمنظمات أن يوزعوه ويشرحوه ويعلموه في جميع المدارس والمعاهد، والى السكرتير العام ان يتعهد أمر طبعه ونشره في جميع لغات الأرض. وعندما توزع غدا عشرات الملايين من نسخ هذا الإعلان على شعوب الأرض كلها، أيستطيع المستهزئ السعيد أن يجزم من الآن أنه لن يكون لهذه الاذاعة الكونية أي أثر عملي في الفكر والحياة والقانون؟

يعرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي تمام المعرفة وتعرف كذلك لجنة حقوق الإنسان أن مجرد قرار أو توصية أو إعلان بحقوق الإنسان لا يكفي، وأن مرحلة التنفيذ هي المرحلة الحاسمة في الأمر. ولذلك اطلقنا عبارة "شرعة حقوق الإنسان " ليس على مرحلة هذا الإعلان النظري فحسب، بل على اطار كامل مؤلف من ثلاث مراحل. المرحلة الأولى هي تعيين كرامة الإنسان بتقرير الحقوق والحريات التي تتألف منها. هذه هي المرحلة التي انجزناها حتى الآن. المرحلة الثانية هي استخراج المعاهدات الدولية (Conventions) التي تعرض للتوقيع فترتبط جميع موقعيها ربطا دوليا قانونيا. والمرحلة الثالثة هي استنباط الاجراءات التطبيقية التي تكفل ان هذه الاتفاقات ستنفذ بالفعل. ومن جملة هذه الاجراءات اقتراح استرالي يرمي إلى تأسيس محكمة عالمية لحقوق الإنسان يستطيع الأفراد والجماعات ان يستأنفوا اليها. هاتان المرحلتان الاخيرتان، مرحلة المعاهدات ومرحلة الاجراءات، هما ما سنعنى بهما في لجنة حقوق الإنسان في دورتها المنعقدة في أيار القادم. وبطبيعة الحال لم يكن بالامكان الوصول إلى هاتين المرحلتين التطبيقيتين إلا بعد انجاز مرحلة التعيين النظري، فالنظر يتقدم على العمل في كل شيء، اذ لا يمكنك تحقيق شيء إلا بعد معرفتك طبيعة ذاك الشيء.

قلنا أن هذا الإعلان هو قرار للهيئة العامة لا غير وإن قيمته القانونية أنه توصية للدول الأعضاء. واذا استهزأ المشككون بقرار قيمته القانونية أنه توصية فليذكروا أن قرار تقسيم فلسطين كان أيضا توصية من قبل الهيئة العامة. واذن يتمتع اعلان حقوق الإنسان بنفس القيمة القانونية التي يتمتع بها قرار ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين. واذا وجد وراء قرار ٢٩ نوفمبر قوى عالمية دفعته شوطا بعيدا نحو التنفيذ، أفلا يمكن أيضا ان تعبأ ارادات بعض الدول وراء هذا الإعلان فتتعهده بالاذاعة والدفع والتنفيذ؟

نعيش في عصر إيديولوجي تتصارع فيه الفكر والعقائد الأخيرة. ومع أن الديمقراطيات الغربية قوية بالمال والقنابل، فلم تعنَ حتى الآن بالفكَر الأساسية. لم تتمكن من تكوين نظرة شاملة للوجود الإنساني، نظرة طافحة بالحق والنور، تحلو للمخيلة، تقنِع العقل، تدفع الإرادة نحو العمل. ومع أنني لا أستطيع أن أزعم أن إعلان حقوق الإنسان يؤلف هذه النظرة كاملة، فمما لا شك فيه أنه سيلعب دورا أساسيا في الصراع الفكري الحاضر حول طبيعة الأشياء. ومن يدري، فقد تجد الديمقراطيات في براءة حقوق الإنسان سلاحا فكريا ماضيا في المحن العقائدية العاصفة بالعالم اليوم.

بصرف النظر عن أي تطبيق عملي، إلا يهمك ان تعرف أن البشرية المنظمة، الممثلة بالأمم المتحدة، تقر بأنك لا تكون إنسانا إلا إذا تمتعت بعقل وضمير حرّين، إلا إذا استطعت حرّا أن تغير رأيك ومعتقدك بحسب تكامل كشف الحق لك، إلا إذا سوّي بينك وبين غيرك من البشر أمام أية هيئة قضائية، إلا إذا اعتبرت بريئا في أية تهمة حتى تثبت جنايتك، إلا إذا استطعت حرا أن تترك بلادك وتعود إليها متى تشاء، إلا إذا استطعت حرا أن تتزوج أيا

تشاء، إلا إذا استطعت بحرية تامة ان تعبر عن رأيك وفكرك، إلا إذا كانت حكومتك تعبر بالفعل عن إرادة الشعب، إلا إذا مكّنك دخلك المادي من عيش يتناسب مع كرامتك كانسان وكرامة عائلتك، إلا إذا أمّنت لك ضمانة اجتماعية معقولة، إلا إذا ربّيت تربية ابتدائية أساسية، إلا إذا أتيح لك أن تتمتع بالثقافة والفن وخيرات العلم، إلا إذا احترمت حقوق الإنسان في ذاتك وفي غيرك؟ بصرف النظر عن أي تطبيق عملي، إلا يهمك ان تعرف أن كرامتك كانسان تتألف من هذه وغيرها من الحقوق؟ وإذا أمعنت في التوكيد أن هذه المعرفة بحد ذاتها لا تهمك فاسمح لي ان أسر ان إنسانيتك ناقصة، لأن البشرية المنظمة تعرفك بأنك ذو عقل، والعقل تهمه المعرفة.

تثير براءة حقوق الإنسان، في نصها وتكوينها، بضعة مشاكل نهائية يجب علينا في لبنان والعالم العربي مجابهتها وحسمها.

المشكلة الأولى هي العلاقة الجدلية بين الحقوق والواجب. هل أنا مجرّد حزمة ذاتية من الحقوق، لم توجد الأشياء الخارجة عني إلا لتأمينها لي؟ أم هل حرياتي وحقوقي كلها من اجل واجبات أخيرة معينة، تجاه ذاتي ومجتمعي وأمتي وإلهي، وتجاه القضايا –المتواضعة والمطلقة- التي تكشّف الوجود بها أمامي؟ في المادتين الأخيرتين، التاسعة والعشرين والثلاثين، نضع حقوق الإنسان كلها ضمن إطار واجباته، وعلى الأخص ضمن حدود احترامه لحقوق الغير.

المشكلة الثانية هي مركز الحقوق الاقتصادية والمادية في النظام الحقوقي العام. إذا كفلنا للإنسان حقوقه المادية كلها بحيث لم يعد له همّ مادي واحد، إذا حققنا له "العدالة الاجتماعية" كاملة، هل نضمن انه يصبح بذلك إنسانا؟



أي يتقدم على الآخر حريتي الروحية أم أمني المادي؟ إذا جوبهت بخيار، إما أمن مادي لي ولعائلتي على حساب حريتي الروحية أو حرية حقة ولكن على حساب أمني المادي فأيها أختار وبأيها أضحّي؟ في هذا العصر المادي من الصعب تزعّم قضية العقل والروح، من الصعب إقناع الأمم ان للإنسان حق بعد ان يؤمن كيانه الاقتصادي كل التأمين قد يبقى مع ذلك دون الإنسان. ولكن اؤكد لكم ان الإعلان الحاضر لا يسمح للمادة ومقتضياتها بان تطغى على العقل والضمير، وعلى الحريات الشخصية الروحية.

المشكلة الثالثة هي العلاقة الجدلية بين الفرد والمجتمع. كيف يحد مجتمعي من حريتي الشخصية؟ هل أستطيع حرّا مسؤولا أن أفحص أية مشكلة وان أنتقد وأعارض وأقول "لا" لجماعتي وطائفتي وحكومتي وأمتي؟ أم هل انا نتيجة محتّمة لتعيينات مجتمعي بحيث لا يحق لي أن أسأل وأنتقد، لا يحق لي أن أفتش وأطلب، لا يحق لي أن أرفع رأسي فوق الغوغاء نحو النور والوجود؟ في هذا العصر الاشتراكي من الصعب تزعم قضية الحرية الشخصية، من الصعب المناداة من على السطوح ان الإنسان لا يذوب في جماعته، وانه بطبيعته حرّ التفكير، حر الخيار، حرّ في الثورة على مجتمعه وحتى على العالم كله ان كان العالم في خطأ. ولكن اؤكد لكم أننا في إعلاننا نحجنا إلى حد بعيد في صون الإنسان من أي حتمية اجتماعية، وفي تركيزنا كمال كرامته على الحرية الشخصية.

المشكلة الرابعة هي العلاقة الجدلية بين الإنسان والدولة. هل الدولة مطلق أصلي غير مخلوق وغير مسؤول، أم هل هي مخلوق مشتق مسؤول؟ وإذا كانت كائنا مسؤولا، فما السلطة العليا التي تُسأل امامها؟ أيهما من أجل الآخر،

الدولة أم الإنسان؟ أوُجد الإنسان لخدمة الدولة أم وجدت الدولة لخدمة الإنسان؟ في هذا العصر الحكومي من الصعب إقناع الإنسان انه بطبيعته ليس عبدا لحكومته وان الدولة لم توجد في النهاية إلا من أجله هو. ولكن أؤكد لكم أن إعلان حقوق الإنسان رفض إخضاع الإنسان إخضاعا كليا مطلقا لحكومته. و لم يحدّ من مطاليبها منه فحسب، بل أمن اقرارها بمطاليبه هو منها.

المشكلة الخامسة هي نوع النظام الذي يؤلف هذه الحقوق فيما بينها. هل تتمتع جميعها بنفس القيمة الأخيرة؟ هل تشغل جميعها نفس المرتبة الفلسفية؟ أم هل تنتظم في تركيب فلسفي مراتبي معقول يميز بين الجوهري والعرضي منها، بين الحقوق التي هي بمثابة مبادئ لا تتغير وبين الحقوق التي قد يطرأ عليها تبديل من عصر إلى عصر دون تغير أساسي في جوهر الإنسان؟ هذه المشكلة المرتبية لم تجابه بمجابهة صريحة وبالتالي لم تحلّ من قبل واضعي الإعلان، ذلك لأننا شعرنا ان إثارتها قد تؤدي إلى مناقشة طويلة مشعبة قد تعرّض إقرار الإعلان للخطر، فإقتصرنا على سرد لا يستهدف غير ترتيب محضي تمهيدي. ولا شك أن الفلاسفة والقانونيين سيصارعونها إلى أن ترضخ إلى حل معقول.

المشكلة السادسة هي طبيعة هذه الحقوق ومصدرها. من أين تردنا هذه الحقوق؟ هل هي منحة من قبل سلطة خارجية منظورة، كالدولة أو كالامم المتحدة، أم هل هي قانون طبيعي لكياني كإنسان؟ إن كانت منحة خارجية فحسب، فما أُمنحه اليوم قد يرفع عني غدا أو بعد غد. أما إذا كانت تركيبا طبيعيا لكياني فليس بمقدور أية سلطة زمنية أن تتكرم علي بها أو أن ترفعها عني. ليس بمقدورها إلا أن تقر أو لا تقر بقانون طبيعي. وأظن الطالب المسؤول يكتشف أن الإعلان الحاضر لا يعتبر هذه الحقوق منحة تُعطى

وتؤخذ، بل صفات طبيعية لوجودي كإنسان. فإن أول عبارة في الإعلان تنص: "حيث إن الإقرار بالكرامة الذاتية..." واذن هذه الحقوق يقرّ وجودها الإعلان الحاضر، لا يهبها للإنسان هبة. ولذلك كل من يمتهن هذه الحقوق فقد إمتهن القانون الطبيعي، قد أذلّني في إنسانيتي، قد عارض رأي البشرية المنظمة القائلة بإقرار هذه الحقوق لا بخلقها.

المشكلة الأخيرة هي ولاء الإنسان الأخير. أيحق للإنسان، أيحق لي ولك، أن يكون لنا ولاء أخير غير ولائنا للدولة أو للأمة، أم هل ولاؤنا القومي جامع مانع لجميع الولاءات؟ أينتظم مع حقي الطبيعي كإنسان أن أسمح للدولة أو لطابعي القومي الخاص بأن يعين جميع عقائدي وأفكاري وحتى آمالي، وأن ينسج لي حلل حياتي كلها؟ أين العائلة والدين، أين دائرة الأصدقاء الخلّص؟ أين ألبحث العلمي المستقل؟ أين التراث الفلسفي الإيجابي الدائم؟ أين الأدب الشعبي والأغاني والتقاليد الشعبية التي لا علاقة لنشوئها البتة بأية حكومة أو أية دولة؟ إلا يحق لي كإنسان أن أحرص وأنمي ولاءاتي الشخصية لهذا الملأ الخضم الواقع بين الفرد والدولة؟ يؤكد ميثاق الأمم المتحدة سبع مرات على "الحقوق الإنسانية والحريات الأساسية"، ولكن أسألكم أين ومتى أكون أنا وتكون أنت بالفعل إنسانا حرّا؟ أفي الشارع؟ أفي علاقتنا المباشرة مع الدولة؟ إلا نتمتع بالأحرى بأعمق إنسانيتنا في العائلة، في الكنيسة والمسجد، في الحلقة الصداقية الحميمة؟ إلا نرقى إلى أصدق حريتنا عندما نغوص بفرح في الحياة المرحة بين أهلنا وشعبنا، في طلب الحق وإدراكه ورؤيته وإعلانه؟

ان هذه المنشآت المتوسطة بين الفرد والدولة هي التربة الخلاقة لكل حق وحرية. ومأساة العالم الحديث أن هذه المصانع الطبيعية لكرامة الإنسان في

خطر. فالعائلة عرضة لتفسخ مريع، والدين منصرف للفعل الدفاعي، والإنسان العصري وحيد كئيب لا صديق له، والحقيقة المستقلة الفاعلة دُحرت أمام النفع العملي. ولكن اؤكد لكم أن إعلان حقوق الإنسان لا يسمح قط بأن يكون ولاء الإنسان الأخير وقفا على الدولة أو الأمة فحسب، بل يتيح الفرص ويوفر الشروط لامكان إزدهار هذه الولاءات المتوسطة جميعها.

***

تنصبّ في هذه البراءة عناصر متحدرة من ثقافات وحقب ونظرات مختلفة، لكن صورة الإنسان الأخيرة البازغة من هذا المركب الجامع تعلنه في كرامته عقلا وضميرا، ولذلك في جوهره واحدا أينما وكيفما كان، حرًا في الطلب والكينونة، لا نهوض له إلا على أساس إقتصادي مادي مضمون، لا سلامة لهذا النهوض إلا في وسط خلية أولية مقدسة هي العائلة، لا إزدهار له كإنسان إلا إذا إنتمى إلى مجتمع منظم مسؤول هو الدولة تقر حقوقه وتحميها ويشترك هو إشتراكا فعالا في تكوينها وفعلها، وكل هذا من أجل وصوله بالتربية والثقافة والمسؤولية الاجتماعية إلى كمال شخصيته الإنسانية. وإن ثمة جهازان متفاعلان، جهاز داخلي قومي وجهاز خارجي دولي. وشرط الوجود الباقي في كلا الجهازين هو إحترام هذه الحقوق وتحقيقها. فان امتهنت حقوق الإنسان وحرياته في أي بلد إختلّ الجهازان في آن واحد. ذلك لأن غاية وجودهما هي أن يمكنا الإنسان من أن يكون إنسانا، ولا يتصور أن يكون لهما غاية غير هذه.

إختلال الجهاز الداخلي يعني الإنحطاط فالإضمحلال. وإحتلال الجهاز الخارجي يعني الحرب واذن كل دولة تمتهن الإنسان في كرامته، في حرياته

وحقوقه الأخيرة، تعرض العالم، عاجلا أم آجلا، إن بالواقع أو بالطاقة، للحرب وتموي بنفسها، سواء أأدركت ذلك أم لم تدركه، نحو الفساد فالفناء. فلا كيان ولا سلم دائم حقيقي إلا بالكرامة الإنسانية موفورة محترمة مقدسة كائنة.

ينادي القوم حينا بالإصلاح وحينا آخر بالبعث، تارة بالرسالة وطورا بالطابع القومي وأخيرا بالتوجيه. أنا واثق من إخلاص القوم في كل ما ينادون، لكن الإخلاص وحده لا يكفي، فربّ مخلص قد ضل وضلل. فوق الإخلاص ووراءه يقبع الحق الحاكم. والمخلص لغير الحق ليس بمخلص. فكل إصلاح لا ينهض على الإنسان في كمال طبيعته حركة في ظلمة. والأصل في البعث أن يُعرف من أي موت وإلى أية حياة. وأما الرسالة فعبث توسّطها ما لم ترتكز على الحرية الشخصية. والطابع القومي الخاص إذا امتحن بالإنسان ووجد دونه فويل للمتطبعين به. أما التوجيه فالى أين ان لم يكن حافزه ورائده الإنسان. أما إذا أصلحنا وبعثنا وبلغنا وطبعنا ووجهنا على أساس الإنسان، الإنسان العاقل الحر المنكسر المحب المشترك المسيطر المائت الحي، فقد يتاح لنا بعد أن نكون من الصالحين.

اسماعيل مظهر

التقاليد عنقاء موهومة

الحرية كل لا يتجزأ. فإما أن تكون حرا، وإما أن تكون عبدا. فإن انتقاص شيء من حرية الفرد، طريق ممهود أمام المستبدين ليسلبوا الحرية جميعا. وكذلك الحال في قضية المرأة: فهي إما أن تكون حرة كبقية المخلوقات، وإما أن تكون رقيقا. أما الحدود الوسطى التي يريد بعض عشاق التقاليد ان تقف حرية المرأة عند حد منها، فهي القيد، وهي الاستعباد وهي الرق.

يخشى الذين يظهرون الحدب على المرأة ان تكون الحرية سبيلا إلى إنحلال أخلاقها. ولأي سبب، بل لأي سنة من السنن تكون الحرية سبيل الفساد والفسق والفجور إذا كانت من نصيب المرأة وتكون سبيل الرشاد والفضيلة إذا كانت من نصيب الرجل؟ بأية قوة سحرية ينقلب الذهب في يد الرجل، رصاصا في يد امرأة؟

ثم: لماذا ننظر في حرية المرأة المسلمة، نظرة تختلف عن نظرتنا في حرية المرأة على الإطلاق اللهم إلا ان نكون على إعتقاد أن الجوهرة في يد المسيحية أو البوذية أو الزرادشتية، تنقلب حجرا نجسا في يد المسلمة، والا ان نسلم ان أثر هذه الأديان في النفوس أحصن للنساء من أثر الاسلام.

يصور لنا أصحاب التقاليد الآثار التي تترتب على حرية المرأة وتمتعها بحقوقها المدنية والسياسية، بصورة انتكاسية، إذ يخيل اليهم ان الحالات القائمة اليوم في عالم المرأة هي أسمى وأحكم وأفضل ما يكون، وانه ليس في الإمكان

أكرم مما كان، ويخيل اليهم أن الحالات التي تقوم إذا نالت المرأة حقها الطبيعي، هي أخس وأسف وأرذل ما يتصور. والحقيقة انهم واهمون. فالرجل هو الرجل، والمرأة هي المرأة، في كل العصور وفي مختلف الأطوار في كليهما من النقائص والكمالات ما خطت الطبيعة في لوح الحياة. ما زادت الحرمانات التي نزلت بالمرأة في خلال العصور المرأة فضيلة، ولا زادتها رزيلة، فقد ظلت المرأة هي المرأة. فهي نبت للطبيعة لا يتغير ولا يتبدل. وانما يتبدل في المرأة العادات والترعات. فان الحرمانات تحملها على اللجوء إلى فكرات السوء، بقدر ما تحملها الحرية على فكرات الخير والجمال.

هل انتكست الأخلاق ذلك الانتكاس الموهوم، الذي يتخيله أسيادنا أصحاب التقاليد، في كثير من بلاد أوربا عندما تحررت المرأة من أسر الرجل؟ هل شاعت فوضى الأخلاق وانحلت روابط الاجتماع؟ كلا وألف مرة كلا. فإن أوربا لا تزال سيدة الدنيا حتى بعد أن تحررت المرأة فيها، بل أنها زادت قوة إلى قوة منذ أن شاركت المرأة الرجل في عالمي السياسة والاجتماع.

أيراد بنا أن ننظر في قضية المرأة في الغرب وقَضيتها في الشرق من زاويتين مختلفتين؟ أما إذا أريد بنا ذلك، فإنه ولا شك يلزمنا القول بأن المرأة الشرقية والمسلمة بخاصة، أقل ائتمانا على فضائلها من المرأة الغربية. وهذه على أية حال قضية فيها نظر، لم يفصح لنا عنها أسيادنا أصحاب التقاليد.

إن الكلام في قضية المرأة على هذه الصورة إنما يقصد به الانتكاس لا الإصلاح. أما الذي أعتقده فهو أن هذه القضية الخطيرة ينبغي أن تعالج في ظل الحالات العالمية التي تساق فيها الأمم الآن، لا في ظل حالات محلية، تختلف ملابساتها عن مقتضيات الحضارة مراحل كبيرة وأشواطا طويلة.

أريد أن يعرف أولئك الذين ينادون بالتقاليد، ما هي تلك التقاليد، أهي تقاليد الحريم والأغوات والدادات؟ وإذا لم يكن هذا هو ما يعنون بالتقاليد فأي شيء يعنون؟ أهي تقاليد البشرى واتخاذ المحظيات، وما يملك يمين الرجل من نساء؟ أهي حبس المرأة واستغلال ضعفها ومنعها من التمتع بأية قدرة اقتصادية لتظل عالة على الرجل، ورهينة لأمره؟ أهي شريعة أن تمنع المرأة من كسب قوتها وان مست إليه الحاجة، لتظل إلى الأبد ذلك المخلوق الضعيف المهان المترهل الجسم والعقل والحواس؟ أرجو أن يحدد القائلون بالتقاليد، ماذا يعنون بها، وإلا فان هذه التقاليد تصبح ذلك الحصان المجنح الذي نقرأ أخباره في الأساطير.

إن الحياة الاجتماعية قد انقلبت آيتها. فلئن قامت الحياة الاجتماعية قديما على قوة العضلات والجرأة والبطولة المستندة إلى السيف والحربة والمزراق، وكانت جميعا من خصائص الرجل، فإنها تقوم اليوم على قوة الآلة، لا آلة الحرب وحدها، بل آلة المصنع، كما انها تقوم إلى جانب المصنع على قوة العلم الذي يؤسس المصنع ويخترع الآلة ويوجه سياسة العمل. والأمم الحديثة إنما تعتمد في تشييد ذلك كله على ما يسمى "قوة الحشد" ونقصد به حشد جميع قوى الأمة، ثم توزيعها على المرافق العامة توزيعا يتوخى فيه التوجيه نحو الغايات التي تتطلبها الظروف، أو تدعو اليها السياسة التي توجه فيها خطى الأمة.

ولقد شعرت الأمم بما يحفزها إلى العمل على حشد القوى منذ أن بدأ الانقلاب الإنتاجي الحديث، إذا أخذت كل أمة تحشد من القوة ما يضمن لها التفوق في معركة التنافس التجاري والتناصر على الحياة. وانما يتم الحشد بتعبئة

قوى الأمة رجالا ونساء.

بلغت هذه الحال قمتها العليا في الحربين الأخيرتين، اذ بان جليا ان الأمة التي تكمل حشدها تكون فرصتها في الفوز أكبر وإنتصارها أضمن. ومن ثمة حتى الآن نرى العالم، وقد أخذت كل أمة تحشد من قواها الإنتاجية والمادية، ما تتوخى به الفوز في المعركة المقبلة، وإنها لمعركة واقعة لا محالة.

هذا في العالم المتحضر. أما في مصر التي تريد أن تلاحق أمم العالم، وتأخذ بأسباب الحضارة الإنتاجية الصناعية، فلا يؤمن أحد بما لقوة الحشد من أثر في القدرة على البقاء في عالم تستعد حشوده للمعركة الفاصلة، وإنما يراد بنا أن نؤمن بالتقاليد: تلك العنقاء الموهومة.

نشر في المقتطف نوفمبر سنة ١٩٤٩

ادمون رباط

الديمقراطية في البلاد العربية

من خلال تطورها الدستوري

لعل انتشار الفكرة الديمقراطية في عصرنا، هو من المميزات البارزة التي تتصف بها الحضارة العالمية في تطورها الحاضر، فبعد أن نشأت هذه الفكرة، بصياغتها السياسية، واتسعت في الغرب - وأعني بالغرب من الوجهة الحضارية، بالإضافة إلى أوروبا الغربية، أميركا الشمالية، التي وجدت فيها الشعوب الأوروبية، امتداداً متضاعفاً لنشاطها ومؤسساتها وفلسفاتها ومصالحها - وأضحت هذه الفكرة عنصراً فعالاً من العناصر المكونة في المجتمعات الغربية، وشعوراً محركاً في حياتها العامة، قد انتقلت إلى أوروبا الوسطى والشرقية وإلى أميركا اللاتينية في خلال القرن التاسع عشر، ومن ثم إلى الأقطار الإسلامية وإلى سائر أنحاء آسيا، وفي الوقت الحاضر إلى أفريقيا السمراء والسوداء، مصطحبة معها، في امتزاج نفسي وعقائدي متلازم مع القومية الناتجة عنها، النظريات الاشتراكية، كنتيجة منطقية لهذا التطور الشامل الذي تناول الجماهير والأقوام في كل صقع ومكان.

وكان لا بد لهذا الانتشار من ردة فعل عميقة، بدت مظاهرها في كيفية تفهم الشعوب التي اعتنقت الديمقراطية، لمعانيها ومضامينها، إذ أن مفاهيم الديمقراطية قد تعقدت بقدر تطورها وانتشارها في القرون الأخيرة من التاريخ المعاصر.

ومن المعلوم أن ما من فكرة في العلوم السياسية الحديثة قد اختلفت تعاريفها، كالفكرة الديمقراطية، هذه التعاريف التي تتبدل وتتوسع محتوياتها، بتطور الكيانات الاجتماعية التي تنطبق عليها، وابتكار النظريات الملائمة لتفسير هذه المحتويات وربطها بفلسفة جامعة، لتكون متجاوبة مع الحاجات الاجتماعية الضاغطة المتفاقمة.

إن فكرة الديمقراطية قديمة كتعبيرها، إذ أن بوادرها تعود إلى الفلسفة اليونانية. وتقول هذه الفكرة بمعناها الارسطوتلي المعروف، بان الديمقراطية إنما هي في مساهمة الطبقات الشعبية - أي العاملة - في إنشاء الحكم وممارسته، وذلك بجعلها شكلاً من أشكال الحكم، بجانب الملكية والارسطوقراطية أو الاوليفارشية.

وبهذا المعنى الدستوري الضيق، قد بقيت الفكرة الديمقراطية محتفظة طيلة القرون الوسطى، في مؤلفات آباء الكنيسة ورواد الفلسفة السكولاستيكية، إلى أن ظهرت الانبعاثات المتوالية، في حياة أوروبا الغربية. ابتداءً من القرن الخامس ولربما الرابع عشر.

ففي هذا العهد، الذي حمل ما حمل من أسباب ازدياد شوكة أوروبا وحضارتها، مع ما أدت إليه الصراعات العقائدية الخصبة، ارتدت الفكرة الديمقراطية صيغتها الكلاسيكية، التي اتسمت بها لغاية أواسط القرن التاسع عشر، هذه الصيغة المتصفة باختلاط الديمقراطية بالحرية، بل بإحلال الحرية كحق ذاتي، محل الديمقراطية كسلطان سياسي، وتعريفها بأنها انطلاق في سبيل تحرير حقوق الإنسان الفردية، الثائرة على القيود التي اعتقلتها، بحكم

إقطاعيات الماضي المتداعية.

وعلى هذا الشكل قد برزت الفكرة السياسية، عندما اندلعت الثورات الغربية، التي دشنت العهد المعاصر، أي الثورات الإنكليزية في خلال القرن السابع عشر، والثورة الاميركية في القرن الثامن عشر، وسلسلة الثورات الفرنسية التي بدأت في أواخر القرن الثامن عشر، مع ما أعقبها من ثورات متشعبة في سائر أنحاء أوروبا في القرن التاسع عشر.

وانتظمت عندئذ الفكرة الديمقراطية في إطارها الدستوري المعروف، فكانت ديمقراطية سياسية، مبنية على الحرية وتحرير الحقوق الفردية، ومقيدة بالتالي للسلطات الحكومية، وذلك بضمانة دستور مكتوب صادر من مجلس تأسيسي ينتخبه الشعب بأغلبية أصوات مواطنيه.

وفي ظل هذه الديمقراطية الدستورية قد انطلقت القوى السياسية الاقتصادية في الغرب، فرافقت الرأسمالية في تأسيس الصناعات الضخمة وفتح الأسواق العالمية واجتياح الممالك البالية وإنشاء الإمبراطوريات الاستعمارية على أنقاضها في آسيا وأفريقيا.

وفي الوقت الذي كانت فيه الحريات الفردية تدفع الرأسمالية الأوروبية إلى غزو القارات الأرضية، كانت الشعوب الغربية تتفتح إلى الحياة العامة، وتتحسس بنمو قواها الاقتصادية الذاتية وتتطلب المزيد في تحقيق حاجاتها الحياتية.

ونشبت عندئذ الأزمات الاجتماعية التي بدأت تشغل الأذهان وتفرض الحلول وظهرت معها النظريات الجديدة كالاشتراكية والماركسية، التي تناولت

مشاكل المجتمع والاقتصاد بالنقد والتمحيص ونبهت العقول، من جهة العمال الخاضعين لمشيئة من يسيطر على سبل معاشهم، إلى ما تنطوي عليها الديمقراطية الدستورية من حقوق مبتورة والحريات الفردية من فراغ وانعدام.

ونشأت عندئذ تلك الحركة التي تسمت بالديمقراطية الاجتماعية والاقتصادية، هذا النوع الشامل من الديمقراطية التي لا يجعلها منحصرة بحق التصويت وتعميمه، وإنما بإعطاء حقوق الأفراد والطبقات محتويات اقتصادية واجتماعية، بغية تحقيق مجتمع اعدل وحياة افضل.

وهكذا تشعبت عندئذ معاني الديمقراطية، وتفرعت:

- إلى ديمقراطية تحريرية (ليبرالية) قائمة على الإقرار بحقوق الفرد المختلفة، في الدين والتفكير والتعبير، في العمل والاجتماع والانتقال، وكل ذلك في إطار الملكية الفردية التي توفر لها الضمانات النافذة.
- وديمقراطية سياسية مستمدة من حق المواطن بالمساهمة في تكوين الحكم ومراقبته، متخذة أشكالاً حكومية مختلفة، كالبرلمانية والرئاسية، وهي من النوع الذي يمت إلى الديمقراطية التحريرية بصلة جوهرية.
- وديمقراطية اجتماعية، تدفع إلى تطوير الطبقات الدنيا وتحريرها، ورفع مستواها، لجعلها موجهة لمصيرها ومالكة ناحية اقتصادياتها، سيدة في سياستها وقادرة على توطيد الأمن الاجتماعي في دارها والسلام الدولي في خارجها.
- وأخيراً إلى هذا النوع الجديد من الديمقراطيات السوفيتية والشعبية، التي تهدف إلى تحقيق الاشتراكية، لتهيئة السبل أمام الشيوعية الصحيحة، بفعل حزب واحد يتولى قيادة أمورها، بواسطة ديكتاتورية بروليتارية لا ينضم إليه

إلا من كان أهلاً بالثقة المجربة وأميناً للمبادئ القومية، ومتمرساً على التقيد بالخطط الصلبة.

وهذه الاتجاهات المركبة، والمتناقضة في كثير من النواحي، التي تتخلل في الوقت الحاضر، النظريات الديمقراطية الغربية، قد بدأت تتسرب إلى البلاد العربية.

ولكن الديمقراطية الدستورية، بمعناها الأصلي، التي كانت إلى حين قريب، تروي المؤلفات الدستورية المعروفة أوصافها القانونية، هي التي تقدمت في البلاد العربية، سائر النظريات السياسية، ولا سيما القومية والاشتراكية.

ذلك أن الدول العربية الحديثة قد نشأت على أساس الديمقراطية الدستورية، كما أن الدولة العثمانية قبلها قد حاولت عبثاً تطوير سلطاتها وتكييف مؤسساتها وفقاً لمراميها.

والحق أن لهذا النوع من النظام السياسي تاريخاً يعود عهده إلى ما ينوف القرن الكامل، وجرت حوادثه، بضغط من الغرب في العهد العثماني، في طوره الأول، وضد الغرب في عهد الحركات الاستقلالية في الطور الثاني، إلى أن وصل إلى ما وصل إليه في الوقت الحاضر، من انحلال وتجديد.

وهذا ما يجعل دراسة الموضوع لازمة من جهتين على الأقل، من جهة تاريخ انتشار الديمقراطية الدستورية، في الدولة العثمانية أولاً، ومن جهة تأسيسها في الدول العربية ووضعها الحالي ثانياً.

أولاً: في الحركة الدستورية في الدولة العثمانية:

قد يبدو للمطلع أن بذور الديمقراطية العصرية كانت كامنة في التقاليد والأذهان، منحدرة عما أوجده الإسلام من مبادئ إنسانية ونظريات سياسية، بانت بأروع مظاهرها في عهد الرسول وصحبه الأولين، فاستمد منها الفقهاء مادتهم الغزيرة في استخراجهم منها الأحكام الشرعية وتصنيفهم للقواعد الفقهية.

إلا أن بنتيجة الإمعان المجرد في تاريخ الدول الإسلامية، لا يتضح أن الصلة كانت مستمرة بين التعاليم والوقائع، لان الحكم بعد الخلفاء الراشدين قد استحال إلى ملكية أعجمية، اتبعت في أساليبها، عادات الدول السالفة واستوحت أهدافها من مطامع الدنيا وأغوارها.

وبالفعل فان معظم الدول التي تعاقبت عبر التاريخ لم تكن في حكمها دولاً ديمقراطية، ولم يكن للمجتمعات التي خضعت لها، أية مساهمة في تكوين سلطانها وتوجيه أعمالها، وما كانت الحريات التي يتمتع بها الأفراد، من مسلمين وأهل ذمة، سوى حريات محض مدنية، كحرية الدين والمعتقد وحرية العمل والتجارة، وهي لا تتصل بالسياسة وأحكامها، ولاسيما وأن هذه الذكريات لأمجاد غابرة كانت اندثرت في القرن التاسع عشر، عندما لاحت في آفاق البلاد العربية، بوادر حضارة الغرب وغمرت منتجاته الصناعية أسواقها الفارغة، وتسللت إلى عقول الآهلين فيها اتجاهاته الفكرية.

ولذلك لا يسعنا إلا الإقرار بان الديمقراطية الغربية قد غرست جذورها في

أوساط لم تكن مستعدة لتقبلها.

ومن الإطلاع على الحقائق التاريخية، يتبين أن الأشكال التي ارتدتها الديمقراطية في الدولة العثمانية، كانت وليدة تدخلات الدول الغربية ومن متطلبات سياستها التوسعية.

ذلك أن الدولة العثمانية قد اضطرت إلى أن تدخل إصلاحات في أجهزتها القديمة، وإلى أن تطور إدارتها العامة، وأن تقر بالحريات الفردية، لإنقاذ وحدتها وصيانة استقلالها، من الأخطار التي بدأت تحدق بها من الداخل والخارج، في القرن التاسع عشر.

ومن الممكن تلخيص هذا التطور الذي تناول تاريخ الدولة العثمانية لحين زوالها، بثلاثة أدوار رئيسية، يتميز كل منها عن الذي سبق بقوة انصياعه لفكر الغرب ومؤسساته، وهي:

أولاً: مرحلة "التنظيمات"، أي الإصلاحات الإدارية (١٨٠٨ - ١٨٧٦)،

ثانياً: مرحلة صدور الدستور الأول في الإسلام (١٨٧٦ - ١٩٠٨)،

ثالثاً: مرحلة الانقلاب الدستوري الأول (١٩٠٨ - ١٩٠٩) واضمحلال الدولة العثمانية (١٩١٨)

أولاً: عهد "التنظيمات" (١٨٠٨ - ١٨٧٦):

وكانت هذه المرحلة نتيجة للشعور الذي انتاب رجال الدولة العثمانية،

عندما أخذت أوروبا بغزو بلاد الإسلام، بتجارها وإرسالياتها وفكرها، بأنه لا بد لهذه الدولة الشرقية القديمة من تطوير أجهزتها الإدارية وتجديد حياتها السياسية، وفقاً للمناهج الغربية وفلسفتها، لكي تحول دون الانهيار الذي كان يهددها في داخلها، من جراء الانتفاضات القومية في أول عهدها، ومن خارجها بتدخلات أوروبا المتواصلة في الشؤون العثمانية.

وهذه الحقبة من الزمن التي بدأت في أوائل القرن التاسع عشر، قد انتهت في ١٩١٨، باضمحلال الدولة العثمانية، على اثر انكسارها وانكسار حليفتيها ألمانيا والنمسا بنتيجة الحرب العالمية الأولى.

١-وأول تلك المحاولات في إصلاح الدولة وإدخال "التنظيمات" الجديدة عليها، كما كانوا يصفونها، قد حدثت في عهد السلطان سليم الثالث، غير أن ثورة الانكشارية التي لقي حتفه فيها عام ١٨٠٧، قد جمدت هذه الحركة في مهدها.

واقتنع خلفه السلطان محمود الثاني - الذي كان من اشد سلاطين بني عثمان، تمشياً مع مقتضيات الزمن - بما باتت تؤلف هذه الشرذمة المخيفة من الجنود من خطر على مشاريع الإصلاح، بعد أن لعبت دورها الحاسم في بناء العظمة العثمانية في الماضي، وسرعان ما قضي عليها قضاءً مبرماً بتقتيل أفرادها وتشريد فلولها.

وعندئذ قد اتسع المجال أمامه للمباشرة بالإصلاحات المنوية في الجيش والنواحي العامة من المجتمع الإسلامي وعاداته.

غير أن سياسته الاجتماعية لم تنفذ إلى الجذور، بل اكتفت بتبديل مظاهر

العادات، كاحتذاء الطربوش بدل العمامة، وقص اللحية، وإعفاء العلماء والوزراء من السجود أمامه إلى ما هنالك من العادات الشرقية البالية التي تمكن من إلغائها.

وما يسترعي الانتباه انه لم يجرؤ على إلغاء الفوارق في اللباس التي كان أهل الذمة يتميزون بها، وقد لبثوا مكرهين، في كثير من الأمكنة المختلفة، على استعمال ألوان في ألبستهم يعود اصلها إلى قديم الزمن.

ولكن في الوقت الذي كان السلطان منهمكاً فيه بإدخال الإصلاح إلى الدولة، قد شن عليه واليه في مصر محمد علي باشا حروبه المعروفة، الأولى في ١٨٣٢ التي انتهت بمعاهدة كوتاجية في السنة التالية، والثانية في ١٨٣٩ التي ما أوقف فيها زحف إبراهيم باشا نحو الأستانة والمضايق الغربية، إلا بريطانيا بمؤازرة سائر الدول الكبرى، باستثناء فرنسا حليفة مصر في هذا الوقت.

فتسرب الشك، بل اليأس، عندئذ، في تركيا وغير تركيا من بلاد الإسلام والعرب، إلى رجال السياسة، من أن تستطيع الدولة العلية بأساليبها الخاصة، مقاومة تلك التيارات الداخلية التي كانت تتجاذب أركان البنيان العثماني من أطرافه المختلفة، بدون أن تساندها بذلك مساعدة خارجية.

وقد برز بين رجال الدولة رجل، هو رشيد باشا، الذي التحق بالديوان السلطاني وأمسى بعد حين وزيراً، وكان من اشد السياسيين تحمساً للتنظيمات، واقتناعاً بضرورتها، في عمليات إنقاذ الدولة من الزوال. وكان متيقناً بان السبيل الوحيد لإحيائها وإبعاد التفسخ عنها، إنما كان بإتباع خطوات أوروبا في ميادين حياتها كافة وبدون استثناء، وحتى فيما يبدو مخالفاً

منها للتقاليد الموروثة، وذلك لقطع الطريق على سياسة أوروبا بالتدخل الدائم في شؤون الدولة، ولاسيما بما يتعلق بمشكلة أهل الذمة، التي كانت تجري هذه التدخلات من أجلهم وبحجة حمايتهم، وخصوصاً في الولايات البلقانية الثائرة.

ولكن هذه السياسة توقفت لمدة قصيرة، بوفاة السلطان محمود الثاني سنة ١٨٣٩، وقد نقل الرواة عن لسانه، عبارة كانت كالوصية لخلفائه، في سياستهم نحو أهل الذمة، وذلك بقوله:

"أريد من الآن وصاعداً أن لا أميز المسلمين إلا في جامعهم والنصارى في كنيستهم واليهود في كنيسهم".

وفي هذا القول لخليفة المسلمين، الدلالة الكبرى على أن تطوراً عميقاً قد بدأ يفعل فعله في عقلية الدولة، إذ أن فكرة الدولة العصرية، الدستورية، كانت كامنة في هذا التصريح التاريخي.

٢-وفي حفلة مبايعته، قد أدلى خلفه السلطان عبد المجيد بتصريح، وعد فيه بأنه سينصرف في عهده إلى العمل لسعادة رعاياه، "أمسلمين كانوا أو من أهل الذمة"، وكان من أولى أعماله أن أعاد إلى الديوان رشيد باشا، الذي استمر متابعاً سياسة التنظيمات بقوة متزايدة.

ولكن سرعان ما اندلعت الحرب الثانية بين الدولة وواليها في مصر محمد علي.

وكان لا بد للسلطات في هذا الظرف الدقيق، من الإقدام على عمل ذي اثر فعّال، ليعيد الطمأنينة إلى الناس ولاسيما إلى النصارى في البلقان

والأناضول وسوريا ولبنان والعراق - وحتى إلى أهل مصر من مسلمين وأقباط، الرازحين تحت حكم محمد علي.

ففي ٣ تشرين الثاني سنة ١٨٣٩، وفي حشد من كبار الدولة وعلماء المسلمين ورؤساء الطوائف المسيحية واليهودية، قد أمر السلطان الصدر الأعظم بتلاوة تصريح كان أعده.

وإذا ما تمعنا به اليوم، نجد أن التصريح، - المعروف باسم "خط هومايون كول هانه"، أي الإدارة السنية الصادرة عنه في قصر كول هانه - الذي كان له دوي عميق في المملكة واثر بعيد في تاريخها السياسي والدستوري، إن هذا التصريح يناهز في أهميته إعلان حقوق الإنسان والمواطن في إبان الثورة الفرنسية. ولا شك أن هذا النص الخطير كان بمثابة الشرعة الأولى لحقوق الأفراد وحرياتهم، على اختلاف مذاهبهم ونحلهم، بدون تمييز بينهم في الدين والجنس واللغة، ولا تفريق بين مسلم وغير مسلم.

والحق أن هذه الشرعة قد أنهت عهداً طويلاً كانت الدولة فيه دولة إسلامية، بمعناها الشرعي، لتفتح عهداً جديداً في الإسلام، هو عهد الدولة العصرية، التي سرعان ما تحولت إلى دولة دستورية، بحكم انتهاجها هذا السبيل.

هذا وقد استهل السلطان خطابه، بتصريح فيه من المعنى ما يدل على هذا الاتجاه، وذلك بقوله:

"هذه المؤسسات التي يقتضي إنشائها فإنما يجب إسنادها إلى ثلاث قواعد وهي: أولاً الضمانات التي ستؤمن رعايانا، بشكل ثابت، على حياتهم وشرفهم

وأموالهم، وثانياً طريقة منظمة لفرض الضرائب وجبايتها، وثالثاً طريقة منظمة لتجنيد الأفراد وتحديد مدة خدمتهم. .."

وقد تحرر هذا النص بشكل خطاب موجه إلى الصدر الأعظم، بعبارات التعظيم والتبجيل والتشديد، وبعد أن طلب إليه أن يعتني، عناية فائقة، بتنفيذ أوامره، قد ختم السلطان كلامه بالتهديد والوعيد، إذ يقول: "وقد لفظت اللعنة السماوية على من يتجرأ على الإخلال بأحكام هذا الخط".

وبالرغم من أن هذه الشرعة لم تكن متضمنة سوى تلك العقوبة المعنوية، فان أثرها كان بليغاً في تاريخ الفكرة الدستورية في الإسلام، باعتبار أنها تؤلف اقدم نص رسمي نجده في التاريخ، جاء فيه إعلان صدر عن اعظم دولة إسلامية، بقبولها الصريح بمبادئ الدولة العصرية الدستورية.

٣-ولكن الخطر قد زال بعد أن فرضت أوروبا على محمد علي، صلحاً مع السلطان، بموجب معاهدة لندن المعقودة في ١٥ يوليو (تموز) ١٨٤٠.

وهكذا عادت الدولة العثمانية إلى سابق عهدها، من سلطان مطلق وتمييز بين رعاياها المسلمين وغير المسلمين، بحاجب من الأحكام الشرعية والقانونية في جميع ميادين الحكم والإدارة، لا يجمع أجزاء الدولة المبعثرة بطوائفها المختلفة في الدين والجنس واللغة، سوى قوة جيشها ورضى الغرب بإبقاء " الرجل المريض" قائماً، وذلك بالرغم من القوانين الحديثة التي توصل رشيد باشا إلى إصدارها، في نواح هامة من أجهزة الدولة، بين سنة ١٨٤٠ و١٨٥٠.

على أن الفرصة قد أتيحت لأوروبا مرة أخرى، للضغط على الباب العالي،

وحمله على السير مجدداً نحو الإصلاح والتطور، وذلك عندما أعلنت روسيا الحرب على السلطان، في مارس (آذار) سنة ١٨٥٤، نتيجة لاصطدام مطامع الدول الكبرى فيما بينها، واضطرت إنكلترا وفرنسا والنمسا والسافوا، إلى تعبئة جيوشها وخوض الحرب ضد روسيا، لإنقاذ حليفتها تركيا من الزحف الروسي.

وفي معاهدة الصلح المعقودة في باريس، في ٣٠ آذار ١٨٥٦، بين الدول المتحالفة والإمبراطورية الروسية، قد برزت فيها، بصورة خاصة، المادة ٧، التي أقرت بموجبها الدول الأوروبية، للمرة الأولى في تاريخ القانون الدولي، بان الدولة العثمانية قد أصبحت عضواً في جماعة الدول الخاضعة للقانون الدولي، وذلك بما نصه:

"إن للباب العالي الحق بان يساهم بفوائد القانون العام (الدولي) والائتلاف الأوروبي (concert européen) وأن أصحاب الجلالة قد تعهدوا، كل من جانبه، بان يحترم استقلال الإمبراطورية العثمانية وسلامة أراضيها، وأن يضمنوا بالاشتراك بينهم، تنفيذ هذا التعهد بدقة، وهم يعتبرون بالتالي كل عمل يمس به، مسألة تتعلق بالصالح العام".

ولقاء هذه الضمانة لكيانها، قد اضطرت الدولة العثمانية إلى تقديم البرهان على حسن نواياها في إصلاح إدارتها وتحرير رعاياها المسيحيين من القيود القديمة، وذلك في إعلان جديد على نمط شرعة "كل هانة" السابق.

وهذا الإعلان إنما كان في الخط الهمايوني الصادر عن السلطان عبد المجيد، في ١٨ فبراير (شباط) سنة ١٨٥٦، الذي تضمن تحديد حقوق الطوائف

المسيحية، تحديداً مفصلاً.

ولم يكن هذا الخط ذلك القانون التقدمي كما وصفه عندئذ معاصروه في الغرب والشرق، لان بنتيجته قد تجمدت الأوضاع الطائفية القائمة، إذ انه اقر لكل طائفة، بحقها بحياة طائفية مستقلة تحت حكم الدولة العثمانية، وجعل من قوانينها الطائفية وتقاليدها الموروثة، قوانين نافذة، أسوة بسائر قوانين الدولة ومن جراء هذا التجميد قد توقفت عجلة التحول في الدولة نحو الدولة العصرية ولربما حركة التقارب بين المسلمين وغير المسلمين، وعلى الأخص، بين العرب الذين يمتون إلى اصل واحد ولغة مشتركة.

٤-وبعد قليل قد تجددت الاضطرابات في جبل لبنان، بعد أن نشبت أولاً وثانياً، ابتداء من سنة ١٨٤٥، وانقلبت إلى فتن دامية كانت أسبابها اقتصادية إقطاعية، فذهب ضحيتها عدد كبير من نصارى الموارنة، في الجبل وسائر الطوائف المسيحية في دمشق، مما دفع الدول الغربية إلى التدخل بعنف، وفرنسا إلى إرسال حملة عسكرية إلى لبنان.

وقد انبثق عن تلك الحوادث، نظام جبل لبنان في ١٨٦١-١٨٦٤، هذا النظام الذي جعله يتمتع بإدارة ذاتية في ظل السيادة العثمانية، وتحت رعاية الدول الغربية، الممثلة بلجنة عليا مؤلفة من سفرائها في القسطنطينية.

وللمرة الأولى في الدولة العثمانية، وفي بقعة جبلية من أراضيها، قد باتت الإدارة خاضعة إلى رقابة مقيدة بمعناها الدستوري.

وهذا النظام الذي دام عهده حتى تشرين الثاني سنة ١٩١٤، إذ أن الحكومة التركية قد ألغته عندئذ بقرار منفرد، بموافقة حليفتيها ألمانيا والنمسا،

قد جعل من جبل لبنان، طيلة هذه المدة، مأمناً كان يلجأ إليه كل ناشد للحرية، على اختلاف مظاهرها، وانقطع تاريخ لبنان منذ ذلك الحين، عن أشغال سياسة الغرب، كما كان عليه قبلاً، بالرغم من أن هذا النظام قد دفع باللبنانيين، بسبب حصرهم في حدود ضيقة وإمكانيات ضئيلة، إلى الهجرة نحو وادي النيل والعالم الجديد، بدلاً من التوطن في سائر أنحاء المملكة العثمانية ولاسيما في الأقطار العربية، التي بدأت ترزح بعد قليل، تحت حكم السلطان عبد الحميد الثاني، الذي اتصف بسياسته الخاصة بقمع الحريات وإتباع الأساليب الإرهابية.

ثانياً: الدستور الأول في الإسلام "١٨٧٦-١٩٠٨":

وقد بدأ عهد السلطان عبد الحميد الثاني بسلسلة من الاضطرابات في بلاد البلقان الثائرة على الحكم العثماني، فكانت الجيوش التركية تجتاح المدن والقرى وتعمل فيها قتلاً وتخريباً، مما أثار الرأي العام في أوروبا ودفع بقيصر روسيا إلى انتهاز الفرصة لتهديد الأستانة والاستيلاء على مضايقها، تحقيقاً لحلمها القديم بالتوصل إلى البحار الدافئة.

وقد شعر السلطان بالخطر الجسيم الذي أحدق هذه المرة أيضاً بالدولة، ولتهدئة الخواطر الثائرة في الغرب، قد وجهت الوزارة الخارجية، في ١٢اوكتبر (تشرين الأول) ١٨٧٦، إلى السفارات الأجنبية لدى الباب العالي، مذكرة أعلنت فيها عزم السلطان على إصدار دستور عصري، يتضمن إنشاء مجلس نيابي، يقوم بمهمة السلطة التشريعية في الدولة ويراقب أعمال السلطة التنفيذية.

إلا أن هذه المبادرة الحاسمة من السلطنة، لم توقف روسيا في طريق مقصدها، بإعلانها الحرب على تركيا واجتياز جيوشها الحدود العثمانية، من جهتي الدانوب والقوقاز. فتخوفت إنكلترا مجدداً من نتائج هذه الحرب على مصير تركيا، وخشيت احتلال روسيا لاستانبول والمضايق، فدعت عندئذ إلى عقد مؤتمر في العاصمة التركية لاتخاذ التدابير المقتضية.

وفي اليوم الذي انعقد فيه هذا المؤتمر، في ١١ ديسمبر (كانون الأول) ١٨٧٦، وعلى صوت المدافع، ابتهاجاً بالحدث العظيم، قد أعلن مدحت باشا، الذي اسند السلطان الحكم إليه قبل أيام، الدستور الجديد، الذي جاء الوعد به في مذكرة أكتوبر السابقة.

و لم يتوان مدحت باشا عن إبلاغ المؤتمر صورة رسمية من الدستور، وقد وصفته مذكرة حكومة الباب العالي إليه، "بأنه حدث سيبقى ذكره منقوشاً إلى الأبد في تاريخ الإمبراطورية العثمانية، وأن المؤسسات الجديدة التي تضمنها، سيكون من شأنها أن تؤسس عهد الحرية والعدل والمساواة، أي انتصار الحضارة فيها "، وقد أضافت المذكرة على هذه الوعود، بان الدستور لم يكن وعداً نظرياً، "بل عملاً فعلياً ورسمياً قد اصبح ملك العثمانيين كافة".

ولا شك أن صدور هذا الدستور قد احدث انقلاباً فكرياً جذرياً في تاريخ الإسلام وتطور قانونه العام، وهو الدستور الأول من نوعه، الذي صدر في دولة إسلامية، مستوحياً أحكامه وناقلاً مؤسساته من الحضارة الغربية.

وهذا الدستور الذي تم نشره رسمياً في ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٧٦، قد أوجد قيوداً هامة للسلطان المطلق الذي كان صاحبه يتمتع به منذ قرون. والحق انه

حول السلطنة من حكمها المطلق المستبد، إلى ملكية دستورية ودولة برلمانيـة. فقام بجانب السلطان مجلس وزراء متضامن بأعضائه، مسؤول بكامله أمـام البرلمان، يتألف من مجلس أعيان "شيوخ" ومجلس مبعوثان "نواب"، وقد اقـر الدستور للعثمانيين كافة، على اختلاف أديانهم وأجناسهم ولغاتهم، الحريـات العامة والحقوق الفردية، وللقضاء الاستقلال والسلامة، وللشـعب التعليـم الابتدائي الإلزامي.

إلا أن الدستور قد أبقى - وهذا ما لم يكن بوسعه تعديله في دولة تضـم أكثرية ساحقة من المسلمين ويرى فيها المسلمون في العالم درعهم الأخـير - فانه قد أبقى الإسلام ديناً رسمياً للدولة.

غير أن إعلان الدستور لم يحل دون وصول جيوش روسيا، في السنة التاليـة إلى مداخل استانبول لفرضها على تركيا معاهدة سان سطفانو الكاسرة، ولولا إنكلترا - التي استوفت عندئذ ثمن مساعدتها باستيلائها على جزيرة قـبرص - ومساهمة بسمارك، الذي لعب "الوسيط الشريف" (l'honnete courtier) كمـا قيل عنه، في مؤتمر برلين، المنعقد في سنة ١٨٧٨، لكان قضت روسـيا علـى تركيا وعجلت في إزالتها، منذ هذا التاريخ.

ولكن في هذا العهد الذي كان اشتد تدخل الدول الغربيـة في الشـؤون التركية، بحجة حماية النصارى والمحافظة على مصالح الشـركات والجاليـات والإرساليات الأجنبية، وأخذت السيادة التركية في البلقان تتقلص وتنفصـل عنها مقاطعات واسعة، لتتحول إلى دول جديدة.

وهكذا بدأ مؤتمر برلين للعثمانيين، ضربة قاسية لسياسـة التنظيمـات في

تركيا الحديثة وخيبة مريرة لأنصار هذه السياسة وآمالهم، وما لبث السلطان عبد الحميد أن انتهز هذه الفرصة، ليقوم بانتهاج سياسة رجعية للقضاء على الحياة الدستورية والنظام البرلماني، بل على الفكر الأوروبية عامة، على اختلاف أنواعها، متخذة شكل "الإسلامية التوسعية" (panislamisme)، كما وصفها الأوروبيون عندئذ، ومتصفة بالرجوع إلى الأحكام الشرعية في الحكم والسياسة وبالدفاع عن الإسلام وشعوبه في العالم، وبتغذية الروح الإسلامية لجعلها مسيطرة على الجماعات القائمة، بدلاً من الشعور القومي الذي كان يرى فيه السلطان العدو الأكبر للإمبراطورية العثمانية، المؤلفة من شعوب تفترق في قومياتها وتتنافر في عناصرها وتتباعد في لغاتها.

وعمد السلطان في ١٨٧٨، بعد سنتين من صدور الدستور، إلى تعليقه إلى اجل غير مسمى، وإغلاق البرلمان وإعادة أعضائه إلى بلادهم، و لم تقف هذه الردة عند حد الدستور والبرلمان، فامتدت إلى اضطهاد رجال السياسة المعروفين بمظاهرتهم للحركة الدستورية، أمثال مدحت باشا الذي كان العامل الأكبر على وضع الدستور وإصداره، وقد نفاه السلطان إلى الحجاز، حيث ذهب ضحية مكيدة دبرها السلطان بنفسه.

واشتعلت عندئذ الثورات الداخلية وازدادت مطاليب الشعوب الغير إسلامية، حدة واتساعاً، كثورة جزيرة الاقيرتش ومذابح أرمينيا، وهي من مظاهر تلك السياسة التي حاول السلطان إتباعها، لتوطيد ملكه وتجنب الانهيار الذي كان يهدد كيانه، واقترنت هذه السياسة بطغيان شديد لم يتحمل وطأته الأحرار، الذين كانوا ينشدون الحرية والاستقلال في الأقطار العربية، أمثال عبد الرحمن الكواكبي، الذي كان أول من أيقظ العرب، بصيحاته المدوية، بعد

أن لجأ إلى وادي النيل، ونشر هناك قصيدته الشهيرة التي ناشدهم فيها، بـــان يستيقظوا من سباقم العميق ويوحدوا صفوفهم، مسلمين ونصارى، ويتذكروا أمجادهم وتراثهم التليد، لكي يحيوا أمة عربية ويرفعوا لوائها عالياً بين الأمـــم العصرية.

ولكن التطور كان اشد أثراً من الرجعية، والفكرة الدستورية انفذ تغلغـــلاً في النفوس من التقاليد القديمة، وما لبث أن اصبح الدستور في أوائـــل القـــرن العشرين، المقصد الذي باتت تصبو إلى تحقيقه الأحزاب السياسية.

ثالثاً: الانقـــلاب الدســـتوري الأول في الإســـلام "١٨٠٨-١٨٠٩" واضمحلال الدولة العثمانية "١٩١٨".

وبرز، بين تلك الأحزاب، حزب الاتحاد والترقي، الذي تولى قيادة الحركة، ومن ثم تدبير الانقلاب ضد عبد الحميد، وذلك علـــى مرحلتـــين: الأولى في خريف سنة ١٨٠٩، عندما زحف الجيش من سالونيك بقيادة ضباط ينتمـــون إلى هذا الحزب، فاكره السلطان على إعادة الدستور، الذي ظل معلقـــاً منـــذ سنة١٨٧٨، والثانية في نيسان سنة ١٩٠٩، عندما قام السلطان بمحاولة قمـــع الحركة الدستورية بمعاونة بعض العناصر الرجعية، فاضطر الحزب إلى خلعـــه وإبداله بالسلطان محمد رشاد.

وبعد أن اجري فيه بعض التعديلات، قد صدر الدستور المجـــدد في ١١آب سنة ١٩٠٩.

وما يقضي الإشارة إليه هو أن في الوقت الذي تم خلع السلطان عبد الحميد، كانت دولة إسلامية أخرى قد وصلت إلى دستورها الحديث. ففي إيران (أو بلاد العجم كما كان يقال في ذلك الحين) قد اضطر الشاه، بضغط إضراب عام شمل العاصمة طهران وبعض الأقاليم الأخرى، إلى إصدار قانونين تأسيسيين، في ٦ اغسطس (آب) و٣٠ ديسمبر (كانون الأول) سنة ١٩٠٦، عقبها نص "متمم للقانون الدستوري"، في ٨ أكتوبر سنة ١٩٠٧، وقد تألف من هذه القوانين الثلاثة الدستور الإيراني، الذي ما زال نافذاً إلى وقتنا هذا.

أما في الدولة العثمانية، فقد كان الدستور فاتحة عهد جديد في الحياة العامة، ولكن بعض الدول الغربية قد وجدت في المشاكل الداخلية التي اصطدمت بها سياسة الحكومة التركية، فرصة لتشجيع الحركات الانفصالية في الأنحاء الأوروبية من الدولة، فضمت في سنة ١٩٠٩، إلى إمبراطوريتها ولايتي البوسنياك والارزكوفين، اللتين بقيتا تحتلهما منذ مؤتمر برلين في ١٨٧٨، وهاجمت إيطاليا في سنة ١٩١١، طرابلس الغرب، بدون سابق إنذار أو إعلان حرب، هذا القطر العربي الذي فقدته الدولة العثمانية بنتيجة هذه الحرب، واشتعلت في سنة ١٩١٣، الحروب البلقانية التي أسفر عنها ضم بقايا الأراضي العثمانية في أوروبا، إلى بلغاريا ورومانيا وصربيا واليونان.

وفي هذا الجو المتلبد، الذي ذر في نذير الانهيار، قد وجد الحزب الحاكم نفسه مضطراً إلى أن ينحرف عن سياسة تركيا التقليدية القائمة على الصداقة مع إنكلترا، لمسايرة ألمانيا والانضمام بعد قليل، إلى الحلف المثلث، الذي كان منعقداً بين ألمانيا والنمسا وإيطاليا، كما انه جنح إلى إتباع سياسة التتريك في البلاد العربية، في الوقت الذي كانت تخالجها بوادر القومية العربية في جميع

أنحائها، عن طريق نخبة من رجال القلم والسياسة، في الأستانة ودمشق وبيروت والقاهرة، وهي السياسة المعروفة بالطورانية التي أفقدت تركيا ولاء العرب القديم، ودفعتهم إلى الاتجاه نحو الانفصال عن الدولة العثمانية.

وتوالت الأحداث ووقعت الحرب العالمية الأولى، فاصطفت تركيا بجانب الإمبراطوريتين الوسطتين، وقبل أن تتخلى عنهما إيطاليا نهائياً، ضد الدولتين الغربيتين، فرنسا وإنكلترا، وضد روسيا، عدوة الأتراك الارثية.

فكان الانهيار والزوال في أكتوبر سنة ١٩١٨، عندما اضطرت تركيا إلى قبول الهدنة في مودروس، ومعاهدة سيفر في أغسطس (آب) ١٩٢٠، التي وزعت أراضي بني عثمان بين الدول الظافرة، فكان بموجبها من نصيب إيطاليا جهات اضاليا من الأناضول، ومن حصة اليونان القسم الأكبر من الولايات الغربية الشمالية، وخضعت البلاد العربية إلى انتدابات إنكلترا وفرنسا بعد أن انفصلت عنها الجزيرة وسائر الأقطار العربية.

فقامت عندئذ ثورة مصطفى كمال - كمال اتاتورك - فكانت المعجزة الأولى من معجزات الوطنية الصادقة والبطولة الشعبية، وانتهت بانتصارات ساحقة توصلت إليها تركيا الجديدة، على اليونان والدول الغربية - بمساعدة الاتحاد السوفيتي وقتئذ - وكانت بعد حين المعجزة الثانية، في تسلط التقدمية العلمانية على الرجعية القديمة.

فبدأ عندئذ عهد جديد، لتركيا والبلاد العربية، في القومية والتحديد، فكان في كل منها عهداً دستورياً عصرياً، بمعناه الغربي الصحيح، تجلت فيه

الاتجاهات الديمقراطية فوجدت فيه الحركات القومية سبيلاً إلى تحقيق مطاليبها في السيادة والاستقلال.

ثانياً: في تأسيس الديمقراطية الدستورية وتطورها في البلاد العربية

لقد نشأت الدول العربية المعاصرة، على مرحلتين رئيسيتين، الدول العربية في الشرق عقب الحرب الأولى من جهة، والدول العربية في المغرب بعد الحرب الثانية، من جهة أخرى.

ففي المرحلة الأولى، قد استقرت دولياً الدولة المصرية التي ظهرت إلى الوجود، منذ عهد محمد علي، ولاسيما بعد أن توطد وجودها بمعاهدة لندن المعقودة في ١٨٤٠ بين الدولة العثمانية والدول الغربية، في حين أن الدول العربية الأخرى، لم تظهر دولياً إلى الوجود، إلا اثر الحرب الأولى، وبظل الانتدابات والمعاهدات الغربية.

أما دول المغرب وأفريقيا، فمنها من تكون حديثاً كالمملكة الليبية المتحدة المستقلة، التي سنت دستوراً لها في ٧ أكتوبر ١٩٥١، والسودان الذي وقع دستوره في أول يناير ١٩٥٦، وموريتانيا منذ زمن قريب، وهي عضو في الجامعة الفرنسية، ومنها من استعاد سيادة كانت مغلوبة على أمرها، كالمملكة المغربية، وهي بدون دستور حتى الآن، والجمهورية التونسية التي صدر دستورها في أول حزيران سنة ١٩٥٩، بعد زوال آثار الحماية عنهما.

وما بالإمكان ملاحظته بخصوص كل من هاتين الفئتين من الدول العربية،

أن الحركة الدستورية في الأولى، قد ارتدت طابع المطالبة بالاستقلال، أكثر منها بالحريات الديمقراطية بمعناها المعروف، بينما جاء الدستور في الأخرى مكرساً لاستقلال نالته كل من تلك الدول، بضغط من الشعب في الداخل ومؤازرة الظروف الدولية في الخارج.

آ – الحركة الدستورية في الدول العربية في شرق البحر المتوسط:

١– لقد ابتدأ بعد حرب ١٩١٤–١٩١٨ عهد جديد في الشرق الأوسط، اتصف بظهور الأنظمة الدستورية الحديثة، في الدول العربية التي تأسست على أنقاض الإمبراطورية العثمانية.

وكان لا بد للسوابق الدستورية التي مرت على الدولة العثمانية، وللنظريات الديمقراطية التي تسربت من أوروبا إلى البلاد العربية، من أن تفعل فعلها في تهيئة الأفكار لاعتناق المبادئ الدستورية الغربية، في الحياة العامة العربية.

ومن العوامل التي ساهمت في هذا التقبل في الأذهان، كانت على الأخص التصريحات والوعود التي أغدقها الحلفاء، من إنكليز وفرنسيين وأمريكيين، في خلال الحرب الأولى – ولاسيما بموجب اتفاقات الشريف حسين مع سير هانري مكماهون في١٩١٥–١٩١٦، بالاعتراف للشعوب العربية بحق تقرير مصيرها والاستقلال في بلادها وتحقيق الوحدة بين أجزائها – هذه الوعود والتصريحات التي كانت مقترنة، في الوقت نفسه، بوعد بلفور الصادر في ٢ تشرين الثاني ١٩١٧، بدون أن ينتبه العرب عندئذ إلى ما كان يخفي في طياته من نتائج خطيرة.

إلا أن سياسة الحلفاء بعد ظفرهم، التي آلت إلى تقسيم البـلاد العربيـة وتوزيعها بين الانتدابين الفرنسي والبريطاني، مع إخضاع فلسطين إلى مطـامع الصهيونية العالمية، وكل ذلك تنفيذاً للاتفاقات السرية بين الحلفاء، ولاسـيما معاهدة سايكس - بيكو، المعقودة بين فرنسا وبريطانيا في١٩١٥-١٩١٦، قد كانت خيبة أليمة لآمال العرب وأمانيهم، والسبب الأول لضيـاع فلسـطين وتأخير العرب في استقلالهم وتطورهم نحو الوحدة، بعد أن تم إنشـاء دولهـم المختلفة، على الأسس ذاتها التي رسمها لهم الحلفاء في معاهداتهم السالفة.

وقد أخذت هذه الدول، التي لم تزل قائمة بأشكالها الحاضرة، دسـاتيرها وأنظمتها البرلمانية من الغرب، بدون أي تردد، وهكذا عبرت الشعوب العربيـة عندئذ عما كان يخالج فئاتها الحاكمة والمثقفة من الرغبة بـالتقدم في مضمـار الحضارة الحديثة والحياة الدستورية، على مثال الدول الغربية.

٢- وأول بادرة من هذا النوع ظهرت في سوريا، في عهد المغفـور لـه الملك فيصل الكبير، عندما التئم في دمشق اثـر انتخابـات عامـة، "المؤتمـر السوري" الذي أعلن استقلال سوريا، في ٨ آذار سنة ١٩٢٠، وقـرر في ٣ تموز، تنصيب الأمير فيصل ملكاً على سوريا العربية، على أساس دستور برلماني وصفه بالقانون الأساسي.

وهذا الدستور الذي كان أول دستور ظهر في دولة عربية، بعـد الحـرب الأولى، قد تضمن ١٤٨ مادة، تنظم بموجبها وضع الملكية في سوريا مع تحديـد صلاحياتها، وحقوق الأفراد والجماعات، على أساس الحرية والمسـاواة أمـام القانون، على اختلاف أديانهم وعناصرهم، مع تعداد هذه الحقوق، كحريـة المعتقد وحرية ممارسة الدين وحرية الصحافة والتعليم وحرية الاجتماع وإنشـاء

الجمعيات الخ. وقد أناط الدستور بالسلطة التشريعية إلى مؤتمر يتألف من مجلسين، مجلس للنواب ينبثق عن الانتخاب الشعبي، ومجلس للشيوخ ينتخب المجلس النيابي قسماً من أعضائه ويعين الملك القسم الآخر منه.

أما السلطة التنفيذية فتمارسها حكومة مسؤولة أمام المجلس النيابي وحده.

والجدير بالذكر في هذا الدستور انه اقر باللامركزية الواسعة للمقاطعات السورية في إداراتها الداخلية، باستثناء الشؤون المتصلة باختصاص الحكومة العامة.

وقد زال هذا الدستور بزوال عهد الملك فيصل، بعد أيام، على اثر معركة ميسلون في ٢٥ تموز سنة ١٩٢٠، ودخول الفرنسيين إلى دمشق وامتداد احتلالهم لسوريا جمعاء.

وقد افترق في ذلك الحين مصير كل من الأقطار العربية، بعد أن بقيت موحدة مدة أجيال، لا في حكم العثمانيين وحسب، وإنما منذ الفتح العربي.

وهكذا تبلورت الوضعية الدولية والعربية في الشرق الأوسط، بتوطيد الدولتين القديمتين، إيران وتركيا، وتأسيس دول جديدة فيه، هي العراق وسوريا والأردن وفلسطين ومصر والحجاز وسائر الممالك والإمارات في الجزيرة العربية والخليج الفارسي.

وكل من تلك الدول، باستثناء دول الجزيرة وإمارات الخليج، قد وضعت لنفسها دستوراً حديثاً، استوحت مبادئه ونقلت أحكامه من الدساتير الغربية.

٣- فإيران قد بقيت على دستورها الملكي البرلماني، الصادر في ٣٠

ديسمبر سنة ١٩٠٦، وتركيا قد سنت لنفسها دستوراً جديداً في ٢٠ ابريل (نيسان) ١٩٢٤، بعد ظفرها على اليونان في سنة ١٩٢٢ وعقدها معاهدة لوزان في ٢٣ يوليو (تموز) ١٩٢٣، وهذا الدستور الذي تضمن إنشاء مجلس نيابي لم يزل، بعد تعديلات طفيفة، قائماً حتى اليوم.

٤- وقد مر العراق بفترات مختلفة، كان فيها الدستور يتعدل بتعديل وضعيته الدولية وتحرره من الانتداب. ودستوره الأول هو في القانون الأساسي الذي وضعته جمعية تأسيسية، في ٢١ مارس (آذار) ١٩٢٥، فتعدل أولاً في ١٩يوليو (تموز) ١٩٢٥، وثانياً في ١٧اكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٣، وهو الدستور الذي بقي نافذاً لحين ثورة ١٤ تموز سنة ١٩٥٨، إذ انه حل محله عندئذ دستور مؤقت صدر في آب من ذات السنة.

٥- وأما الأردن، فقد تألفت من إمارة للأمير عبد الله بن الحسين، وصدر فيه ثلاثة دساتير متعاقبة: الدستور الأول، وقد سمي بالقانون الأساسي لشرق الأردن، في ٢٦ شوال عام ١٩٢٨، والثاني، وقد سمي بدستور المملكة الأردنية، في ٧ دسمبر (كانون الأول) ١٩٤٦، بعد أن تحولت الإمارة إلى ملكية، والدستور الثالث المسمى بدستور المملكة الأردنية الهاشمية، الصادر في يناير (كانون الثاني) ١٩٥٣.

٦-ومصر، قد مرت حياتها الدستورية، قبل ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢، بأطوار جد مختلفة، يمكن تلخيصها بما يلي:

أولاً: بالدستور الصادر بأمر ملكي رقم ٤٢ في ١٩ ابريل (نيسان)١٩٢٣،

ثانياً: بالدستور الثاني الصادر أيضاً بأمر ملكي رقم ٧٠ في ٢٢ اكتوبر (تشرين الأول) ١٩٣٠،

ثالثاً: بإلغاء هذا الدستور والعودة إلى الدستور السابق، بأمر ملكي رقم ٦٧ في ٣٠ دسمبر (كانون الأول) ١٩٣٤، الذي تعدل في مادتين منه (١٥٩و١٦٠) بأمر ملكي مؤرخ في ١٦ أكتوبر ١٩٥١،

رابعاً: بالإعلان الدستوري الصادر "عن القائد العام للقوات المسلحة، بصفته رئيس حركة الجيش"، في ١٠ دسمبر ١٩٥٢، الذي تضمن إلغاء الدستور السابق،

خامساً: بالإعلان الدستوري الصادر عن "قائد ثورة الجيش" في ١٠فبراير (شباط) ١٩٥٣،

سادساً: بإعلان دستوري صادر عن "مجلس قيادة الثورة" في ١٨ يوليو ١٩٥٣،

سابعاً: بالدستور الجديد الصادر عن "الشعب المصري" بشخص قائد الثورة الرئيس جمال عبد الناصر، في ١٦يناير (كانون الثان)ي ١٩٥٦.

وقد جاء بعد ذلك إعلان الوحدة بين الإقليمين، مصر وسوريا، في أول شباط ١٩٥٨، على أساس الدستور المؤقت الذي صدر بعد قليل.

٧-أما سوريا ولبنان فقد توحدت حياتهما السياسية، بعد خضوعهما المشترك إلى الانتداب الفرنسي، وظلت موحدة حتى ٣١ دسمبر (كانون الأول) ١٩٤٦، حيث تم جلاء الجيوش الفرنسية عن أراضيهما، وقد ظهر الدستور في كل منهما، كنتيجة شاقة لجهاد طويل قام به الشعبان، لا للظفر بالحريات الديمقراطية وحسب، وإنما في سبيل تحقيق سيادة واستقلال كل منهما.

على أن الدستور قد صدر في لبنان، قبل سوريا، وذلك بفضل الثورة التي كانت قائمة حين ذاك في دمشق وجبل الدروز، إذ أن المفوض السامي، هانري دي جوفنل، قد أراد أن يقدم للسوريين دليلاً على حسن نوايا فرنسا بتحرير لبنان وسوريا من عهد الانتداب.

وبعد أن دعي المجلس التمثيلي المنتخب، إلى الانعقاد في العاشر من كانون الأول ١٩٢٥، تم تعيين لجنة للدستور سميت بلجنة القانون الأساسي (وفقاً للتعبير الوارد في المادة ٣ من صك الانتداب)، التي ما لبثت أن اعتمدت مشروعاً كانت وضعته لجنة في وزارة الخارجية الفرنسية، وبعد مناقشة لم تدم اكثر من ثلاثة أيام، قد صوت عليه المجلس التمثيلي في ٢٢ مايس (أيار) ١٩٢٦، وتوجه في ثاني يوم، المفوض السامي إلى المجلس، وأعلن قيام هذا الدستور، وهو الدستور المعروف بأنه صدر في ٢٣ أيار سنة ١٩٢٦، الذي ما زال قائماً في الجمهورية اللبنانية، بعد أن ادخل عليه تعديلات، في عهد الانتداب في ١٩٢٧ و١٩٢٩، وفي عهد الاستقلال في ١٩٤٣ و١٩٤٩، وهذه التعديلات الأخيرة كانت تقتضيها إزالة آثار الانتداب من نصه.

٨ -بيد أن سوريا لم تصل إلى دستورها - المقيد بالانتداب - إلا في سنة ١٩٣٠، وذلك بعد أن تمنعت فرنسا عن الإقرار بالدستور الاستقلالي الذي وضعته الجمعية التأسيسية المنتخبة في سنة ١٩٢٨، وعلق المفوض السامي - هانري بونسو - أعمال المجلس أولا قبل أن يعمد إلى حله بعد حين.

وإذ أن "الكتلة الوطنية" التي كانت تقود حركة الاستقلال في سوريا، قد أبت الإقرار بأي مظهر من مظاهر الانتداب، فقد اضطر السيد بونسو إلى نشر المشروع الذي كانت وضعته الجمعية التأسيسية المنحلة، بعد إدخال تعديلات

عليه ولاسيما في المادة ١١٦ وهي الأخيرة منه، المتضمنة إقـــرار " حقـــوق " الانتداب و"امتيازاته".

وتم هذا النشر بشكل فريد في تاريخ القانون الدستوري. ففي ٢٢ أيار سنة ١٩٣٠ قد صدر عن المفوض السامي ستة نصوص دستورية - بشكل قـرارات كالتي كان يصدرها المفوض السامي، في ممارسته أعماله التشريعية والإداريـة - كانت جميعها مؤرخة في ١٤ أيار. وقد احتوت هذه النصوص على:

أولاً: الدستور اللبناني، مع انه صدر في ٢٣ أيار ١٩٢٦،

ثانياً: الدستور السوري، الذي كانت أقرته الجمعية التأسيسية السورية، مع إضافة المادة ١١٦ عليه، المتعلقة بسلطات الانتداب، وتعديل المـــادة ٢ مـــن المشروع الأول، العائدة لحدود الدولة،

ثالثاً: نظام سنجق الاسكندرونة المستقل، قبل انسلاخه عن سوريا وتسليمه إلى تركيا في حزيران سنة ١٩٣٩،

رابعاً: نظام منطقة العلويين (وهي محافظة اللاذقية حالياً)،
خامساً: نظام جبل الدروز، وهو جزء من محافظة حوران حالياً،
سادساً: نظام المصالح المشتركة، الذي تضمن إبقاء الوحـــدة الاقتصاديـــة قائمة بين هذه الكيانات الدولية الخمس.

وقد وصف المفوض السامي هذه المجموعة من القرارات الستة، "بالقـــانون الأساسي للأراضي الشرقية المشمولة بالانتداب".

وفي الواقع، فلم يكن من هذه الدساتير دســـتوراً، إلا الدســـتور اللبنـــاني

والدستور السوري، اللذين تضمنا إنشاء نظام برلماني في كـــل مـــن هـــاتين الدولتين.

وقد مرت على هذا "النظام الأساسي" حوادث وثورات عظيمـــة، يعـــود تاريخها إلى الحركة القومية في سوريا ولبنان، اكثر منه إلى تطورهما الدستوري.

٩- وما أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارهـــا حـــتى انبثـــق عـــهد الاستقلال في كل من لبنان وسوريا نجمل وقائعهما التاريخية، بالمراحل التالية:

في ٨ يونيو (حزيران) ١٩٤١، وقبيل دخول الحلفاء، ومنها قوات فرنســا الحرة، إلى لبنان وسوريا قد وجه الجنرال كاترو، عن طريق الطائرات، نـــداء للشعبين السوري واللبناني، وعدهما فيه بتحقيـــق أمانيـــهما في الاســـتقلال والسيادة.

وبعد أن حلت جيوش الحلفاء محل جيوش فيشي، في سوريا ولبنان، قـــد اصدر الجنرال كاترو، في ٢٧ سبتمبر (أيلول) ١٩٤١ بياناً أعلن فيه اســـتقلال سوريا، وفي ٢٦ نوفمبر (تشرين الثاني) بياناً آخر، بإعلان استقلال لبنان.

وبعد أن مهد، بقرارات مختلفة، إلى إجراء انتخابات في لبنان، قد جـــرت هذه الانتخابات في ٢٩ آب و٥ أيلول سنة ١٩٤٣، وانتخب مجلس النـــواب الشيخ بشارة الخوري، رئيساً للجمهورية، الذي كلف المغفور له رياض الصلح بتأليف أول وزارة لبنانية دستورية مستقلة.

١٠ - وفي سوريا، قد اتبعت فرنسا الخطوات ذاتهـــا، إذ أن في ١٠ و١٦ تموز سنة ١٩٤٣، ١٠- وفي ١٠- وفي سوريا، قد اتبعت فرنسا الخطـــوات ذاتما، اذ أن في ١٠ و١٦ تموز سنة ١٩٤٣، جرت الانتخابـــات وجـــاء إلى

الندوة البرلمانية على أثرها، نواب وطنيون منسحمون كل الانسحام مع بعضهم، وفي الجلسة المنعقدة في ١٧ آب، انتخب المجلس شكري القوتلي، رئيس الكتلة الوطنية، رئيساً للجمهورية.

إلا انه، في ليل ١١ تشرين الثاني سنة ١٩٤٣، قد حدثت فاجعة في لبنان، كان لها أسوأ الأثر على مصير الانتداب، إذ اصدر في هذا التاريخ، السيد هللو، سفير فرنسا ومندوبها العام أمره باعتقال رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء وعدد كبير من النواب وزجهم في قلعة راشيا. فكان الإضراب الشامل في لبنان، والاحتجاجات العنيفة في البلاد العربية، والاستنكار العام في العالم. واضطرت فرنسا في النهاية إلى الإفراج عن المعتقلين، فكانت عودتهم إلى بيروت، في ٢٢ تشرين الثاني سنة ١٩٤٣، يوماً مشهوداً قد اصبح ذكراه بعد ذلك عيداً وطنياً، ليس للاستقلال وحسب، بل أيضاً للوحدة اللبنانية الحقيقية.

وقد استقر الدستور اللبناني بعد ذلك، في نصوصه الحالية، بعد التعديلات التي أدخلت عليه، في ٢١ كانون الثاني سنة ١٩٤٧، وفي ٣١ كانون الأول سنة ١٩٤٦، عندما تم الجلاء عن الأراضي اللبنانية - باستثناء التعديل الخاص بالرئيس بشارة الخوري، الذي صوت عليه البرلمان اللبناني في ١٩٤٧، بغية تجديد رئاسته لمدة ستة سنوات أخرى.

١١ - على أن في سوريا، قد اختلفت الحال عما كانت عليه في لبنان. وبدأ المجلس النيابي، بتاريخ ٢٧ تشرين الثاني سنة ١٩٤٣، بإقرار الدستور السوري المؤلف من ١١٥، بعد أن حذف المادة ١١٦ منه، وهي العائدة للانتداب، على أن يشمل هذا الدستور جميع الأراضي السورية بدون تحديد أو تخصيص، وبذلك ألغيت من الدستور جميع آثار الانتداب وعادت المقاطعات

السورية التي كان بترها الانتداب إلى الدولة السورية.

وكأن ثورة لبنان قبل سنتين لم تنفع، فقد قامت الطائرات الفرنسية، في أيام ثلاث أصبحت من أيام العرب القومية في ٢٧ و٢٨ و٢٩ أيار سنة ١٩٤٥، بقذف دمشق وعلى الأخص برلمانها. فكانت كما حصل في لبنان، ردة فعل قوية من الشعب السوري، ومن العالم العربي. وبنهاية مؤتمر لندن في ربيع ١٩٤٦، تم أخيراً الاتفاق مع فرنسا على الجلاء عن كل من لبنان وسوريا في أواخر هذا العام المجيد.

١٢ - وسار كل من هذين القطرين، بعد ذلك، ابتداءً من هذا التاريخ، في اتجاه مستقل عن الآخر. وسرعان ما انقطعت آخر صلة دستورية بينهما في عهد استقلالهما، وبعد أن كانت المفوضية الفرنسية تتولى بين الدول المشمولة بالانتداب، دور القيادة في اتحادها، قد أعلنت سوريا، في ١٤ آذار سنة ١٩٥٠، الانفصال الاقتصادي عن لبنان.

هذا وقد انتابت سوريا بعد قليل من تحريرها، موجة من الانقلابات العسكرية، التي أدت إلى إلغاء وتجديد في دساتيرها. فالانقلاب الأول كان من صنع المرحوم الزعيم حسني الزعيم، في ١٤ آذار ١٩٤٩، وكان الانقلاب الأخير على يد العقيد أديب الشيشكلي في كانون الأول سنة ١٩٥٢، وهو العهد الذي انهار في شباط سنة ١٩٥٤، وعادت على إثره الحياة الدستورية إلى سوريا، لغاية إنشاء الجمهورية العربية المتحدة.

وفي خلال هذه الانقلابات بدلت سوريا دستورها ثلاث مرات، إذ انه تم إلغاء دستورها السابق، على اثر انقلاب حسني الزعيم، وفي عهد الزعيم الحناوي قد وضعت سوريا دستوراً جديداً، صدر في ١٥ أيلول ١٩٥٠. إلا

أن العقيد الشيشكلي قد ألغى هذا الدستور واستبدله بدستور تضمن إنشاء نظام رئاسي، أصدره في تموز ١٩٥٣، وبسقوط هذا العهد وزوال دستوره معه، قد عاد إلى الوجود دستور ١٩٥٠، الذي بقي دستور سوريا لحين إعلان وحدتها مع مصر.

أما لبنان، فقد احتفظ حتى اليوم بدستوره، الذي رأى النور في عهد الفرنسيين، مكتفياً بتطهيره مما كان عالقاً به من آثار الانتداب، ومحترزاً عن كل تعديل، كأن الكيان اللبناني قد بات مرتبطاً بهذا الدستور، وذلك بالرغم من ثورتين صاخبتين قد عصفتا على لبنان، كانت الأولى منهما صامتة في سنة ١٩٥٢، والثانية دموية ١٩٥٨.

ب - القوى الجديدة في الديمقراطية العربية:

١ - ومن التمعن في الحركة الدستورية العربية في الحقبة الأولى من تطورها، تظهر ثلاث ميزات في وقائعها:

الأولى أنها كانت منطوية على ديمقراطية دستورية، تمثيلية، برلمانية، على غرار البرلمانية البريطانية والفرنسية باستثناء دستور الشيشكلي الذي حاول إنشاء النظام الرئاسي في سوريا، في حين انه كانت تنقصه دعامته الكبرى، إلا وهي المحكمة العليا التي تتولى صلاحية الرقابة الدستورية، في النظام الرئاسي الأمريكي.

والثانية أن هذه الدستورية، كان من أتولى مراميها، ليس ارساخ القواعد الديمقراطية في الطبقات العربية، لتعميم مفاعيلها الاجتماعية والاقتصادية، وإنما لتكون وسيلة من الوسائل الفعالة في إقصاء الأجنبي عن الميادين القومية،

وتحقيق، ما أمكن تحقيقه من أماني هذه المجتمعات في الاستقلال والسيادة.

والثالثة أن الرجال الذين قاموا بقيادة هذه الحركة مدة ربع قرن، كانوا من الطبقات العليا، - المؤلفة من أصحاب الأطيان والضياع الواسعة، اكثر مما كانوا من الفئات البرجوازية الصناعية والتجارية، التي يبدو أن ظهورها قد تبع الحرب العالمية الثانية - وانهم كانوا على الأخص من هؤلاء اللذين بدأت مساهمتهم في الحركة العربية، منذ عهد الإمبراطورية العثمانية والملكية المصرية، في معاهد الأستانة والقاهرة.

ولا غرو أن التاريخ بعد أن يكون استعاد رصانته، سيسجل لهذا الرعيل الأول، ما بذله، بجهاده المتواصل، والعنيد في كثير من الأحيان - وأتذكر في هذه المناسبة إبراهيم هنانو وسعد الله الجابري وهاشم الأتاسي وإخوانهم - من فضل في تكوين الدول العربية، وتأسيس لأنظمتها الدستورية، كان من أثرها أن اقتربت هذه الدول في حياتها العامة وعلاقاتها الخارجية، من الدول الغربية، ودخلت في العالم الدولي، على قدم المساواة مع هذه الدول.

ولكن للتاريخ تطورات لا يقودها الأفراد، واتجاهات لا يشعر بها الحاكم، وكان لا بد للأوضاع الجديدة من فرض رجال يبرزون من صميم المعتركات الحياتية. وما الانقلابات المتعاقبة في سوريا قبل وحدتها مع مصر، وما الثورة المصرية قبل تحسسها بعروبتها، سوى علامات ناطقة بهذا التحول العميق الذي تناول الاجتماعات العربية منذ حين لتحريرها، ليس فقط من الاستعمارات الأجنبية على اختلاف مصادرها وأنواعها، وإنما أيضاً من التخلفات الاجتماعية والاقتصادية في ميادين الحياة كافة.

ومن الثابت في التاريخ أن الأساليب الدستورية بنمطها البرلماني القائم على تعداد الأحزاب المنافسة فيما بينها، لا تصلح في الأعمال الجذرية التي تفرضها الظروف القاسية على الأمم المتحفزة للسير إلى الأمام. ويبدو أن الديمقراطية، بمعناها العملي الاجتماعي، لا تعني وجوباً الحرية الفردية المنطلقة، التي كثيراً ما تكون، في حقيقتها، منحصرة في حفنة من الأقوياء اقتصادياً، تتطلب في الأزمات الحادة، تصلباً في القيادة وانتظاماً في العمل وتقشفاً في الاستهلاك. وهنا يبرز التساؤل عما إذا كانت الديمقراطية الدستورية التي أوجدتها الدول الغربية ولاسيما بريطانيا العظمى، عقب ثورات وتطورات أوصلتها إلى ما باتت عليه اليوم من انتظام وهدوء، هي وحدها التي تنطوي عليها الديمقراطية الحقة، وهي وحدها التي تكفل تحقيق معاني هذه الديمقراطية، في ضروب الاقتصاد والمجتمع.

فإذا كانت الديمقراطية كامنة في اللعبة البرلمانية والقواعد الدستورية، فان هذه الديمقراطية قد أصبحت في الوقت الحاضر مفقودة في الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية. وإذا ما زالت قائمة في لبنان، فان الفضل في بقائها إنما يعود إلى الطائفية التي تحول دون تطور الطبقات فيها نحو الانسجام القومي والتجانس النفسي.

أما إذا كان للديمقراطية شروطاً مسبقة في تدريب الشعب وتطويره، وكان عليه فروض في تحسين مستوى عيشه وأخلاقه، فان لهذه الديمقراطية مجالات واسعة بدأت تتفتح في الدول العربية، وهي مجالات قد تمكنها من خلق ديمقراطية قومية عربية متصلة بماضيها وحاجاتها، على أساس من التعاون والتضامن بين طبقات الأمة الواحدة.

الفهرست

صدر عن منشورات الجمل

الحسين بن منصور الحلاّج

الديوان، يليه كتاب الطواسين

تحقيق: كامل مصطفى الشيبي، بولص نويا اليسوعي

❖ ❖ ❖

الشيخ ركن الدين محمد بن محمد بن محرز الوهراني

منامات الوهراني

❖ ❖ ❖

أبو حيان التوحيدي

الرسالة البغدادية، تحقيق عبود الشالجي

❖ ❖ ❖

النفّري

كتاب المواقف والمخاطبات، تحقيق: أرثر أربري

❖ ❖ ❖

كتاب أخبار الحلاّج

تحقيق: لوي ماسينيون وبول كراوس

❖ ❖ ❖

نعيم قطّان

الواقعي والمسرحي

ترجمة: صباح الخراط-زوين، مراجعة: هاشم صالح

❖ ❖ ❖

عبدالله القصيمي

لئلا يعود هارون الرشيد

عبدالله القصيمي

عاشق لعار التاريخ

❖ ❖ ❖

سيد قطب

طفل من القرية

❖ ❖ ❖

سيّد قطب

مهمة الشاعر في الحياة

❖ ❖ ❖

شاكر حسن ال سعيد

وقفات تاملية

❖ ❖ ❖

علي الشوك

الموسيقى بين الشرق والغرب

❖ ❖ ❖

د. منصور فهمي

أحوال المرأة في الاسلام

ترجمة: رفيدة مقدادي، مراجعة: هاشم صالح

❖ ❖ ❖

د. علي الوردي

هكذا قتلوا قرّة العين

❖ ❖ ❖

الجنس عند العرب -١-

نصوص مختارة



□ **الجنس عند العرب-٢-**

نصوص مختارة

❖ ❖ ❖

الجنس عند العرب -٣-

نصوص مختارة

❖ ❖ ❖

د. جليل العطية

الجواهري، شاعرٌ من القرن العشرين

❖ ❖ ❖

سركون بولص

اذا كنت نائماً في مركب نوح

شعر

❖ ❖ ❖

سركون بولص

حامل الفانوس في ليل الذئاب

شعر

❖ ❖ ❖

ديوان أبي حكيمة

ت. د.محمد حسين الأعرجي

❖ ❖ ❖

□ بسّام حجّار

بضعة أشياء

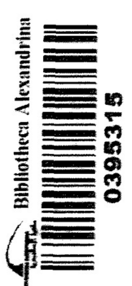
شعر



ما الذي يجمع بين ادمون رباط ورئيف خوري، فرح انطون واسماعيل مظهر وسعاد الحكيم أو شارل مالك ومحمد مندور؟

لم يكن للأقلام التي اخترناها مسارها المشترك، بل على العكس بعضها عرف الزنزانة وبعضها الآخر اختار الوزارة. إلا أنها جميعها حاولت ان تدلي بدلوها في وقفات من عمرها أو خياراتها، في قضية أصبحت مركزية في عالمنا هذا القرن، قضية حقوق الإنسان.

د. هيثم منّاع





منشورات الجمل